

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

قسم الفقه وأصوله / مساهم الماجستير

الزيادة وأثرها في الأحوال الشخصية

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - قسم الفقه وأصوله

إعداد الطالب

سفيان محمود هيلات

٢٠٠٠٣٩٠٠١٩

إشراف

الدكتور : أحمد السعد

عضو لجنة الإشراف

الدكتور : محمد الفالح

١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م

جامعة اليرموك
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم الفقه وأصوله

الزيادة وأثرها في الأحوال الشخصية

Outbiding and his impact personal status

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على
درجة الماجستير في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
- قسم الفقه وأصوله -

٢٠٠٤

إعداد الطالب

سفيان محمود هيلات

بكالوريوس شريعة ودراسات إسلامية - جامعة مؤتة - الكرك ، سنة التخرج

١٩٩٨م

وقد أجازها الأساتذة

- د. أحمد محمد السعد مشرفاً .
استاذ مشارك - جامعة اليرموك - قسم الفقه وأصوله .
د. محمد فالح بني صالح عضو لجنة إشراف .
استاذ مساعد - جامعة اليرموك - قسم الفقه وأصوله .
د. علي محمد العمري مناقشاً .
استاذ دكتور - جامعة اليرموك - قسم الفقه وأصوله .
د. عبدالله مصطفى فواز مناقشاً .
استاذ مشارك - جامعة مؤتة - قسم الفقه وأصوله .

١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م

الإهداء

من الأيدي التي كل_____ت
والعيون التي س_____هرت
والأنامل التي كتب_____ت
أهدي جهدي ومجاهدتي إلى ...
قمر ليلي..... أم_____ي
شمس نهاري..... أب_____ي
وورود دربي أحبتي إخوتي
أخواتي ..

ثم إلى كل مسلم محب لدين الله ومحب
لتطبيق شرعه وأحكامه ..

الشكر والتقدير

قَالَ تَعَالَى : ﴿ رَبِّهِ أَزْوَاجِي أَنْ أَشْكُرَ بِعَمَلِكَ الْبَرِّ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ حَالًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾ (1) .

فالشكر لله سبحانه وتعالى وحده أولاً وآخراً ، أن من علي بإنجاز هذا العمل ، والذي أسأله القبول والرضا بما عملت ، وأن لا يجرمنا أجره .

ثم أتوجه بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من له يد بيضاء علي في إتمام هذا العمل ، وأخص منهم بالذكر أصحاب الفضيلة الدكتور أحمد السعد المشرف على هذه الرسالة على ما قدمه لي من ملاحظات طيبة ، وتقاريرات جليلة ، كان لها الأثر الطيب في إخراج هذا العمل على هذه الصورة ، وتفضله بقاء إشرافه علي رغم تفرغه لتدريس العلم الشرعي في جامعة مؤتة ، والدكتور محمد الفالح عضو لجنة الإشراف ، على ما قدمه لي من ملاحظات قيمة أثرت هذا العمل .

والأستاذ الدكتور عبد الناصر أبو البصل عميد كلية الشريعة ، والأستاذ الدكتور محمد عقله الإبراهيم لما كان لهما الأثر في تشجيعي على البحث والاستمرارية في هذا العلم الفضيل ، رغم ما عانيت في مرحلة الدراسة الأولى . والدكتور فخري أبو صفية لما قدمه لي من إيضاح صورة خطة الدراسة الأولية ، والتي أنارت لي طريق الاستمرار فيها .

وأقدم بعظيم العرفان والتقدير لصاحبي الفضيلة المناقشين ، فضيلة الأستاذ الدكتور علي العمري وأستاذي الدكتور عبدالله مصطفى الفواز - الذي تشرفت بتلقي العلم الشرعي على يديه في قسم الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة مؤتة - على ما سيقدمانه لي من ملاحظات طيبة إن شاء الله لتزيد هذا العمل ثراءً وقيمة .

ولا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر لكل من قدم لي مساعدة ، قليلة كانت أم كثيرة ، أثناء إعداد هذه الرسالة ، وأخص منهم بالذكر الأخ خالد الشوحة ، والأخ حمزة الهزايمه . فجزى الله الجميع خير الجزاء .

والحمد لله رب العالمين ————— ن .

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
قائمة المحتويات	ت-ج
الملخص	ح
المقدمة	٧-١
الفصل التمهيدي : التعريف بالزيادة والقواعد المتعلقة بها .	١٥-٨
المبحث الأول : تعريف الزيادة وبيان الألفاظ المتعلقة بها .	١٢-٩
المطلب الأول : تعريف الزيادة لغة واصطلاحاً .	٩
المطلب الثاني : بيان الألفاظ المتعلقة بالزيادة .	١١
المبحث الثاني : أقسام الزيادة والقواعد الفقهية المتعلقة بها .	١٥-١٣
المطلب الأول : أقسام الزيادة .	١٣
المطلب الثاني : القواعد الفقهية المتعلقة بالزيادة .	١٤
الفصل الأول : الزيادة في عقد الزواج والآثار المتعلقة به .	٧٥-١٦
المبحث الأول : الزيادة في الخطبة .	٢٦-١٧
المطلب الأول : الزيادة في الأعضاء التي يجوز النظر إليها من المخطوبة .	١٨
المطلب الثاني : الزيادة في عدد مرات النظر إلى المخطوبة .	٢٤
المطلب الثالث : الزيادة في مدة الخطبة .	٢٦
المبحث الثاني : زيادة المهر .	٣٨-٢٧
المطلب الأول : الزيادة على المهر المسمى .	٢٨
المطلب الثاني : الزيادة على مهر المثل .	٣٢
المطلب الثالث : الزيادة في نفس المهر .	٣٣

٣٥	المطلب الرابع : الزيادة على المهر في بدل الخلع .
٤٨-٣٩	المبحث الثالث : الزيادة على أربع نسوة .
٤٠	المطلب الأول : الزيادة على أربع نسوة وهن على ذمته حقيقة .
٤٤	المطلب الثاني : الزيادة على أربع نسوة وهن على ذمته حكما .
٦٤-٤٩	المبحث الرابع : الزيادة في الرضاعة والحضانة .
٥٠	المطلب الأول : الزيادة في إرضاع الطفل عن الحولين .
٥٦	المطلب الثاني : الزيادة في أجره الرضاعة .
٦٠	المطلب الثالث : الزيادة في مدة الحضانة .
٧٥-٦٥	المبحث الخامس : الزيادة في النفقة الواجبة .
٦٦	المطلب الأول : الزيادة في نفقة الزوجة .
٧٢	المطلب الثاني : الزيادة في نفقة الأب والأم .
٧٣	المطلب الثالث : الزيادة في نفقة الصغير .
-٧٦	الفصل الثاني : الزيادة المترتبة على الفرقة والوصايا وأحكام الفرائض .
٩٧-٧٧	المبحث الأول : الزيادة في لفظ الطلاق والظهار .
٧٩	المطلب الأول : الزيادة في لفظ الطلاق .
٩٥	المطلب الثاني : الزيادة في لفظ الظهار .
١٠٣-٩٨	المبحث الثاني : الزيادة في اللعان والإيلاء .
٩٨	المطلب الأول : الزيادة في اللعان .
١٠٠	المطلب الثاني : الزيادة في الإيلاء .
١١٦-١٠٤	المبحث الثالث : الزيادة في الوصية .
١٠٦	المطلب الأول : الزيادة على الثلث في الوصية .
١١٣	المطلب الثاني : الزيادة في الموصى به .
١٢٩-١١٧	المبحث الرابع : الزيادة في أحكام الفرائض .
١١٩	المطلب الأول : العول (الزيادة في أصل المسألة) .

١٢٥	المطلب الثاني : الرد (الزيادة على أنصبة الورثة) .
١٣٨-١٣٠	المبحث الخامس : مسائل متفرقة في الزيادة .
١٣٢	المطلب الأول : الزيادة على تأديب الزوجة عن الحد المذكور في آية النشوز .
١٣٦	المطلب الثاني : الزيادة في مدة الحداد .
١٣٩	الخاتمة .
١٤٠	الفهرس .
١٤٢-١٤١	فهرس الآيات .
١٤٥-١٤٣	فهرس الأحاديث والآثار .
١٥٤-١٤٦	المصصادر والمراجع .
١٥٥	الملخص باللغة الإنجليزية .

الملخص

الزيادة وأثرها في الأحوال الشخصية

إعداد الطالب : سفيان محمود هيللات .

إشراف الدكتور : أحمد السعد .

عضو لجنة الإشراف الدكتور : محمد الفالح .

اهتم فقهاء المسلمين ببيان الأحكام الفقهية ، لما لها من أهمية في حياة المسلمين ، ومن هذه الأحكام ؛ أحكام الأحوال الشخصية وما يحصل عليها من زيادات ، ولم يخرج الفقهاء في بيان الزيادة في أبواب الفقه - والتي منها الزواج والطلاق وما يلحق بهما - عن المعنى اللغوي للزيادة الذي هو النمو أو النماء ، وقد تعرض الفقهاء كذلك للزيادة في الألفاظ ؛ إذ إن أي زيادة في المبنى لا بد وأن يلحقها زيادة في المعنى غالباً ، فجاءت هذه الرسالة في فصل تمهيدي ، وفصلين رئيسيين وخاتمة :

أما الفصل التمهيدي ، فقد اشتمل على معنى الزيادة والألفاظ ذات الصلة ، والقواعد الفقهية المتعلقة بها .

واشتمل الفصل الأول ، على الزيادة في عقد الزواج وما يترتب على ذلك ، سواء في الأمور المالية أم اللفظية .

وقد اشتمل الفصل الثاني ، على فرق الزواج وأحكام المواريث وما يترتب عليها من زيادات .

ثم الخاتمة وقد اشتملت على أهم النتائج .

المقدمة :

الحمد لله الذي شيد بمنهج دينه أركان الشريعة الغراء ، وسدد بأحكامه فروع الحنيفية السمحاء ، أحمدده سبحانه على ما علم ، وأشكره على ما هدى وقوم ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وهو على كل شيء قدير ، وأشهد أن سيدنا محمد عبده ورسوله المبعوث رحمة للعالمين ، صلى الله عليه وعلى آله خلفاء الدين ، مصابيح الأمم ، ومفاتيح الكرم ، وكنوز العلم ، ورموز الحكم ، صلاة وسلاماً دائمين متلازمين بدوام النعم والكرم .

وبعد : فإن علماء الشريعة وفقهاءها من سلف هذه الأمة قد أدركوا ما للفقهاء من أهمية ، فوجهوا عنايتهم له ، وصرفوا جلّ أوقاتهم فيه ، تدريساً وتصنيفاً ، وشرحاً وتعليقاً ، حتى غدا علمهم الذي خلفوه لنا دليل صدق وشاهد عيان على عظمة الجهد ، وضخامة العمل ، فأصبحت صدورهم أوعية له ، ومصنفاتهم ومدوناتهم خزائن لحفظه ، لا زالت الأجيال تتهل منها العلوم ، وتستمد منها المعارف الصالحة ، فجزاهم الله عنا خير الجزاء .

ولقد كان من نعم الله عز وجل عليّ الظاهرة والباطنة التي لا تعد ولا تحصى ، أن حبيب إليّ العلم الشرعي ، ورغبني في تحصيله ، ويسر لي طريقه ، ومن ذلك توفيقه لي لاختيار موضوع هذه الرسالة التي بعنوان : الزيادة وأثرها في الأحوال الشخصية .

أهمية الموضوع :

تكمن أهمية الموضوع في إبراز صورة شاملة لموضوع الزيادة وأثرها في الأحوال الشخصية .

فالأسرة هي الركيزة الأساسية للمجتمعات ، ولذلك جاء الإسلام ووضح أحكامها بصورة جلية لا عوج فيها .

ومن أسباب انهيار الرابطة الزوجية ، فرق الطلاق وما يلحق به من زيادات على اللفظ ، التي قد تؤدي إلى فصل بين الزوجين لا زالت العلاقة الزوجية بينهما ،

أو إبقاء العلاقة الزوجية ، فقامت بدراسة شاملة لهذا الموضوع من خلال أقوال الفقهاء وما استندوا إليه من أدلة من القرآن الكريم والسنة النبوية وآثار الصحابة .

أسباب اختيار الموضوع :

١- إن هذا الموضوع لم يفرد بدراسة خاصة - حسب إطلاع الباحث - ولهذا فهو من هذا الجانب يتصف بالجدة والحدثة ، وهما صفتان منشودتان في البحوث العلمية .

٢- إن المسائل والفروع الفقهية المندرجة تحت موضوع الزيادة في الأحوال الشخصية متناثرة في أبواب الفقه ، وهي بذلك بحاجة إلى من يجمع شتاتها ، ويؤلف بين متفرقاتها ، فلعلني أقوم بشيء يسير من ذلك .

٣- حاجة المسلمين لمعرفة هذه الأحكام ، إذ قد يترتب على زيادة في لفظ، أو غيره حكم قد يؤدي إلى تحريم الزوجة على زوجها، أو غير ذلك من الأحكام، فكان موضوعاً له أهمية بالغة في حياة المسلمين.

الدراسات السابقة :

لم يقف الباحث - حسب اطلاعه - على كتب مستقلة أو أبحاث تناولت هذا الموضوع بشيء من التفصيل ، إلا أن الفقهاء تحدثوا عنه في مصنفاتهم تحت باب النكاح والطلاق والنفقة ...، وقد استقيت معلومات هذا البحث من الكتب المعتمدة لأصحاب المذاهب الفقهية الأربعة : المذهب الحنفي والمذهب المالكي والمذهب الشافعي والمذهب الحنبلي ، وقد تطرقت أحياناً إلى قول ابن حزم الظاهري .

منهج البحث :

اتبعت في بحثي المنهجين : الاستقرائي والاستنباطي ، حيث قمت باستقراء ما كتبه الفقهاء عن موضوع الزيادة في كتاب النكاح، والطلاق والنفقة ...، وآرائهم في كل قضية على قدر استطاعتي. ثم قمت باستنباط ما في هذه النصوص من أحكام فقهية بطريق المقارنة بين الآراء الفقهية للوصول إلى الراجح منها .

طريقة الكتابة :

سلكت في إعداد هذا البحث طريقاً ، حاولت الالتزام به قدر المستطاع ،
وتتلخص فيما يلي :
أولاً : عرض المسائل .

١- إذا كانت المسألة محل اتفاق بين أهل العلم ، ذكرت ذلك ، مع توثيق هذا
الاتفاق إما من كتب المذاهب الفقهية ، أو من كتب الخلاف ، وإذا كانت محل
خلاف أذكر الخلاف من الكتب المعتمدة في كل مذهب .

٢- أذكر سبب الخلاف في المسألة إن وجدته مذكوراً في كتب أهل العلم ، أو
استظهرته استظهاراً جلياً من خلال الأدلة والتعليقات لكل قول .

٣- عند ذكر أقوال الفقهاء ، أبدأ بالترتيب الزمني للمذاهب الفقهية ، فأذكر أولاً
المذهب الحنفي ثم المالكي ، ثم الشافعي ، ثم الحنبلي ، وذكرت رأي
المذهب الظاهري في بعض المسائل .

٤- دللت لكل قول ، ورتبت الأدلة مبتدئاً بأدلة الكتاب ، ثم السنة ، ثم آثار
الصحابة ، وذلك عند اجتماع هذه الأدلة .

٥- أذكر وجه الدلالة من الدليل إذا وجد في مظانه ، وإذا لم أجده ، حاولت قدر
المستطاع استيعاءه من الدليل مع التنويه لذلك بقولي : ويفهم من الدليل .

٦- بعد الانتهاء من ذكر الأقوال وما يتبعها من أدلة ومناقشة ؛ أقوم بمناقشة
الأقوال إن وجد ذلك في كتب الفقهاء ، ثم أختار أقواها دليلاً ، وأوجهها
توجيهاً ، وأذكر وجه ترجيحه .

٧- اعتمدت في توثيق الأقوال ونسبتها إلى المذاهب - في أغلب الأحيان -
النقل الحرفي من كتب الفقهاء ، وإن كان في ذلك نوع من الإطالة ؛ إلا أنه
أدق في التوثيق ، وأبعد عن الخطأ في الفهم ، فضلاً عن كونه يعطي البحث
أصالة وقوة ، كما أنني حرصت على اختيار النقل المناسب الذي يفي
بالغرض .

٨- إذا ورد ذكر المؤلف أو الكتاب في النص ، فلا أذكره مرة أخرى في الحاشية .

٩- حاولت قدر المستطاع الوصول إلى الراجح من آراء المذاهب الفقهية .

ثانياً : قواعد اللغة وعلامات الترقيم .

من المتعين في الدراسات الشرعية ؛ مراعاة قواعد اللغة العربية والإملاء ، وقد بذلت قصارى جهدي في ذلك عند صياغة المادة العلمية ، وكتابتها مع الاهتمام بعلامات الترقيم ؛ كونها تساعد في فهم المكتوب ، وإدراك المقصود .

ثالثاً : الحواشي .

لا تقل الحواشي أهمية عن صلب الموضوع ، لأنها توضح الغامض ، وتزيل اللبس ، وتتمم النقص وتسد الخلل الذي قد يحصل في صلب الموضوع ، وقد جعلت من مهمة الحواشي ما يلي :

١- ترقيم الآيات القرآنية التي ترد في صلب البحث ، وذلك بذكر اسم السورة ورقم الآية .

٢- تخريج الأحاديث والآثار، مكثفياً بالعزو إلى الصحيحين، أو أحدهما ، فإن لم يوجد فيهما بحث عنه في المصنفات الأخرى ، مع ذكر عنوان الكتاب والباب الذي ورد فيه الحديث مع ذكر رقمه والجزء والصفحة ، ثم أعرج على بيان درجته باختصار معتمداً في ذلك على تصحيح أهل العلم ، وأكتفي بذكر هذه المعلومات عن الحديث عند أول مرة يرد فيها ، ثم إذا ورد مرة أخرى أحلت إلى الموضع السابق .

٣- شرح المصطلحات ، وتوضيح الكلمات الغريبة التي تمر في البحث .

٤- توثيق الأقوال على النحو الذي مرَّ سابقاً .

٥- حيثما وردت كلمة (انظر) في الحاشية ، فهذا يدل على وجود أكثر من مرجع .

رابعاً : الفهارس .

وضعت للبحث الفهارس العلمية المتعلقة به ، تكشف عن مضمونه ، وتساعد في الوصول إلى أي معلومة فيه وذلك على النحو التالي :

١- فهرس الآيات القرآنية ، ورتبته على أسماء السور مراعيًا ترتيب المصحف في السور والآيات ، مع ذكر أرقام الصفحات التي ورد ذكر الآية فيها .

٢- فهرس الأحاديث والآثار ، ورتبته حسب الأحرف الهجائية .

٣- فهرس المراجع والمصادر ، وذكرت فيه اسم المؤلف ، مبتدئاً باسم الشهرة ، ثم اسم الكتاب ، والناشر ، ومكان النشر ، والطبعة ، وتاريخ النشر . مع مراعاة الترتيب الهجائي لأسماء المؤلفين دون الالتفات إلى : ال التعريف و(أبو) و(ابن) .

٤- فهرس الموضوعات ، واجتهدت أن يكون شاملاً لمباحث ومطالب البحث .

وبناء على ما سبق اقتضت أهمية الدراسة تناول الموضوع وفق الخطة التالية :

الفصل التمهيدي : التعريف بالزيادة والقواعد المتعلقة بها .

المبحث الأول : تعريف الزيادة وبيان الألفاظ المتعلقة بها .

المطلب الأول : تعريف الزيادة لغةً واصطلاحاً .

المطلب الثاني : بيان الألفاظ المتعلقة بالزيادة .

المبحث الثاني : أقسام الزيادة والقواعد الفقهية المتعلقة بها .

المطلب الأول : أقسام الزيادة .

المطلب الثاني : القواعد الفقهية المتعلقة بالزيادة .

الفصل الأول : الزيادة في عقد الزواج والآثار المتعلقة به .

المبحث الأول : الزيادة في الخطبة .

المطلب الأول : الزيادة في الأعضاء التي يجوز النظر إليها من المخطوبة .

المطلب الثاني : الزيادة في عدد مرات النظر إلى المخطوبة .

المطلب الثالث : الزيادة في مدة الخطبة .

المبحث الثاني : زيادة المهر .

المطلب الأول : زيادة على المهر المسمى .

المطلب الثاني : الزيادة على مهر المثل .

المطلب الثالث : الزيادة في نفس المهر .

المطلب الثالث : الزيادة على المهر في بدل الخلع .

المبحث الثالث : الزيادة على أربع نسوة .

المطلب الأول : الزيادة على أربع نسوة وهن على ذمته حقيقة .

المطلب الثاني : الزيادة على أربع نسوة وهن على ذمته حكما .

المبحث الرابع : الزيادة في الرضاعة والحضانة .

المطلب الأول : الزيادة في إرضاع الطفل عن الحولين .

المطلب الثاني : الزيادة في أجره الرضاعة .

المطلب الثالث : الزيادة في مدة الحضانة .

المبحث الخامس : الزيادة في النفقة الواجبة .

المطلب الأول : الزيادة في نفقة الزوجة .

المطلب الثاني : الزيادة في نفقة الأب والأم .

المطلب الثالث : الزيادة في نفقة الصغير .

الفصل الثاني : الزيادة المترتبة على الفرقة والوصايا وأحكام الفرائض .

المبحث الأول : الزيادة في لفظ الطلاق والظهار .

المطلب الأول : الزيادة في لفظ الطلاق .

المطلب الثاني : الزيادة في لفظ الظهار .

المبحث الثاني : الزيادة في اللعان والإيلاء .

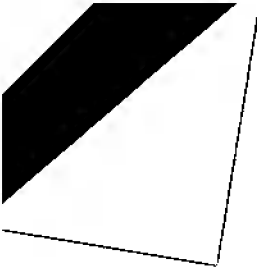
المطلب الأول : الزيادة في اللعان .

المطلب الثاني : الزيادة في الإيلاء .

المبحث الثالث : الزيادة في الوصية .

المطلب الأول : الزيادة على الثلث في الوصية .

المطلب الثاني : الزيادة في الموصى به .



- المبحث الرابع : الزيادة في أحكام الفرائض .
- المطلب الأول : العول (الزيادة في اصل المسألة) .
- المطلب الثاني : الرد (الزيادة على أنصبة الورثة) .
- المبحث الخامس : مسائل متفرقة في الزيادة .
- المطلب الأول : الزيادة على تأديب الزوجة عن الحد المذكور في آية النشوز .
- المطلب الثاني : الزيادة في مدة الحداد .
- الخاتمة : وتبرز أهم النتائج .

المبحث : سفاهة هيئات .

الفصل التمهيدي

التعريف بالزيادة والقواعد المتعلقة بها

ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : تعريف الزيادة وبيان الألفاظ

المتعلقة بها .

المبحث الثاني : أقسام الزيادة والقواعد الفقهية

المتعلقة بها .

المبحث الأول

تعريف الزيادة وبيان الألفاظ المتعلقة بها

قبل أن يشرع الباحث في بيان الأحكام المتعلقة بالزيادة ، يفصل في بيان معنى الزيادة لغةً واصطلاحاً ، والألفاظ ذات الصلة ، وذلك في مطلبين :

المطلب الأول : تعريف الزيادة لغةً واصطلاحاً .

المطلب الثاني : بيان الألفاظ المتعلقة بالزيادة .

المطلب الأول : تعريف الزيادة لغةً واصطلاحاً .

الفرع الأول : الزيادة لغةً : النمو ، والزيادة خلاف النقصان .

فتقول زاد الشيء يزيد زيداً وزيادة ومزیداً ومزاداً . واستزدته أي : طلبت الزيادة .

والأسد ذو زوائد ، يعني أظفاره وأنيابه . (١)

وتأتي بمعنى أن ينضمَّ إلى ما عليه الشيء في نفسه شيء آخر . (٢)

١- انظر : ابن منظور ، جمال الدين محمد بن مكرم ، لسان العرب ، دار صادر ، بيروت - لبنان ، (٢٠٠٠م) ، مادة زيد ، (١٩٨/٣) .

الرازي ، محمد بن أبي بكر ، مختار الصحاح ، مكتبة لبنان ، بيروت - لبنان ، مادة زيد ، ص (١١٨) .
ابن فارس ، أحمد ، معجم مقاييس اللغة ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، (١٤١١هـ - ١٩٩١م) ، مادة زيد ، (٤٠/٣) .

٢ - المناوي ، محمد عبد الرؤوف ، التعاريف ، تحقيق محمد رضوان الداية ، دار الفكر المعاصر ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، (١٤١٠هـ) ، فصل الياء ، (٣٩١/١) .

الفرع الثاني : الزيادة اصطلاحاً .

لم يخرج الفقهاء في معنى الزيادة اصطلاحاً عن المعنى اللغوي ، والذي ضده النقصان .

وقد ورد هذا المعنى في معظم أبواب الفقه ، فورد في باب الطهارة ، والعبادات ، والبيع ، والنكاح ، والطلاق ، ... (١).

قال النووي: ((إذا ثبت الخيار فقال البائع: لا تفسخ؛ فإني أحط عنك الزيادة، ففي سقوط خياره وجهان ... فأما إذا ظهر بعد هلاك المبيع، فقطع الماوردي بسقوط الزيادة وربحها)) (٢).

وقال المرداوي: ((يستحب الزيادة على الفرض، كإطالة الغرة والتحجيل))

(٣).

١- انظر : المرغيناني ، علي بن أبي بكر ، بداية المبتدي ، تحقيق حامد إبراهيم كرسون ومحمد إبراهيم بحيري ، مطبعة محمد علي صبيح ، القاهرة ، ط ١ ، (١٣٥٥ هـ) ، (٢٠/١) . ابن عابدين ، محمد أمين ، حاشية رد المحتار على الدر المختار المشهورة بحاشية ابن عابدين ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، ط ٢ ، (١٣٨٦ هـ) ، (٤٨٤/٢) .

الدردير ، أحمد أبو البركات ، الشرح الكبير ، تحقيق محمد عليش ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، (٢٩٦/٤) . العدوي ، علي الصعدي ، حاشية العدوي ، تحقيق يوسف الشيخ ومحمد البقاعين ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، (١٤١٢ هـ) ، (٦٦٥/١) .

النووي ، محيي الدين بن شرف النووي ، روضة الطالبين ، المكتب الإسلامي ، بيروت - لبنان ، ط ٢ ، (١٤٠٥ هـ) ، (١٧٤/١٠) . المجموع شرح المذهب ، نفس المؤلف ، تحقيق محمود نجيب المطيعي ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، (١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م) ، (٣٤٣/٥) .

المرداوي ، علي بن سليمان ، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف ، تحقيق محمد حامد الفقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، (٤٢/٢) . البهوتي ، منصور بن يونس بن إدريس ، كشف القناع على متن الإقناع ، تحقيق هلال مصيلحي ومصطفى هلال ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، (١٤٠٢ هـ) ، (٣٢٢/٣) . ابن حزم ، علي بن أحمد بن سعيد ، المحلى بالآثار ، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي ، دار الأفاق الجديدة ، بيروت - لبنان ، (١٣/٧) .

٢- روضة الطالبين ، (٥٣٣/٣) .

٣- الإنصاف ، (١٦٨/١) .

المطلب الثاني : بيان الألفاظ المتعلقة بالزيادة .

وفيه أربع مسائل :

المسألة الأولى : الغلة .

الغلة لغةً : كل ما يحصل من نتاج الزرع والثمر والإجارة ونحو ذلك .

وأغل القوم ، إذا بلغت غلتهم . (١)

واصطلاحاً : هي اسم للزيادة المنفصلة ، كأجرة الدار وكسب العبد ... (٢)

المسألة الثانية : الربيع .

الربيع لغةً : النماء والزيادة .

تقول راع الطعام ، يريعُ ريعاً وريوعاً ورياعاً وريعاناً ، أي : زكا وزاد .

وكل ربيع زيادة . (٣)

واصطلاحاً : لم يخرج استعمال الفقهاء للربيع عن معناه اللغوي الذي هو النماء

والزيادة . (٤)

١- انظر : ابن منظور ، لسان العرب ، مادة غل ، (٥٠٤/١١) . المناوي ، التعاريف ، (٥٤٠/١) .
القنوي ، قاسم بن عبدالله ، أنيس الفقهاء ، تحقيق أحمد بن عبدالله الكبيسي ، دار الوفاء ، جدة ، (١٤٠٦ هـ) .
(١٨٥/١) .

٢- انظر : ابن عابدين ، حاشية ابن عابدين ، (١٢٥/٥) .

الدردير ، الشرح الكبير ، (٢٨٧/٣) .

النووي ، المجموع شرح المذهب ، (٣٥/٥) .

ابن قدامة ، أبو محمد عبدالله ، الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل ، تحقيق زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ، بيروت - لبنان ، ط٢ ، (١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م) ، (٤٥٨/٢) .

٣- انظر : ابن منظور ، لسان العرب ، مادة ربيع ، (١٣٨، ١٣٧/٨) . الرازي ، مختار الصحاح ، مادة ربيع ، (١١١/١) . القنوي ، أنيس الفقهاء ، (١٨٥/١) .

٤- انظر : السرخسي ، محمد بن أبي سهل ، المبسوط ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان ، (١٤٠٦ هـ) ، (٧٩/١٠) .

الحطاب ، محمد بن عبدالرحمن المغربي ، مواهب الجليل ، دار الفكر بيروت - لبنان ، ط٤ ، (١٣٩٨ هـ) ، (٣٧/٦) .

النووي ، المجموع شرح المذهب ، (٧٩/٥) .

البهوتي ، كشف القناع ، (٢٤٤/٤) .

المسألة الثالثة : الربح .

الربح لغةً : النماء في التجارة ، والربح ، اسم ما ربحه .
وتجارة رابحة ، أي يربح فيها ، وربحته على سلعته ، أي : أعطيته ربحاً .
وأربح في تجارته ، صادف سوقاً ذات ربح .
وتأتى كذلك بمعنى الزيادة .(١)
واصطلاحاً : لم يخرج الفقهاء في كلامهم عن الربح عن المعنى اللغوي الذي هو
الزيادة .(٢)

المسألة الرابعة : النماء .

النماء لغةً : الزيادة ، تقول نمى ينمي نمياً ونماءً ونميةً ، أي ، زاد وكثر .
ويتعدى بالهمزة وبالتضعيف ، فتقول : أنماه الله إنماءً ونماءً ، والنماء الريع .(٣)
واصطلاحاً : لم يخرج كلام الفقهاء في معنى النماء عن معنى الزيادة .(٤)

-
- ١ - انظر : ابن منظور ، لسان العرب ، مادة ربح ، (١٦٨/٥) .
المناوي ، التعاريف ، (٣٥٤/١) .
 - ٢ - انظر : ابن عابدين ، حاشية ابن عابدين ، (١٦٨/٥) .
الدسوقي ، محمد بن عرفة ، حاشية الدسوقي ، تحقيق محمد عlish ، دار الفكر بيروت - لبنان ، (٤٥٨/١) .
النووي ، روضة الطالبين ، (٢٢٤/٢) .
ابن قدامة ، الكافي ، (٢٧٩/١) .
 - ٣ - ابن منظور ، لسان العرب ، مادة نمى ، (٣٤٢،٣٤١/٥) ،
 - ٤ - انظر : السرخسي ، المبسوط ، (١٤٩/٢) .
الدسوقي حاشية ، حاشية الدسوقي ، (٢٧٧/٣) .
النووي ، روضة الطالبين ، (٩٠/١٢) .
ابن قدامة ، الكافي ، (٩٦/٢) .

المبحث الثاني

أقسام الزيادة والقواعد الفقهية المتعلقة بها

المطلب الأول : أقسام الزيادة .

وفيه فرعان :

الفرع الأول : من حيث الإتصال والإنفصال .(١)

تنقسم الزيادة من حيث الإتصال والإنفصال إلى قسمين :

القسم الأول : زيادة متصلة بالأصل ، وهذه الزيادة إما أن تكون متولدة من الأصل ، كالسمن والتمر ، وإما أن تكون غير متولدة من الأصل ، كصبغ الثوب والغرس والبناء .

القسم الثاني : زيادة منفصلة عن الأصل ، وهذه كذلك إما أن تكون متولدة من الأصل ، كالولد والصوف ، أو غير متولدة كالمهر والكسب .

الفرع الثاني : الزيادة من حيث التميز وعدمه .(٢)

تنقسم الزيادة من حيث التميز وعدمه إلى قسمين :

القسم الأول : الزيادة المتميزة ، كالولد والغراس .

القسم الثاني : الزيادة غير المتميزة ، كخلط القمح ببعضه ببعض ، أو الشعير ببعضه ببعض .

١ - انظر : السرخسي ، المبسوط ، (٧٣/٥) . الكاساني ، علاء الدين بن أبي بكر بن مسعود ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان ، (١٩٨٢م) ، (٧٣/٥) .

الخرشي ، محمد بن عبدالله بن علي ، حاشية الخرشي على مختصر سيدي خليل ، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه ذكرياً عميرات ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، (١٤١٧هـ/١٩٩٧م) ، (٣٤٩/٤-٣٥١) .
النووي ، روضة الطالبين ، (٢٢٠/٢) ، المجموع شرح المذهب ، (١٣٣/٦) .

البهوتي ، كشاف القناع ، (٤٢٩،٢٨٠/٣) ، ابن قدامة ، الكافي ، (١٨١،١٨٠/٢) .

٢ - انظر : السرخسي ، المبسوط ، (٧١/٥) . ابن عابدين ، حاشية ابن عابدين ، (١٣٠/٥) .
الخرشي ، حاشية الخرشي ، (٣٤٩/٤) .

النووي ، المجموع شرح المذهب ، (١٣٦/٦) .

البهوتي ، كشاف القناع ، (١٤٢/٥) . ابن قدامة ، الكافي ، (١٨١،١٨٠/٢) .

المطلب الثاني : القواعد الفقهية المتعلقة بالزيادة .

ذكر الزركشي بعض القواعد المتعلقة بالزيادة ، وربط - رحمه الله - هذه القواعد بالأحكام ، وهذه القواعد هي : (١)

القاعدة الأولى : الزيادة المتصلة تتبع الأصل .

الزيادة المتصلة تتبع الأصل في سائر الأبواب ، من الرد بالعيب والفلس وغيرهما .

ولأن الزركشي شافعي المذهب ؛ استثنى من هذه القاعدة الرجل إذا طلق زوجته قبل الدخول ، لا يرجع إلى نصف الزائد إلا برضى المرأة . (٢)
وقال : ((إن الزيادة المنفصلة لا تتبع الأصل في الكل)) . (٣)

وذكر الزرقاء تطبيقاً لقاعدة : ((التابع تابع)) فقال :

((وزوائد المبيع إذا حدثت قبل القبض تكون للمشتري ، وكذلك زوائد المغصوب)) . (٤)

القاعدة الثانية : الزيادة اليسيرة لا أثر لها . (٥)

الزيادة اليسيرة على ثمن المثل لا أثر لها ، وإن كان فيها غبن ما ، كما في الوكيل في البيع والشراء والرهن وغيره ، إلا في موضع واحد وهو ما كان شرعياً

١ - الزركشي : محمد بن بهاء الدين بن عبدالله ، المنشور في القواعد ، تحقيق تيسير فائق أحمد محمود ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، الكويت ، ط ٢ ، (١٤٠٥هـ) ، (١٨٣/٢) .

٢ - وسياقي زيادة بيان لهذه المسألة في المبحث الثاني ، المطلب الثاني ، ص (٣٢) من هذا البحث .

٣ - الزركشي ، المنشور ، (١٨٣/٢) .

٤ - الزرقاء ، أحمد ، شرح القواعد الفقهية ، نسقه وراجعاه وصححه عبد الستار أبو غدة ، دار الغرب الإسلامي ، ط ١ ، ص (١٩٨) .

٥ - الزركشي ، المنشور ، (١٨٣/٢) .

عاماً ، كما في التيمم ، فإذا وجد الماء يباع بزيادة يسيرة على ثمن المثل ، لا تلزمه في الأصح ، والفرق بينه وبين غيره ؛ أن ما وضعه الشارع وهو حق له يُبنى على المسامحة .

وكذلك من وجد حرةً بأكثر من مهر المثل ، له العدول إلى الأمة .

القاعدة الثالثة : الزيادة على العدد لا أثر لها ما لم تكن شرطاً في الوجوب . (١)
أي أن الزيادة على العدد إذا لم تكن شرطاً في الوجوب شرعاً ، لا يتأثر بفقدها . ومثال ذلك ، لو شهد ثمانية على شخص بالزنى فرُجم ، ثم رجع أربعة عن الشهادة لا شيء عليهم ، ولو رجع منهم خمسة ضمنوا ؛ لنقصان ما بقي من العدد المشروط . (٢)

القاعدة الرابعة : الزيادة تلتحق بأصل العقد . (٣)
ومثال ذلك ، لو حط البائع أو زاد على المشتري بعض الثمن ، عند بيعه سلعة معينة ، وأراد المشتري أن يبيعها مرابحة ؛ فإنه يبيعها على السعر الجديد ، سواء حطّ له البائع الأول من السعر ، أو زاد عليه ، لأن الحطّ أو الزيادة تلتحق بأصل العقد . (٤)

١ - الزركشي ، المنثور ، (١٨٥، ١٨٤/٢) .

٢ - نفس المرجع .

٣ - انظر : الكاساني ، بدائع الصنائع ، (٢٢٢/٥) .

السندوي ، علي أحمد ، القواعد والضوابط الفقهية الحاكمة للمعاملات المالية في الفقه الإسلامي ، تقرير عبد الله بن عبدالعزيز بن عقيل ، شركة الراجحي المصرفية للاستثمار ، الرياض ، (١٤١٩هـ - ١٩٩٩م) ، حرف الزاي ، (١٩٧/٢) .

٤ - الكاساني ، البدائع ، (٢٢٢/٥) .

الفصل الأول

الزيادة في عقد الزواج والآثار المترتبة عليها

ويشتمل على خمسة مباحث :

- المبحث الأول : الزيادة في الخطبة
- المبحث الثاني : زيادة المهر
- المبحث الثالث : الزيادة على أربع نسوة
- المبحث الرابع : الزيادة في الرضاع والحضانة
- المبحث الخامس : الزيادة في النفقة الواجبة

المبحث الأول

الزيادة في الخطوبة

ويشتمل على ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : الزيادة في الأعضاء التي يجوز النظر إليها من المخطوبة .

المطلب الثاني : الزيادة في عدد مرات النظر إلى المخطوبة .

المطلب الثالث : الزيادة في مدة الخطبة .

المبحث الأول

الزيادة في الخطبة

الخطبة في الشريعة الإسلامية اتفاق رضائي يصدر من أهل العلاقة ، ويتعلق هذا الاتفاق بوعد الزواج فقط . (١) وقبل هذا الوعد لا بد من رؤية الخاطب للمخطوبة ، وسيتناول الباحث هذا الأمر في ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : الزيادة في الأعضاء التي يجوز النظر إليها من المخطوبة .

المطلب الثاني : الزيادة في عدد مرات النظر إلى المخطوبة .

المطلب الثالث : الزيادة في مدة الخطبة .

المطلب الأول : الزيادة في الأعضاء التي يجوز النظر إليها من المخطوبة .

اتفق الفقهاء على جواز نظر الخاطب إلى المخطوبة ، وذلك استناداً لقوله ﷺ للمغيرة بن شعبة حينما خطب امرأة ليتزوجها : ((انظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما)) (٢) .

واختلف الفقهاء في الأعضاء التي يجوز للخاطب النظر إليها من المخطوبة على أقوال :

١ - انظر: الشربيني ، محمد الخطيب ، مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، (١٣٥/٣) .

القرطبي ، محمد بن أحمد بن أبي بكر ، الجامع لأحكام القرآن المشهور بتفسير القرطبي ، دار الشعب ، القاهرة ، (١٣٧٢هـ) ، ط ٢ ، (١٨٩/٣) .

عتر ، عبد الرحمن ، خطبة النكاح ، مكتبة المنار ، الزرقاء - الأردن ، (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) ، ط ١ ، ص (٥٤ ، ٥٣) .

٢ - انظر: الحاكم ، محمد بن عبدالله ، المستدرک علی الصحیحین ، دار الکتب العلمیة ، بیروت - لبنان ، (١٤١١هـ - ١٩٩٠م) ، حدیث رقم (٦٩٧) ، ط ١ ، وقال فيه : هذا حدیث صحیح علی شرط الشیخین ولم یخرجاه ، (١٧٩/٢) .

البيهقي ، أحمد بن الحسين ، سنن البيهقي الكبرى ، مكتبة دار الباز ، مكة المكرمة ، حدیث رقم (١٣٢٦٦) ، (٨٤/٧) .

القول الأول : ذهب أصحابه إلى جواز النظر إلى الوجه والكفين فقط ، ولم يجوزوا الزيادة على هذه الأعضاء .

وذهب إلى ذلك جمهور الفقهاء من الحنفية (١) والمالكية (٢) والشافعية (٣) إلا أن فقهاء الأحناف زادوا على ذلك القدمين ، لأنهما ليسا بعورة على المعتمد عندهم (٤) .

قال الجصاص : ((جاز للأجنبي أن ينظر من المرأة وجهها ويديها بغير شهوة ، فإن كان يشتهيها إذا نظر إليها ، جاز أن ينظر لعذر ، مثل أن يريد تزوجها أو الشهادة عليها)) (٥) .

قال الدسوقي : ((يندب نظر الزوج منها الوجه والكفين ... دون غيرهما)) (٦) .
قال الشيرازي : ((وإذا أراد نكاح امرأة فله أن ينظر وجهها وكفيها ... ولا ينظر إلى ما سوى الوجه والكفين)) (٧) .

القول الثاني : ذهب أصحابه إلى جواز النظر إلى ما يظهر غالباً ، كالرقبة واليدين والقدمين فقط ، من غير زيادة على ذلك ، وإلى هذا ذهب الحنابلة (٨) .
قال المرداوي : ((له النظر إلى ما يظهر غالباً ، كالرقبة واليدين والقدمين وهو المذهب)) (٩) .

١ - انظر : ابن عابدين ، حاشية ابن عابدين ، (٣٧٠/٦) . الجصاص ، أحمد بن علي ، أحكام القرآن ، دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان ، (٣١٦/٣) .

٢ - انظر : الدسوقي ، حاشية الدسوقي ، (٢١٥/٢) . ابن جزى ، محمد أحمد الكلبي ، القوانين الفقهية ، دار القلم ، بيروت - لبنان ، ص (١٣٠) .

٣ - انظر : الشربيني ، محمد الخطيب ، مغني المحتاج ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، (١٤١٥هـ) ، (٣/١٢٨) .

٤ - الجصاص ، أحكام القرآن ، (٣٦/٣) .

٥ - نفس المرجع .

٦ - حاشية الدسوقي ، (٢١٥/٢) .

٧ - الشيرازي ، إبراهيم بن علي بن يوسف ، المهذب ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، (٢٤/٢) .

٨ - انظر : المرداوي ، الإنصاف (١٨/٨) . ابن قدامة ، عبدالله بن أحمد ، المغني ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، (١٤٠٥هـ) ، (٧٤/٧) .

٩ - الإنصاف ، (١٨/٨) .

القول الثالث : ذهب أصحابه إلى جواز النظر إلى جميع جسم المخطوبة عدا العورة المغلظة ، إذا كانت حاسرة ، شريطة أن لا تتعري من أجل ذلك ، وإلى هذا ذهب الظاهرية . (١)

قال ابن حزم : ((ومن أراد أن يتزوج امرأة حرة أو أمة ، فله أن ينظر منها - متغفلاً لها وغير متغفل - إلى ما بطن منها وما ظهر)) . (٢)

سبب الخلاف :

وسبب خلاف الفقهاء في الأعضاء التي يجوز النظر من المخطوبة ، أن هناك نصوصاً تمنع النظر مطلقاً كقوله تعالى : ((قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ)) . (٣) ووردت نصوص تبيح النظر مطلقاً كقوله ﷺ : ((انظر إليها)) . (٤) ووردت نصوص مقيدة بالوجه والكفين على ما قاله كثير من الفقهاء في تفسير قوله تعالى : ((وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا)) . (٥) ، أنه المقصود بما ظهر هو الوجه والكفان ، وقياساً على جواز كشفهما في الحج . (٦)

أدلة الأقوال :

أولاً : أدلة القول الأول .

١- قال تعالى : ((وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا)) . (٧)

١ - ابن حزم ، المحلى ، (١٦١/٩) .

٢ - نفس المرجع .

٣ - سورة النور ، من الآية (٣٠) .

٤ - سبق تخريجه ، ص (١٨) .

٥ - سورة النور ، من الآية (٣١) .

٦ - ابن رشد ، محمد بن أحمد بن محمد ، بداية المجتهد ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، (٣/٢) .

٧ - سورة النور ، من الآية (٣١) .

وجه الدلالة: إن الذي يجوز ظهوره من المرأة وليس بعورة هو، الوجه والكفان. (١).
 ٢- عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنها دخلت عليها وعندها النبي ﷺ فقال: ((يا أسماء: إن المرأة إذا بلغت المحيض لا يصلح أن يرى منها إلا هذا وهذا، وأشار إلى وجهها وكفيها)) (٢).
 وجه الدلالة: أن الحديث فيه دلالة على أنه ليس الوجه والكفان من العورة، فيجوز للأجنبي أن ينظر إلى وجه المرأة الأجنبية وكفيها عند أمن الفتنة. (٣). وهذا نص في المسألة.

٣- عن ابن عباس وابن عمر وسعيد بن المسيب رضي الله عنهم أجمعين أن المقصود بقوله تعالى: ((مَا ظَهَرَ مِنْهَا)) هو الوجه والكفان. (٤).
 ٤- أن من ينظر إلى وجه إنسان يعتبر ناظراً إلى الإنسان كله، على اعتبار أن الوجه معبر عن صفة البدن، وأن اليدين يدلان على خصوبته. (٥).

ثانياً: أدلة القول الثاني:

١- إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه خطب ابنة علي، فذكر منها صغراً، فقالوا

-
- ١- انظر: الجصاص، أحكام القرآن، (١٧٢/٥).
 الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن المشهور بتفسير الطبري، دار الفكر، بيروت - لبنان، (١٤٠٥هـ)، (١١٨/١٨).
 ابن كثير، إسماعيل بن عمر، تفسير ابن كثير، دار الفكر، بيروت - لبنان، (١٤٠١هـ)، (٢٨٤/٣).
 ٢- انظر: البيهقي، سنن البيهقي، باب تخصيص الوجه والكفين بجواز النظر إليها، حديث رقم (١٣٢٧٤)، (٨٦/٧). أبي داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، سنن أبي داود، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، باب ما تبدي المرأة من زينتها، وقال فيه أنه مرسل، وحسنه الشيخ الألباني، حديث رقم (٤١٠٤)، (٦٢/٤).
 ٣- العظيم آبادي، أبو الطيب محمد شمس الحق، عون المعبود شرح سنن أبي داود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، (١٤١٥هـ)، (١٠٩/١١).
 ٤- انظر: البيهقي، سنن البيهقي، (٨٥/٧). الألباني محمد ناصر الدين، الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب، غراس للنشر والتوزيع، ط ١، ص (٣٠٤)، وقال عنه: صحيح الإسناد.
 ٥- انظر: الشربيني، مغني المحتاج، (١٢٨/٣). ابن قدامة، المغني، (٧٤/٧)، ط دار الفكر.

له : إنما ردك ، فعاوده ، فقال : نرسل بها إليك تنظر إليها ، فرضيها ، وكشف عن ساقها ، فقالت : أرسل ، فلو لا أنك أمير المؤمنين للطمت عينيك . (١)
ويفهم من الأثر : أنه لو كان النظر إلى غير الوجه والكفين حراماً لما فعله عمر رضي الله عنه .

٢- إن رسول الله ﷺ أذن للخطاب النظر إلى المخطوبة من غير إذنها ، كما جاء في الحديث : ((إذا خطب أحدكم امرأة فلا جناح عليه أن ينظر إليها إذا كان إنما ينظر إليها لخطبة وإن كانت لا تعلم)) (٢) ، يفهم منه أنه أجاز النظر إلى جميع ما يظهر من جسمها عادة ، ولا يمكن إفراد الوجه وحده بالنظر ، لأن غيره من أعضاء الجسم يشاركة ذلك ، فأبيح النظر إلى ما يظهر غالباً من المخطوبة كالوجه والكفين . (٣)

٣- إن الشارع الحكيم أباح النظر إلى المخطوبة بعمومه ، فيجوز أن ينظر منها ما يظهر غالباً ، قياساً على النظر إلى ذوات المحارم . (٤)
ثالثاً : أدلة القول الثالث :

استدل الظاهرية على قولهم بجواز النظر إلى جميع جسم المخطوبة بشرط أن لا تتعري من أجل ذلك ، بعموم نصوص السنة النبوية وظاهرها ، ومنها :
١- قوله ﷺ : ((إذا خطب أحدكم المرأة ، فإن استطاع أن ينظر منها إلى ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل)) . (٥)

١- الصنعاني ، مصنف عبدالرزاق ، حديث رقم (١٠٣٥٢) ، (١٦٣/٦) . وقد أورد الألباني الحديث بالفاظ متقاربة ، وقال عنه : معضل ، الألباني ، محمد ناصر الدين ، سلسلة الأحاديث الصحيحة ، المكتب الإسلامي ، ط ٢ ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م (٦٠/٥) .

٢- انظر : ابن حنبل ، أبو عبدالله أحمد بن حنبل ، مسند أحمد ، مؤسسة قرطبة ، مصر ، حديث رقم (٢٣٦٥٠) ، (٤٢٤/٢) .

الألباني ، سلسلة الأحاديث الصحيحة ، وقال عنه : صحيح الإسناد ، (٢٠٠/١) .

٣- ابن قدامة ، المغني ، (٤٩١/٩) ، ط هجر .

٤- نفس المرجع .

٥- ابن حجر ، أحمد بن علي العسقلاني ، فتح الباري ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان ، (١٣٧٩هـ) ، قال ابن حجر : وسنده حسن وصححه ابن حبان والحاكم ، (١٨١/٩) .

٢- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : كنت عند النبي ﷺ ، فأتاه رجل فأخبره أنه تزوج امرأة من الأنصار ، فقال له رسول الله ﷺ : ((أنظرت إليها ؟ قال : لا ، قال : فاذهب فانظر إليها ، فإن في أعين الأنصار شيئاً)) (١).

وجه الدلالة من النصين : أن الله سبحانه وتعالى أمر بغض البصر جملة فقال : ((قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ)) (٢) . وهذا عموم لا يجوز تخصيصه إلا بنص ، وقد خص جواز النظر إلى من أراد الزواج فقط ، كما في الحديثين السابقين (٣) . أي حمل الخاص على العام .

المناقشة والترجيح :

أولاً : المناقشة .

١- بالنظر إلى أدلة كل قول من الأقوال يتبين أن الظاهرية استدلوا بعموم النصوص ، وهذا أمر غير مسلم به عند الفقهاء ، حيث أن الناظر - كما جاء في الحديث ((انظر إليها)) - إلى وجه الإنسان سمي ناظراً إليه ، ومن رآه وعليه أثواب سمي رائياً له ، كما ذكر ذلك ابن قدامة في المغني (٤) ، فلا يشترط أن ينظر إلى جميع جسم الإنسان حتى يسمى ناظراً ، فاللغة لا تسعف الظاهرية في قولهم . وكذلك فإن النظر عمومياً محرم كما قال تعالى : ((قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ)) (٥) فأبيح النظر إلى المخطوبة للضرورة ، ويمكنه التعرف عليها بالنظر إلى وجهها وكفيها ، حيث يظهر جمالها ، وخصوصية بدنها ، والضرورة تقدر بقدرها ولا يجوز تعديها (٦) .

١- مسلم ، مسلم بن الحجاج القشيري ، صحيح مسلم ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، كتاب النكاح ، باب ندب النظر إلى وجه المرأة وكفيها لمن يريد تزوجها ، حديث رقم (١٤٢٤) ، (١٠٤٠/٢) .

٢- سورة النور ، من الآية (٣٠) .

٣- ابن حزم ، المحلى ، (١٦١/٩) ، ط دار الكتب العلمية .

٤- ابن قدامة ، المغني ، (٤٩٠/٩) ط هجر .

٥- سورة النور ، من الآية (٣٠) .

٦- عتر ، خطبة النكاح ، ص (٢٠٨) .

٢- وقول الحنابلة ، يجوز النظر إلى ما يظهر غالباً ؛ فإن الرقبة والقدمين لا تظهر غالباً.

٣- وأما استدلالهم بما فعله عمر ، فلا يسلم لهم ؛ لأنه أثر ضعيف، وعلى فرض التسليم بصحته؛ فإن ابنة علي رضي الله عنه صغيره ، وحكم الصغيرة ليس كحكم البالغة، ويعارضه فعل الرسول ﷺ، حيث أرسل امرأة لتتظر إلى من أراد خطبتها وقال لها : ((شَمسي عوارضها(١) وانظري إلى عرقوبيها(٢)) (٣) ، ولو جاز ذلك لذهب النبي ﷺ بنفسه ، وإذن الرسول ﷺ للرجل بأن ينظر إلى من يريد خطبتها لا يتعدى ما فعله ﷺ .

ثانياً : الترجيح .

يميل الباحث إلى قول الجمهور القائل بعدم جواز النظر سوى الوجه والكفين ، وذلك للأسباب الآتية :

- إن ما يطلبه الخاطب من جمال وخصوبة في البدن يظهر من خلال الوجه والكفين ، إذ الغالب أن قسَمات الوجه تعبر عن الخصائص النفسية والجمالية للمرأة ، وأن الكلام يُظهر مدى ذكاء المخطوبة ودينها ، وعذوبة كلامها . وهذا أقصى ما يطلبه الخاطب من مخطوبته، وكفيها تدل على نعمة الجسم وخصوبة البدن .

- إذا احتاج الخاطب أكثر من ذلك ، يرسل إليها من يأتيه بذلك ، وقدوتنا في ذلك رسول الله ﷺ حينما بعث امرأة لتتظر إلى من يريد خطبتها .

١- العوارض : هي الأسنان التي في عرض الفم ، وهي ما بين الثنايا والأضراس ، ابن منظور ، لسان العرب ، مادة عرض ، (١٨٠/٧) .

٢- العرقوب : هو عصب خلف الكعبين ، ابن منظور ، لسان العرب ، مادة عرقب ، (٥٩٤/١) .

٣- الحاكم ، المستدرک علی الصحیحین ، حدیث رقم (٢٦٩٩) ، (١٨٠/٢) وقال فيه : حدیث صحیح علی شرط مسلم .

البيهقي ، السنن الكبرى ، باب من بعث بامرأة لتتظر إليها ، حدیث رقم (١٣٢٧٩) ، (٨٧/٧) .

المطلب الثاني : الزيادة في عدد مرات النظر إلى المخطوبة .

الناظر في عبارات الفقهاء يجدهم متفقين على أنه يجوز للرجل النظر إلى وجه وكفي المرأة الأجنبية إذا كان عازماً على نكاحه ، وأنه لا يجوز له النظر إليها أكثر من مرة واحدة إذا تبين هيئتها واكتفى بها ؛ لأنه نظر أبيح للضرورة فينتقيد بها ، أما إذا لم يتبين هيئتها في المرة الواحدة ، جاز له تكرار النظر إليها ، ويحتمل تقديره بثلاث ؛ لأن المعرفة تحصل به غالباً ، وتدفع به الحاجة ، (١) وذهب الشربيني إلى أن الأولى أن يضبط بالحاجة (٢) ، وهذا ما أشار إليه ابن حجر الهيتمي بقوله : ((... ولو أكثر من ثلاث على الأوجه ، ما دام يظن أن له حاجة إلى النظر لعدم إحاطة بأوصافها ، ومن ثم لو اكتفى بواحدة حرم الزائد عليها لأنه نظر أبيح للضرورة فلينتقيد بها)) (٣).

والدليل على جواز تكرار النظر ، هو حديث المرأة الواهبة نفسها للنبي ﷺ : ((فنظر إليها رسول الله ﷺ ، فصعد النظر إليها وصوبه ، ثم طأطأ ﷺ رأسه ...)) (٤) . وجه الدلالة : صعد النظر إلى المرأة الواهبة نفسها وصوبه ، المراد أنه نظر أعلاها وأسفلها ، والتشديد إما للمبالغة وإما للتكرير . (٥)

كذلك ما ذكره النووي إذ قال : ((أما صعد فبتشديد العين أي رفع وصوب وبتشديد السواو أي خفض ، وفيه دليل لجواز النظر لمن أراد أن يتزوج امرأة ، وتأمله إياها)) (٦).

١- ابن عابدين حاشية ابن عابدين ، (٣٧٠/٦) .

الشربيني ، مغني المحتاج ، (١٢٨/٣) .

٢- مغني المحتاج ، (١٢٨/٣) .

٣- الهيتمي ، شهاب الدين أحمد بن محمد بن حجر ، تحفة المحتاج بشرح المنهاج ، ضبطه وصححه عبدالله محمد ومحمد عمر ، دار الكتب العلمية ، بيروت- لبنان ، ط ١ ، (١٤٢١هـ - ٢٠٠١م) ، (١٧٢/٣) .

٤- البخاري ، محمد بن إسماعيل ، الجامع المسند الصحيح من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه المشهور بصحيح البخاري ، تحقيق مصطفى ديب البغا ، دار ابن كثير ، اليمامة - بيروت ، ط ٣ ، (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م) ، كتاب النكاح ، باب تزويج المعسر ، حديث رقم (٤٧٩٩) ، (١٩٥٦/٥) .

٥- ابن حجر ، فتح الباري ، (٥٨٥/١٠) .

٦- النووي ، محيي الدين بن شرف ، شرح النووي على صحيح مسلم ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، ط ٢ ، (٢١٢/٩) .

ويؤيد ذلك ما جاء في معنى صَعَدَ وصَوَّبَ عند ابن منظور إذ قال : ((وفي الحديث - أي حديث الواهبة نفسها - صَعَدَ في النظر وصَوَّبَهُ ، أي نظر إلى أعلاي وأسفلي)) (١).

فالتأمل لا يتأتى من مرة واحدة ، بل بتكرار النظر ، بدليل أن التصعيد هو النظر من أسفل إلى أعلى ، والتصويب هو النظر من أعلى إلى أسفل (٢).

وعليه ، فإن اكتفى الخاطب بالنظرة بالمرّة الواحدة حرّم عليه تكرار النظر ؛ لأنه أبح للضرورة فيتقيد بها ، فإن لم يكتف كرر النظر .

والظاهر - والله أعلم - أن تكرار النظر منضبط بما يحصل من تأمل هيئتها على وجه يدفعه إلى خطبتها ، وهذا عائد إلى العازم على الخطبة ، فإن حصل له بتكرار النظر إليها الدافع إلى خطبتها ، فليتنق الله ويكتف بما حصل له من ذلك ، وأما تعيين عدد معين لا يجوز الزيادة عليه ؛ فهو قول مفتقر إلى دليل يعضده ، فيبقى الأمر على حصول ما يتبين به هيئتها ، مع وجوب تقوى الله في هذا الأمر .

المطلب الثالث : الزيادة في مدة الخطبة .

بحسب اطلاع الباحث ، لم يجد من الفقهاء من تعرض لمدة الخطبة ، ويرى الباحث أن هذا الأمر مرتبط بعرف الناس . والأفضل أن لا تطول هذه المدة ، حتى لا يؤدي ذلك إلى ما يفسدها من العوامل والظروف ، ويحمل على فسخها (٣).

١- لسان العرب، مادة صَعَدَ ، (٣٤٢/٧) ، ومادة صَوَّبَ ، (٤٣٢/٧) .

٢- نفس المرجع .

٣- الدريني ، محمد فتحي ، بحوث مقارنة في الفقه الإسلامي وأصوله ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م) ، (٥١٥/٢) .

المبحث الثاني : زيادة المهر

ويشتمل على أربعة مطالب :

- المطلب الأول : الزيادة على المهر المسمى .
- المطلب الثاني : الزيادة على مهر المثل .
- المطلب الثالث : الزيادة في نفس المهر .
- المطلب الرابع : الزيادة على المهر في بدل الخلع .

المبحث الثاني

زيادة المهر

من حسن رعاية الإسلام للمرأة واحترامه لها ، أن فرض لها المهر ، وجعله حقاً على الرجل ، قال تعالى : ((وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً)) (١). كما لم يجعل لأحد أن يأخذ منه شيئاً إلا برضاها ، وعن طيب نفس منها . قال تعالى : ((فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا)) (٢). وهذا المهر المفروض للمرأة يطيب نفسها ، ويرضيها بقوامة الرجل عليها ، وسيحدث الباحث في زيادة المهر ، وما يتعلق بها في أربعة مطالب .

المطلب الأول : الزيادة على مقدار المهر المسمى .

اتفق الفقهاء على أن الزيادة بعد العقد تصبح حقاً للزوجة بعد الدخول أو الخلوة الصحيحة ، أو موت أحد الزوجين ، وتثبت لها (٣). ولكنهم اختلفوا فيما إذا حصلت فرقة قبل الدخول على قولين :

القول الأول : ذهب أصحابه إلى أن الزيادة قبل الدخول لا تنتصف بالطلاق ، بل تسقط هذه الزيادة ، وإلى هذا ذهب جمهور الحنفية عدا أبا يوسف (٤).

قال الكاساني : ((إن سمي الزوج لها ألفاً ثم زادها بعد العقد مائة ثم طلقها قبل الدخول بها ، فلها نصف الألف ، وبطلت الزيادة)) (٥).

١- سورة النساء ، من الآية (٤) .

٢- سورة النساء ، من الآية (٤) .

٣- انظر : المرغيناني ، بداية المبتدي ، (١/٦٢) .

الخرشي ، حاشية الخرشي ، (٤/٣٥١) .

الرافعي ، عبد الكريم بن محمد ، الشرح الكبير ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، (١٤١٧هـ -

١٩٩٧م) ، (٨/٢٨٩، ٢٩٠) .

ابن قدامة ، المغني ، (١٠/١٧٩) ، ط هجر .

٤- الكاساني ، بدائع الصنائع (٢/٢٩٨) . ابن عابدين ، حاشية ابن عابدين ، (٣/١١٣) ، ط دار الفكر .

٥- بدائع الصنائع ، (٢/٢٩٨) .

القول الثاني : ذهب أصحابه إلى أن الزيادة على المهر بعد العقد تلحق بأصل العقد وتتنصف معه بالطلاق وإلى هذا ذهب أبو يوسف من الحنفية (١) ، والمالكية (٢) والشافعية (٣) والحنابلة (٤).

قال الموصلي : ((وإن زادها في المهر لزمته الزيادة ... وتسقط بالطلاق قبل الدخول وعند أبي يوسف تنتصف بالطلاق قبل الدخول)) (٥).

قال الخرشي : ((وتشطر وما زيد بعد العقد ، يعني أن الزوج إذا طلق زوجته قبل الدخول عليها فإن صداقها ينشطر بهذا الطلاق)) (٦).

قال الغزالي : ((ارتفاع النكاح قبل المسيس ، لا بسبب من جهتها يوجب تشطر الصداق الثابت بتسمية مقرونة بالعقد ، صحيح أو فاسد ، أو بفرض بعد العقد)) (٧). قال ابن قدامة : ((الزيادة في الصداق بعد العقد تلحق به ، نص عليه أحمد ... فإن طلقها قبل أن يدخل بها ، فلها نصف الصداق الأول ، والذي زادها)) (٨).

سبب الخلاف :

وسبب الخلاف في المسألة ، هو اختلاف الفقهاء في تفسير قوله تعالى : ((وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ)) (٩).

١- الموصلي ، عبدالله بن محمود ، الاختيار لتعليل المختار ، دار الأرقم بن أبي الأرقم ، بيروت - لبنان ، (٢) / ١٣٦ .

٢- الخرشي ، حاشية الخرشي ، (٣٥١/٤) .

٣- الرافعي ، الشرح الكبير ، (٢٨٩/٨ ، ٢٩٠) .

٤- ابن قدامة ، المغني ، (١٧٩/١٠) ، ط هجر .

٥- الاختيار ، (١٣٦/٢) .

٦- حاشية الخرشي ، (٣٥١/٤) .

٧- الغزالي ، أبو حامد محمد بن محمد ، الوسيط ، تحقيق أحمد محمود إبراهيم ومحمد محمد تامر ، دار السلام ، القاهرة ، ط ١ ، (١٤١٧هـ) ، (٢٤٧/٥) .

٨- المغني ، (١٧٨/١٠) ، ط هجر .

٩- سورة البقرة ، من الآية (٢٣٧) .

فهل المفروض الذي ينتصف بالطلاق قبل الدخول هو ما فرض في نفس العقد فقط ؟ أم المفروض كذلك بعد العقد ؟ (١). وكذلك هل تملك المرأة الصداق بعد العقد مباشرة وقبل الدخول ملكاً تاماً ، أم لا ؟ (٢) .

فالحنفية (٣) والشافعية (٤) والحنابلة (٥) اتفقوا على أن الزوجة تملك المهر بالعقد ، أما المالكية (٦) ، فقالوا إنها تملك نصف المهر بالعقد والنصف الآخر بالدخول ، أو الخلوة الصحيحة ، أو بموت أحد الزوجين .

أدلة القولين :

أولاً : أدلة القول الأول :

١- قوله تعالى : ((وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَا ضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِضَةِ)) (٧).

وجه الدلالة : أن الزيادة التي زيدت بعد العقد ليست بفريضة ، وإن كانت زيادة على المهر (٨).

٢- إن الذي ينتصف هو ما ذكر في زمن العقد حقيقة ، والزيادة لم تكن مسماة في زمن العقد ، فالطلاق قبل الدخول يبطل هذه الزيادة (٩).

١- انظر : عقله ، محمد ، نظام الأسرة في الإسلام ، مكتبة الرسالة ، عمان - الأردن ، ط ١ ، (١٤١٠هـ - ١٩٩٠) ، (٢٤٦/٢) .

٢- ابن رشد ، بداية المجتهد (١٩/٢) .

٣- الكاساني ، بدائع الصنائع ، (٢٨٧/٢) .

٤- الرافعي ، الشرح الكبير ، (٢٧٧، ٢٧٦/٨) . الماوردي ، علي بن محمد بن حبيب ، الحاوي ، تحقيق وتعليق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م) ، (٤١٩/٩) .

٥- ابن مفلح ، شمس الدين محمد ، كتاب الفروع ومعه تصحيح الفروع وحاشية ابن قندس ، تحقيق عبدالله بن عبد المحسن التركي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م) ، (٣٢٥/٨) .

٦- الدردير ، أحمد بن محمد بن أحمد ، الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك ، أخرجه وضبط شكله وخرج أحاديثه مصطفى كمال وصفي ، دار المعارف ، مصر ، (٤٣٧/٢) .

٧- سورة النساء ، من الآية (٢٤) .

٨- انظر : الكاساني ، بدائع الصنائع ، (٢٩٩/٢) . الموصلي ، الاختيار ، (١٣٦/٢) .

٩- المرجعان السابقان نفسيهما .

٣- إن ما وجد متأخراً عن زمن العقد الحقيقي ، لا يلحق به؛ لأن إلحاق الزيادة المتأخرة عن العقد بالعقد خلاف الحقيقة ، ولا يصار إلى هذا الفعل إلا لحاجة ضرورية ، ولا حاجة هنا لذلك .(١)

٤- إن هذه الزيادة ، زيادة في عوض العقد بعد لزومه ، فلا تلحق به .(٢)

ثانياً : أدلة القول الثاني:

١- قال تعالى : ((وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ)) .(٣)

وجه الدلالة : أن الزيادة على المهر بعد العقد هي من جنس الصداق ، فتلحق به وتتشطر معه إذا حصل طلاق قبل الدخول .(٤)

٢- قال تعالى : ((وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاذَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ)) .(٥)

وجه الدلالة : أن المفروض بعد العقد بتراضي الزوجين هو داخل في زمن العقد ، فيلحق به .(٦)

٣- إن المزيد بعد العقد ، هو زمن الفرض كذلك ، فكانت الزيادة لها حكم العقد .(٧)

المناقشة والترجيح :

والذي يبدو للباحث - بعد عرض أدلة كل قول من أقوال الفقهاء - أن الراجح هو الرأي الثاني ، القائل بأن الزيادة على المهر المسمى قبل الدخول تنصف بالطلاق .

١- ابن قدامة ، المغني ، (١٧٩/١٠) ط هجر .

٢- نفس المرجع السابق .

٣- سورة البقرة ، من الآية (٢٣٧) .

٤- الكاساني ، البدائع ، (٢٩٨/٢) .

٥- سورة النساء ، من الآية (٢٤) .

٦- ابن قدامة ، المغني ، (١٧٩/١٠) ، ط هجر .

٧- انظر : الكاساني ، بدائع الصنائع ، (٢٩٨/٢) .

ابن قدامة ، المغني ، (١٧٩/١٠) ، ط هجر .

وذلك للأسباب التالية :

- ١- إن معنى قوله تعالى : ((وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاذِيتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيسَةِ)) (١). أن الزيادة على المهر أو الحط منه جائز ، إذا تراضيا على ذلك ، فيعتبر المفروض بعد العقد ملحقاً به ، ويتأكد ذلك بالدخول أو بموت أحد الطرفين . (٢).
- ٢- إن هذه الزيادة حصلت بعد أن تم الإتفاق على العقد ، ورضا الطرفين بها .

وقد أخذ قانون الأحوال الشخصية الأردني في المادة (٦٣) برأي أبي يوسف من الحنفية وجمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة .

المطلب الثاني : الزيادة على مهر المثل .

- مهر المثل: هو مهر امرأة تماثل الزوجة وقت العقد ، والمقصود بالمماثلة هنا بالسن والجمال والعقل ، والعفة والبركة واليسار ، والفصاحة والعلم والشرف . (٣)
- وتستحق المرأة مهر المثل في الحالات التالية : (٤)
- السكوت عن ذكر المهر ، أو أن يشترط أن لا مهر لها .
 - نفي المهر إذا لم يكن بينة .
 - إذا كان المسمى لا يصلح مهراً .
 - إذا كان النكاح فاسداً .
- قال ابن عابدين : ((ثم اعلم أن اعتبار مهر المثل المذكور ، حكم كل نكاح صحيح لا تسمية فيه أصلاً ... وحكم كل نكاح فاسد بعد الوطاء سمي فيه مهراً أو لا)) (٥).

١- سورة النساء ، من الآية (٢٤) .

٢- القرطبي ، تفسير القرطبي ، (١٣٥/٥) .

٣- الشريبي ، مغني المحتاج ، (٢٣٢، ٢٣١/٣) .

٤- انظر : الموصلي ، الاختيار ، (١٣٦، ١٣٥/٢) .

الشريبي ، مغني المحتاج ، (٢٣٣/٣) .

٥- حاشية ابن عابدين ، (١٣٧/٣) .

فإذا طلبت الزوجة أكثر من المهر المفروض في الحالات السابقة ، لا تستجاب لطلبها ، فإن طلقها قبل الدخول ، فليس لها إلا المتعة ؛ لأن المهر لا يستقر للزوجة حتى تقبله .

المطلب الثالث : الزيادة في نفس المهر .

اتفق الفقهاء على أن الزيادة في نفس المهر إذا حصلت بعد الدخول ، هي من حق المرأة ، سواء كان المهر مقبوضاً من قبلها أو لا زال في يد الزوج . (١) وهذه المسألة مبنيّة على وقت تملك المرأة للمهر ، هل بالعقد ، أم بالدخول ؟

واختلفوا فيما إذا حصلت فرقة قبل الدخول في هذه الزيادة على قولين :

القول الأول : إن الزيادة المتولدة تنتصف بالطلاق قبل الدخول سواء كانت منفصلة أم متصلة ، سواء قبل القبض أم بعده ، وذهب إلى ذلك الحنفية (٢) والمالكية (٣) قال السرخسي : ((إذا طلقها قبل الدخول بها فالزيادة المتولدة منفصلة كانت أم متصلة تنتصف بالطلاق مع الأصل)) . (٤)

قال الخرشي : ((إذا طلق قبل البناء وقد تغيرت حالة الصداق بزيادة أو بنقص ، فإن الزيادة تكون لهما)) . (٥)

القول الثاني : ذهب أصحابه إلى أن الزيادة هي حق للزوجة ، ولا يرجع في نصفها على الزوج .

١- انظر : السرخسي ، المبسوط ، مج ٣ (٧١/٥) .

الخرشي ، حاشية الخرشي ، (٣٥١/٤) .

الرافعي ، الشرح الكبير ، (٢٩٠،٢٨٩/٨) .

المرداوي ، الإنصاف ، (٢٦١/٨) .

٢- انظر: السرخسي، المبسوط ، مج ٣ (٧١/٥) . ابن عابدين ، حاشية ابن عابدين ، (١٠٥/٣) .

٣- الخرشي، حاشية الخرشي ، (٣٥١/٤) .

٤- المبسوط ، مج ٣ ، (٧١/٥) .

٥- حاشية الخرشي ، (٣٥١/٤) .

وذهب إلى ذلك الشافعية^(١) والحنابلة^(٢). إلا أن الشافعية قالوا إن الزوجة تخير بين دفع القيمة - قيمة الزيادة - أو إرجاع نصفها إن كانت الزيادة متصلة .

قال الرافعي : ((الزيادة إن كانت منفصلة سلمت لها ، وإن كانت متصلة امتنع رجوعها إلا برضاها ، فإن أعيت غُرمت قيمة الشطر ، وإن سمحت أُجبر على القبول)) .^(٣)

قال المرداوي : ((وإن كان الصداق زائداً زيادة منفصلة رجع في نصف الأصل ، والزيادة لها ... واعلم أن الزيادة المتصلة للزوجة على الصحيح من المذهب)) .^(٤) سبب الخلاف :

وسبب خلاف الفقهاء في هذه المسألة هو ، هل تملك الزوجة الصداق بعد العقد مباشرة ، أم بعد الدخول ؟^(٥) وكذلك قوله تعالى : ((فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ))^(٦) ، فهل ما ينتج من المهر المفروض هو فرض أم لا ؟^(٧) فالذي قال تملك بمجرد العقد فالزيادة لها ؛ لأنها زيادة في ملكها ، ومن قال لا تملك إلا بالدخول فالزيادة في ملك الزوج وهي له .

أدلة القولين :

أولاً : دليل القول الأول .

إن هذه الزيادة في حكم الصداق ؛ لأنها جزء منه ، فتتصرف كما يتصرف الأصل.^(٨) ثانياً : أدلة القول الثاني :

١- قال تعالى : ((وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ)) .^(٩)

١- الرافعي ، الشرح الكبير ، (٢٩٥-٢٩٧/٨) .

٢- انظر : ابن قدامة ، المغني ، (١٨٠/١٠) ط هجر . المرداوي ، الإنصاف ، (٢٦٣/٨) .

٣- الشرح الكبير ، (٢٩٤/٨) .

٤- الإنصاف ، (٢٦٤، ٢٦٣/٨) .

٥- انظر : ابن رشد ، بداية المجتهد ، (١٩/٢) . عقلة ، نظام الأسرة في الإسلام ، (٢٤/٢) .

٦- سورة البقرة ، من الآية (٢٣٧) .

٧- انظر : ابن رشد ، بداية المجتهد ، (١٩/٢) . عقلة ، نظام الأسرة في الإسلام ، (٢٤/٢) .

٨- السرخسي ، المبسوط ، مج ٣ (٧١/٥) .

٩- سورة البقرة ، من الآية (٢٣٧) .

وجه الدلالة : إن الذي يتتصف هو ما كان مفروضاً ، وما تولد أو نما منه ليس مفروضاً بالعقد . (١)

٢- إن هذه الزيادة نماء في ملك الزوجة والمهر ملكها ، فلا تنتصف الزيادة ، بل تبقى لها . (٢)

الترجيح :

والذي يبدو للباحث بعد عرض أقوال الفقهاء وأدلتهم ، هو رجحان القول الثاني ، وذلك لأنه لو حصل نقص في الصداق فإنها تضمن هذا النقص ، لقاعدة الغرم بالغنم .

المطلب الرابع : الزيادة على المهر في بدل الخلع .

اتفق الفقهاء على أنه يحق للزوجة أن تدفع مالا للزوج مقابل الخلع ، والقدر المتفق عليه بين الفقهاء هو ما كان مقدار المهر أو أقل منه . (٣)
واتفق الفقهاء كذلك على أنه لا يجوز للرجل إجبار زوجته بالضرب أو ما شابه ذلك حتى تخلع نفسها منه . (٤)

لكنهم اختلفوا في الزيادة على بدل الخلع على قولين :

القول الأول : وذهب أصحابه إلى جواز أخذ الزيادة على المهر من الزوجة مقابل الخلع .

وذهب إلى ذلك جمهور الفقهاء من الحنفية (٥) والمالكية (٦)

١- الرافعي ، الشرح الكبير ، (٢٩٥/٨-٢٩٧) .

ابن قدامة ، المغني ، (١٨٠/١٠) ط هجر .

٢- نفس المرجعين السابقين .

٣- انظر : الموصلي ، الاختيار ، (٢٠١،٢٠٠/٢) . الكاساني ، بدائع الصنائع ، (١٥٠/٣) .

المالكي ، أبو الحسن ، كفاية الطالب ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، (١٤١٢هـ) ، (٢٤٠/٣) .

النووي ، روضة الطالبين ، (٣٧٤/٧) . الشيرازي ، المهذب ، (٢٦١/٤) .

ابن قدامة ، المغني ، (٢٤٧/٧) ، ط دار الفكر .

٤- انظر : نفس المراجع السابقة .

٥- الموصلي ، الاختيار ، (٢٠١/٢) .

٦- أبو الحسن ، كفاية الطالب ، (٢٤٠/٣) .

والشافعية (١) والحنابلة (٢).

قال أبو الحسن : ((ولا بأس بأن تفتدي المرأة من زوجها بأكثر مما أعطاها)) (٣).
قال الشربيني : ((ويصح عوضه - أي الخلع - قليلاً وكثيراً ، ديناً وعيناً ومنفعة)) (٤).

قال البهوتي : ((ولا يستحب له - أي الزوج - أن يأخذ أكثر مما أعطاها صداقاً)) (٥).

القول الثاني : عدم جواز الزيادة على بدل الخلع ، بل ترد هذه الزيادة .
وروي ذلك عن طاووس وعطاء والأوزاعي (٦) ورواية عن الإمام أحمد (٧).

أدلة القولين :

أولاً : أدلة القول الأول :

١- قال تعالى : ((وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئاً إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ)) (٨).
وجه الدلالة : إن ظاهر الآية يدل على جواز أخذ بدل الخلع سواء كان قليلاً أو كثيراً

٢- قال تعالى : ((فَإِنْ طِبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْساً فَكُلُوهُ هَنِيئاً مَرِيئاً)) (٩).

٣- بما روى عن ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم أنهما قالا : ((لو اختلعت

١- النووي ، روضة الطالبين ، (٣٨٩/٧) . الشربيني ، مغني المحتاج ، (٢٦٥/٣) .

٢- المرداوي ، الإنصاف ، (٣٨٣/٨) .

٣- كفاية الطالب ، (٢٤٠/٣) .

٤- مغني المحتاج ، (٢٦٥/٣) .

٥- كشف القناع ، (٢١٩/٥) .

٦- انظر : القرطبي ، تفسير القرطبي ، (١٤١/٣) . الطبري ، تفسير الطبري ، (٤٦٩/٢) .

٧- المرداوي ، الإنصاف ، (٣٩٨/٨) .

٨- سورة البقرة ، من الآية (٢٢٩) .

٩- سورة النساء ، من الآية (٤) .

امراً من زوجها بميراثها وعقاص (١) رأسها ، كان ذلك جائزاً (((٢).
 ٤- روى عن الرُّبِيع بنت مَعُوذ قالت: ((اختلعت من زوجي بما دون عقاص رأسي
 (((٣) ، فأجاز ذلك عثمان رضي الله عنه . ومثل هذا يشتهر فلم ينكر ، فيكون
 إجماعاً على ما ذكر ابن قدامة (٤) وكل ما تملك قد يشمل ما كان مهراً وما لم يكن .

ثانياً : أدلة القول الثاني :

١- أن امرأة ثابت بن قيس أتت النبي ﷺ فقالت يا رسول الله : ثابت بن قيس ما
 أعتب عليه في خلق ولا دين ، ولكني أكره الكفر في الإسلام ، فقال رسول الله ﷺ :
 ((أتريدن عليه حديقته ؟ قالت : نعم ، قال رسول الله ﷺ : ((اقبل الحديقة وطلقها
 تطليقة)) (٥).

وجه الدلالة : أنه لو كان الزائد على الصداق جائزاً ، لما حدد له رسول الله ﷺ
 المال الذي أعطاها صداقاً وأمرها برده له (٦).

٢- ورد في قصة امرأة ثابت بن قيس ، أن رسول الله ﷺ قال لها : ((أتريدن
 حديقته ؟ فقالت : نعم وزيادة . فقال ﷺ : أما الزيادة فلا)) (٧).

١- العقاص : جمع عقصة ، وهو ما يربط به شعر الرأس بعد جمعه . ابن حجر ، فتح الباري ، (٣٩٧/٩) .
 ابن منظور ، لسان العرب ، (٥٦/٧) ، مادة عقص .

٢- انظر : البيهقي ، سنن البيهقي ، حديث رقم (١٤٦٢٨) ، (٣١٥/٧) ، ولفظ : أن عمر بن الخطاب رضي
 الله عنه قال : ((في المختلعة تختلع بما دون عقاص رأسها)) . الدارقطني ، سنن الدارقطني ،
 تحقيق عبد الله هاشم يماني المدني ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان ، (١٣٨٩هـ - ١٩٦٦م) ، (٣٢١/٣) .

ابن حجر ، فتح الباري ، (٣٩٧/٩) ، وقال : سنده صحيح .

٣- ابن حجر ، فتح الباري ، (٣٩٧/٩) .

٤- المغني (٢٧٠/١٠) ، ط هجر .

٥- البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب الطلاق ، باب الخلع وكيفية الطلاق ، حديث رقم (٤٧٩١) ، (٢٠٢١/٥) .
 ()

٦- الزبيري ، عامر سعيد ، أحكام الخلع في الشريعة الإسلامية ، دار ابن حزم ، لبنان - بيروت ، ط ١ ، ()
 ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م) ، ص (١٧٢) .

٧- البيهقي ، السنن الكبرى ، كتاب الخلع والطلاق ، حديث رقم (١٤٦٢٢) ، (٣١٤/٧) ، وقال فيه أنه مرسل
 . ابن حجر ، فتح الباري ، (٤٠٢/٩) ، وقال أن هذه الرواية مرسلة .

وجه الدلالة : أن الحديث ظاهر الدلالة على عدم جواز الزيادة . (١)
٣- ما ورد عن عطاء قال : ((كره رسول الله ﷺ أن يأخذ من المختلعة أكثر مما أعطاه)) (٢).

المناقشة والترجيح :

أولاً : المناقشة .

يرد على القول الأول بما يلي :

١- إن الإجماع الذي أورده ابن قدامة لا يسلم به ، لورود خلاف في المسألة .

٢- إن النصوص وردت عامة في جواز أخذ الرجل بدل الخلع من زوجته .

ويرد على القول الثاني :

١- أن ما جاء من الأحاديث في عدم جواز الزيادة أو الكراهية فهي ضعيفة أو مرسلة ، فلا تصلح للاحتجاج .

٢- وأما ما روي عن عطاء - وهو صريح في الحكم - فإنه يجمع بينه وبين الآية : ((فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ)) (٣) ، فتكون الآية دالة على الجواز ، والنهي عن الزيادة دال على الكراهية . (٤)

ثانياً : الترجيح .

من خلال عرض أدلة كل قول يميل الباحث إلى جواز الزيادة على المهر في بدل الخلع وذلك لعدم وجود دليل يمنع ذلك .
إضافة إلى أن اختلاف قيمة النقود - وخاصة في الوقت الحاضر - يدعو إلى أنه ليس هناك بأس في أخذ الرجل أكثر مما دفع مهراً لزوجته .

١- انظر : الكاساني ، بدائع الصنائع ، (١٥٠/٣) ، ابن قدامة ، المغني ، (٢٦٩/١٠) ، ط هجر .
٢- انظر : الصنعاني ، عبد الرزاق بن همام ، مصنف عبد الرزاق ، الكتب الإسلامي ، بيروت - لبنان ط ٢ ، (١٤٠٣هـ) ، كتاب الطلاق ، باب المفتدية بزيادة على صداقها (٥٠٢/٦) . البيهقي ، سنن البيهقي . (٣١٤/٧)
قال البيهقي ، هو من مراسيل عطاء . وقال كذلك عنه ابن حجر في الفتح أنه موقوف ، (٣٥٣/٩) .
٣- سورة البقرة ، الآية (٢٢٩) .
٤- ابن قدامة ، المغني ، (٢٧٠/١٠) ط هجر .

المبحث الثالث : الزيادة على أربع نسوة

ويشتمل على مطلبين :

- المطلب الأول : الزيادة على أربع نسوة وهن على ذمته حقيقة .
- المطلب الثاني : الزيادة على أربع نسوة وهن على ذمته حكماً .

المبحث الثالث

الزيادة على أربع نسوة

أباح الشارع الحكيم للرجل أن ينكح أربعاً من النساء ، ولكن إذا أراد أن يزيد على أربع نسوة بأن ينكح خامسة ، فهل يجوز له ذلك ؟ سواء وهنّ على ذمته ، أم في عدة طلاق إحداهن ، هذا ما سيبينه الباحث إن شاء الله في هذا المبحث ، وذلك في مطلبين :

المطلب الأول : الزيادة على أربع نسوة وهن على ذمته حقيقة .

المطلب الثاني : الزيادة على أربع نسوة وهن على ذمته حكماً .

المطلب الأول : الزيادة على أربع نسوة وهن على ذمته حقيقة .

أجمع أهل العلم على أنه ليس للحر أن يجمع بين أكثر من أربع زوجات ، ونقل هذا الإجماع صاحب كتاب المغني وصاحب كتاب المحلى . وغيرهما (١). قال صاحب المغني : ((ليس للحر أن يجمع بين أكثر من أربع زوجات ، أجمع أهل العلم على هذا ، إلا شيئاً يحكى عن القاسم بن إبراهيم أنه أباح تسعاً ...)) (٢). وقال صاحب المحلى : ((فلم يختلف في أنه لا يحل لأحد زواج أكثر من أربع نسوة أحد من أهل الإسلام ، وخالف في ذلك قوم من الروافض لا يصح لهم عقد الإسلام)) (٣).

١- انظر : السرخسي ، المبسوط ، مج ٣ ، (١٦٠/٥-١٦١) .

الكاساني ، بدائع الصنائع (٢٦٥/٢) .

العدوي ، حاشية العدوي ، (٥٨/٢) .

قليوبي وعميرة ، أحمد بن أحمد وأحمد البرلسي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، (٣٧٢/٣) .

ابن قدامة ، المغني ، (٤٧١/٩) ، ط هجر .

ابن حزم ، المحلى ، (٥/٩) ، ط دار الكتب العلمية .

٢- ابن قدامة ، المغني ، (٤٧١/٩) ط هجر .

٣- ابن حزم ، المحلى ، (٧/٩) ، ط دار الكتب العلمية .

ونقل صاحب مغنى المحتاج رأياً آخر وهو جواز الزيادة على تسعة - كما ذكر المغني - جواز نكاح ثمانية عشر امرأة ونسب القول إلى الخوارج وقال هذا خرق للإجماع (١) وسيذكر الباحث أدلة جمهور العلماء على عدم الجواز في الزيادة على أربع نسوة ، ثم أدلة القائلين بالزيادة ، وبعدها الترجيح إن شاء الله .

أدلة الجمهور :

استدل جمهور العلماء على عدم جواز الزيادة على أربع نسوة بأدلة كثيرة ، منها :
أولاً : من القرآن الكريم :

- ١- قوله تعالى : ((فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ)) (٢) .
وجه الدلالة : أن الواو في الآية للتخيير بين اثنتين أو ثلاث أو أربع ، والدليل على أن الواو للتخيير وليس للجمع قول الله تبارك وتعالى في شأن الملائكة عليهم السلام : ((أُولَئِكَ أَجْنَحٌ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ)) (٣) ولم يرد أن لكل ملك تسعة أجنحة ، ولو أراد ذلك لقال : تسعة ، ولم يكن للتطويل معنى . (٤)
قال ابن قدامة : ((ومن قال غير هذا فقد جهل العربية)) (٥) .

١- الشريبي ، (١٨١/٣) .

٢- سورة النساء ، من الآية (٣) .

٣- سورة فاطر ، من الآية (١) .

٤- نظر : الكاساني ، بدائع الصنائع ، (٤٧٢/٢) .

القرطبي ، تفسير القرطبي ، (١٧/٥) .

الشريبي ، مغني المحتاج ، (١٨١/٣) .

ابن قدامة ، المغني ، (٤٧٢/٩) . ط هجر .

قال ابن عقيل : ((ترد الواو للجمع والنسق والتشريك بين المذكورين ، وقد ترد بمعنى (أو) وذلك مثل قوله تعالى : ((مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ)) . ابن عقيل ، علي ، الواضح في أصول الفقه ، تحقيق عبدالله بن عبد المحسن التركي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت- لبنان ، ط ١ ، (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م) ، (١١٤/١) .

وقال الجويني : ((... وأما من زعم أنها للجمع فهو أيضاً متحكم ، فإننا على قطع نعلم أن من قال : رأيت زيداً وعمراً ، لم يقتضي ذلك أنه رأهما معاً ، فإن مقتضى الواو العطف والاشتراك ، وليس فيه إشعار بجمع ولا ترتيب)) . الجويني ، أبو المعالي عبد الملك بن عبدالله بن يوسف ، البرهان في أصول الفقه ، تحقيق عبد العظيم محمود الديب ، دار الوفاء ، المنصورة - مصر ، ط ٤ ، (١٤١٨هـ -) ، (١٣٨/١) .

٥- المغني (٤٧٢/٩) ط هجر .

ثانياً : من السنة النبوية .

١- أن رسول الله ﷺ قال لغيلان بن سلمة حين أسلم وتحتة عشر نسوة : ((أمسك أربعاً)) ورواية : ((اختر منهن أربعاً)) . (١)

٢- قال نوفل بن المغيرة : أسلمت وتحتي خمس نسوة ، فقال لي رسول الله ﷺ : ((فارق واحدة وأمسك أربعاً)) . (٢)

وجه الاستدلال من الحديثين : أنه إذا منع الرسول ﷺ من استدامة النكاح زيادة على أربع ، فالابتداء أولى . (٣)

ثالثاً : الإجماع ، على ما نقله ابن قدامة (٤) وابن حزم . (٥)

أدلة القائلين بجواز الزيادة على أربع نسوة :

١- قوله تعالى : ((فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ)) . (٦)

وجه الدلالة : أن الواو في الآية للجمع ، أي مثنى اثنتين ، وثلاث ثلاثة ، ورباع أربعة ، فيكون المجموع تسعة . (٧) ومنهم من فسرها تفسيراً آخر : وهو أن مثنى أي : اثنتين اثنتين ، وثلاث أي ثلاث ثلاث ، ورباع أي أربعة أربعة ، فيكون المجموع ثمانية عشر . (٨)

١- انظر : الشوكاني ، محمد بن علي ، نيل الأوطار ، دار الجيل ، بيروت - لبنان ، (١٩٧٣م) ، (٢٨٩/٦) ، قال : وفي إسناده رجل مجهول . البيهقي ، سنن البيهقي حديث رقم (١٣٨٣٣) ، (١٨٤/٧) . وقال الألباني في سنن أبي داود أنه صحيح ، (٢٧٢/٢) .

٢- انظر : البيهقي ، سنن البيهقي ، حديث رقم (١٣٨٣٥) ، (١٨٤/٧) . الشافعي ، محمد بن إدريس ، مسند الشافعي دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (٢٧٤/١) ، وقال فيه : ضعيف الإسناد .

٣- انظر : الشربيني ، مغني المحتاج ، (١٨١/٣) .

ابن قدامة ، المغني ، (٤٧١/٩) ، ط هجر .

٤- نفس المرجعين السابقين .

٥- المحلي ، (٥/٩) .

٦- سورة النساء ، الآية (٣)

٧- انظر : السرخسي ، مج ١٥ (١٦٠/٥) .

ابن رشد ، بداية المجتهد ، (٣١/٢) ، ط دار الفكر .

ابن قدامة ، (٤٧١/٩) ، ط هجر .

٨- الشربيني ، مغني المحتاج ، (١٨١/٣) .

٢- أن الرسول ﷺ مات عن تسع زوجات ، وهو قدوة المسلمين . (١) وقال الله تعالى : ((لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ)) (٢).
وجه الدلالة : أن الرسول ﷺ هو قدوة المسلمين في كل أمر من أمور حياتهم ، وبما أنه تزوج أكثر من أربع فأتمته بحق لها كذلك . (٣).

المناقشة والترجيح :

ومن خلال عرض الباحث لأدلة القولين ، فانه يميل إلى قول الجمهور بعدم جواز الزيادة على أربع نسوة وذلك للأسباب التالية :

١- إن الدليل الذي استند إليه القائلون بجواز الزيادة على أربعة وهو القرآن لا تسعفهم اللغة في تفسير قوله تعالى : ((مَتْنَى وَثَلَاثَ وَرَبَاعَ)) (٤). بأن المقصود بذلك العدد وهو تسع ، أو ثمانية عشر . (٥)

٢- إن فعل الرسول ﷺ في الزواج من أربعة عشر ووفاته وعنده تسع من خصوصياته عليه السلام . (٦) وأن تفسير الآية : ((لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ)) (٧) كانت عتاب للمتخلفين عن القتال ، وأن الرسول ﷺ قدوة في ذلك من حيث بذل نفسه لنصرة الدين والدفاع عنه . (٨)

٣- إن صاحب كتاب - البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار - قد نفى الرواية عن ابن القاسم القائلة بالجواز وقال : إنها غير صحيحة . (٩)

١- انظر : الكاساني ، بدائع الصنائع ، (٢/٢٦٥) .

ابن قدامة ، (٩/٤٧١) ، ط هجر .

٢- سورة الأحزاب ، الآية (٢١) .

٣- ابن قدامة ، (٩/٤٧١) ، ط هجر .

٤- سورة النساء ، من الآية (٣) .

٥- انظر : الكاساني ، بدائع الصنائع ، (٢/٢٦٦، ٢٦٥) .

ابن قدامة ، المغني ، (٩/٤٧٢) ، ط هجر .

٦- المرجعان السابقان نفسيهما .

٧- سورة الأحزاب ، من الآية (٢١) .

٨- القرطبي ، تفسير القرطبي ، (١٤/١٥٥) .

٩- المرتضى ، أحمد بن يحيى ، البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار ، دار الحكمة اليمانية ، صنعاء

ط ، ١ ، (٣/٢٤، ٢٥)

٤- إجماع أهل العلم الذي نقله ابن قدامة وغيره على عدم جواز الزيادة على أربع نسوة ، وكما قال الشربيني عن قولهم بأنه خرق للإجماع ، وأما خلاف الروافض والخوارج فغير معتبر عند أهل السنة والجماعة .

٥- لم ينقل عن الصحابة في عهد رسول الله ﷺ أو بعده من جمع بين أكثر من أربع نسوة .

المطلب الثاني : الزيادة على أربع نسوة وهن على ذمته حكماً .

وهذا في فرعين :

الفرع الأول : في حالة الطلاق الرجعي .

اتفق الفقهاء على أنه إذا طلق الرجل زوجته طلاقاً رجعياً ، لا يحق له أن يتزوج بأخرى إذا كان يجمع في عصمته ثلاثاً غيرها حتى تنتهي عدتها ، وذلك ؛ لأن الزوجية لا زالت قائمة ويحق للزوج مراجعة زوجته في أي وقت شاء قبل انتهاء العدة . (١)

قال الموصلي : ((وإذا طلق امرأته لا يجوز أن يتزوج أختها ولا رابعة حتى تنقضي عدتها)) . (٢)

قال العدوي : ((وتحل الخامسة بطلاق إحدى الأربع طلاقاً بائناً لا رجعياً على المشهور)) . (٣)

وقال النووي : ((لو كان تحته أربع فأبانهن فله نكاح أربع بدلهن وإن كن في العدة)) . (٤)
وقال ابن قدامة : ((إذا تزوج الحر أربعاً حرمت الخامسة تحريم جمع ... فإذا طلق زوجته طلاقاً رجعياً ، فالتحريم باق)) . (٥)

١- انظر : الموصلي ، الاختيار ، (١١٥/٢ ، ١١٦) .

العدوي ، حاشية العدوي ، (٥٨/٢) .

الشربيني ، مغني المحتاج ، (١١٨٢/٣) .

ابن قدامة ، المغني ، (٤٧٧/٩ ، ٤٧٨) ، ط هجر .

٢- الاختيار ، (١١٥/٢ ، ١١٦) .

٣- حاشية العدوي ، (٥٨/٢) .

٤- روضة الطالبين ، (١٢١/٧) .

٥- ابن قدامة ، المغني ، (٤٧٧/٩ ، ٤٧٨) ، ط هجر .

الفرع الثاني : الزيادة على أربع إذا كان الطلاق بائناً .

تقدم أن الفقهاء اتفقوا على أنه لا يجوز للزوج الزيادة على أربع نسوة في حالة طلاق إحدى زوجاته طلاقاً رجعياً ، ولكنهم اختلفوا في جواز الزيادة على الأربع فيما إذا كانت الزوجة معتدة من طلاق بائن وذلك على قولين :

القول الأول :

لا يجوز للزوج أن يتزوج زوجة خامسة في عدة الطلاق البائن ، حتى تنقضي عدتها . وذهب إلى ذلك الحنفية (١) والحنابلة (٢) .

قال المرغيناني : ((فإن طلق الحر إحدى الأربع طلاقاً بائناً لم يجزله أن يتزوج رابعة حتى تنقضي عدتها)) (٣) .

القول الثاني :

يجوز للزوج أن يتزوج في عدة طلاق إحدى زوجاته الأربع إذا كان الطلاق بائناً . سواء كانت أخت المطلقة أو غيرها .

وذهب إلى ذلك المالكية (٤) والشافعية (٥) .

قال العدوي : ((ويجوز للحر والعبد نكاح أربع حرائر ... وتحل الخامسة بطلاق إحدى الأربع طلاقاً بائناً)) (٦) .

وقال الشربيني : ((وللحر أربع فقط ... وتحل الأخت والخامسة في عدة طلاق بائن لا رجعي)) (٧) .

١- انظر : المرغيناني ، الهداية ، (١/١٩٠) . الموصلي ، الاختيار ، (٢/١١٥، ١١٦) .

٢- انظر : ابن مفلح ، إbrahim بن محمد ، المبدع شرح المقنع ، المكتب الإسلامي ، بيروت - لبنان ، (١٤٠٥ هـ) ، (٥/١٥٥) .

ابن قدامة ، المغني ، (٩/٤٧٨) ط هجر .

٣- الهداية ، (١/١٩٠) .

٤- انظر : مالك ، مالك بن أنس ، موطأ مالك ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، مصر ، (٢/٥٤٨) . العدوي ، حاشية العدوي ، (٢/٥٨) .

٥- انظر : النووي ، روضة الطالبين ، الشربيني ، مغني المحتاج ، (٣/١٨١، ١٨٢) .

٦- حاشية العدوي ، (٢/٥٨) .

٧- مغني المحتاج ، (٣/١٨١، ١٨٢) .

سبب الخلاف :

والذي يبدو للباحث أن سبب خلاف الفقهاء ، هو اختلاف نظرهم إلى طبيعة العلاقة بين المطلقين بعد حصول الفرقة البائنة، فمن رأى أن الزوجة ما زالت محبوسة لحق الزوج ، وأن بعض آثار النكاح ما زالت باقية ؛ قال بعدم جواز نكاح المرأة الخامسة حتى انقضاء العدة ، ومن قال بأن طلاق المرأة طلاقاً بائناً ينهي العلاقة الزوجية بين الزوجين ، وأن الزوج أصبح كالأجنبي عن زوجته قال بجواز نكاح الخامسة .

أدلة القولين :

أولاً : أدلة القول الأول :

١- قول الرسول ﷺ : ((من كان يؤمن بالله واليوم الآخر ، فلا يجمع ماءه في رحم أختين)) . ورواية ((ملعون من جمع ماءه في رحم أختين)) (١).

وفيه من الحديث أن الرسول ﷺ قد نهى عن أن يجمع الرجل ماءه من رحم أختين ، وهذا عام سواء في الطلاق الرجعي أو البائن .

٢- عن أبي قلابة قال : ((كان للوليد بن عقبة أربع نسوة ، فطلق امرأة منهن ثلاثاً ثم تزوج قبل انقضاء عدتها ففرق مروان بينهما)) ورواية عن عمرو بن شعيب قال : أتني مروان وهو أمير برجل كان عنده أربع نسوة فطلق واحدة ، فبثها ، ثم نكح الخامسة في عدتها ، فناداه ابن عباس وهو جالس في طائفة الدار ألا فرق بينهما)) (٢).

وفيه من الأثر ، أنه ما زالت هناك بعض آثار النكاح قائمة بين الزوجين ، فلذلك فرق مروان بينهما ، لأنه بزواجه من الخامسة ، يكون قد جمع في ذمته بين خمس نسوة وهذا غير جائز في الشرع .

١- العسقلاني ، أحمد بن علي بن حجر ، تلخيص الحبير ، تحقيق عبدالله هاشم اليماني ، المدينة المنورة ، (١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م) ، (١٦٦/٣) ، ثم عقب على الحديث بقوله : أنه لا أصل له باللفظين ، وقد ذكر ابن الجوزي اللفظ الثاني ، ولم يعزه إلى كتاب من كتب الحديث . وقال ابن عبد الهادي : لم أجد له سنداً بعد أن فتشت عليه في كتب كثيرة .

٢- الصنعاني ، مصنف عبد الرزق ، باب عدة الرجل إذا بت فليتكح أختها، حديث رقم (١٠٥٦٧) ورقم (١٠٥٦٨) ، ورويت هذه القصة كذلك عن علي رضي الله عنه ، (٢١٧/٦) .

٣- الإجماع : قال صاحب المغني : ((روي عن عبيد السلماني أنه قال : ما أجمعت الصحابة على شيء ، كإجماعهم على أربع قبل الظهر ، وأن لا تنكح امرأة في عدة أختها)) . (١)

٤- إن الزوجة ما زالت محبوسة لحق زوجها ، فأشبه ما لو كان الطلاق رجعياً . (٢)
٥- أن الزواج بالأخت ونحوها من المحارم في العدة يؤدي إلى قطيعة الرحم التي أمر الله بوصلها . (٣)

ثانياً : أدلة القول الثاني :

١- إن الله تعالى عندما عدد المحرمات من النكاح ذكر منها الأختين ، قال تعالى : ((وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ)) (٤) ، وهي معطوفة على أول الآية : ((حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ)) (٥) ، وهذا يعني أن الأخت ما زالت في عدة الزوج فلا يحل له أن ينكح أختها ، أما البائن فهي ليست في نكاحه ، فلا تحرم عليه الزواج من أختها . (٦)

٢- إن الزوجة إذا طلقت طلاقاً بائناً تصبح كالأجنبية عن الزوج ، فهي كالمطلقة قبل الدخول بجامع أنه لم يبق أي أثر للزواج ، فكما يجوز له أن يتزوج من أخت المطلقة قبل الدخول ، فكذلك يجوز له أن يتزوج من أخت الزوجة المعتدة من طلاق بائن . (٧)

١- ابن قدامة ، (٤٧٨/٩) ط هجر .

٢- انظر : الكاساني ، بدائع الصنائع ، (٢٦٢/٢) . ابن قدامة ، المغني ، (٤٧٨/٩) ، ط هجر .

٣- نفس المرجعين السابقين .

٤- سورة النساء ، من الآية (٢٣) .

٥- سورة النساء ، من الآية (٢٣) .

٦- انظر : العدوي ، حاشية العدوي ، (٥٨/٢) .

قليوبي وعميرة ، حاشية قليوبي وعميرة ، (٣٧٣/٣) .

٧- مغني المحتاج ، (١٨٢/٣) .

ابن قدامة ، المغني (٤٧٨/٩) . ط ٢ هجر .

الترجيح :

بعد عرض أقوال الفقهاء في مسألة الزواج بزوجة خامسة قبل أن تنقضي عدة الزوجة المطلقة طلاقاً بائناً يميل الباحث إلى ترجيح القول الثاني القائل بالجواز ، وذلك للأسباب التالية :

- ١- عدم وجود دليل يحرم ذلك .
- ٢- أن الإجماع الذي نقله ابن قدامة لا يصح ؛ لوجود الخلاف كما ذكرنا سابقاً ، وإن صح ؛ فإنه يحمل على المطلقة رجعيّاً . وفعل مروان رأي له ولا يصلح دليلاً .

وقد أخذ قانون الأحوال الشخصية الأردني في المادة (٢٨) برأي الحنفية والحنابلة ، وذلك بعدم جواز العقد على خامسة إذا كان تحته أربع ، قبل أن يطلق إحداهن أو تنقضي عدتها .

المبحث الرابع : الزيادة في الرضاعة والحضانة

ويشتمل على ثلاثة مطالب :

- المطلب الأول : الزيادة في إرضاع الطفل عن الحولين .
- المطلب الثاني : الزيادة في أجره الرضاعة .
- المطلب الثالث : الزيادة في مدة الحضانة .

المبحث الرابع

الزيادة في الرضاعة والحضانة

جبل الله سبحانه وتعالى المرأة على صفات تؤهلها للدور الكبير والعظيم الذي أوكله إليها - وهو رضاع الصغير - فقد غرس الله سبحانه وتعالى في نفس الأم الحب الفطري لرعاية ولدها ، منذ ولادته حتى يشب ويكبر ، والصبر على مشاق ذلك .

وسيشعر الباحث - بإذن الله- في بيان موضوع الزيادة في الرضاعة في ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : الزيادة في إرضاع الطفل عن الحولين .

المطلب الثاني : الزيادة في أجره الرضاعة .

المطلب الثالث : الزيادة في مدة الحضانة .

المطلب الأول : الزيادة في إرضاع الطفل عن الحولين .

بحث الفقهاء هذا الموضوع تحت باب ((ما يحرم من الرضاع)) واتفقوا على أنه يجوز للمرضعة أن ترضع الغلام أكثر من عامين (١)، ولكنهم اختلفوا في الرضاعة زيادة على العامين ، هل يكون لها أثر في التحريم ؟ أم أن التحريم فقط في العامين وما كان بعد العامين لا يحرم ؟ هذا ما سيبينه الباحث في هذا المطلب .

١- انظر : الكاساني ، بدائع الصنائع ، (٦/٤) . الموصلي ، الإختيار ، (١٥٤/٢) .

العدوي ، حاشية العدوي ، (١٥٠/٢) طبعة دار الفكر . الدسوقي ، حاشية الدسوقي ، (٥٠٢/٢) .

الشربيني ، مغني المحتاج ، (٤١٦/٣) .

المرداوي ، الإنصاف ، (٣٣٤،٣٣٣/٩) . البهوتي ، منصور بن يونس ، شرح منتهى الإرادات ، طبعة عالم الكتب ، (٢١٣/٣) .

القول الأول : ذهب أصحابه إلى أن الرضاعة التي تحرم ما كانت في الحولين ، وما زاد على ذلك ليس له أثر في التحريم .

وذهب إلى ذلك جمهور الفقهاء من الحنفية (١) والمالكية (٢) والشافعية (٣) والحنابلة (٤) . إلا أن أبا حنيفة زاد على الحولين ستة أشهر ، وزاد مالك عن الحولين شهرين . قال الموصلي : ((وحكم الرضاع يثبت بقليله وكثيره إذا وجد في مدته وهي ثلاثون شهراً)) (٥) .

وقال الدسوقي : ((إن الرضاع إذا حصل بعد الشهرين والحولين لا يحرم ، ولو كان بعدهما بيوم واحد)) (٦) .

وقال الشربيني : ((وشرطه رضيع لم يبلغ سنتين بالأصالة ... فإن بلغهما لم يحرم ارتضاعه)) (٧) .

وقال ابن قدامة : ((من شرط تحريم الرضاع أن يكون في الحولين ، وهذا قول أكثر أهل العلم)) (٨) .

القول الثاني : وذهب أصحابه إلى أن مدة الرضاع غير مقيدة بالحولين ، فيثبت التحريم سواء تم الرضاع في الحولين أو بعدها . وذهب إلى ذلك الظاهرية (٩) ، وهو المروي عن عطاء والليث وعائشة رضي الله عنهم (١٠) .

١- الموصلي ، الاختيار ، (١٥٥،١٥٤/٢) .

٢- العدوي ، حاشية العدوي ، (١٥٠/٢) ، طبعة دار الفكر .

٣- الشربيني ، مغني المحتاج ، (٤١٦/٣) .

٤- البهوتي ، شرح منتهى الإرادات ، (٢١٣/٣) .

٥- الاختيار ، (١٥٥،١٥٤/٢) .

٦- حاشية الدسوقي ، (٥٠٢/٢) .

٧- مغني المحتاج ، (٤١٦/٣) .

٨- المغني ، (٣١٩/١١) ط هجر .

٩- ابن حزم ، المحلى (١٧/١٠) ، ط دار الأفاق الجديدة .

١٠- الكاساني ، بدائع الصنائع (٥/٤) .

ابن قدامة ، المغني (٣١٩/١١)

قال ابن حزم : ((ورضاع الكبير محرم ولو أنه شيخ يحرم كما يحرم رضاع الصغير)) (١).

أدلة القولين :

أولاً : أدلة القول الأول .

١- قوله تعالى : ((وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْمِ الرُّضَاعَةَ)) (٢).

وجه الدلالة من الآية : أن الله سبحانه وتعالى جعل تمام الرضاع في الحولين ، وما كان بعد الحولين يكون بخلافه ، وأن ما زاد على الحولين لا أثر له في التحريم (٣).

٢- قوله ﷺ : ((لا رضاع الا ما كان في الحولين)) (٤).

٣- قوله ﷺ : ((لا يحرم من الرضاع الا ما فتق الأمعاء في الثدي ، وكان قبل الفطام)) (٥).

وفهم من الحديثين ، أنهما دللاً دالة واضحة على عدم حرمة الرضاع بعد سن الفطام ، وهو السن الذي يعتمد فيه الطفل بشكل رئيسي على الرضاعة .

٤- ما روته السيدة عائشة رضي الله عنها قالت : أن رسول الله ﷺ دخل علي وعندي رجل قاعد ، فاشتد ذلك عليه ، ورأيت الغضب في وجهه ، قالت : فقلت يا رسول الله ، إنه أخي من الرضاعة ، قالت : فقال : ((انظرن من إخوانكن من الرضاعة ، فإن الرضاعة من المجاعة)) (٦).

١- المحلى (١٧/١٠) ، ط دار الأفاق الجديدة.

٢- سورة البقرة ، الآية (٢٣٣) .

٣- انظر : الكاساني ، بدائع الصنائع . (٥/٤) . الشرييني ، مغني المحتاج ، (٤١٦/٣) . ابن قدامة ، المغني ، (٣٢٠/١١) ط هجر .

٤- انظر : الدار قطني ، سنن الدار قطني ، (١٦٤/٤) . ولم يسنده عن ابن عيينه غير الهيثم بن جميل وهو ثقة حافظ . ورواه البيهقي في السنن ، (٤٦٢/٧) ، وقال موقوف على عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

٥- انظر : الترمذي ، محمد بن عيسى السلمي ، سنن الترمذي ، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، (٤٥٨/٣) ، وقال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

ابن حجر ، فتح الباري ، (١٤٨/٩) .

٦- انظر : البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب الشهادات ، باب الشهادة على الأنساب والرضاع المستفيض والموت القديم ، حديث رقم (٥٢٠٤) ، (٩٣٦/٢) .

وجه الدلالة من الحديث : أشار ﷺ أن الرضاع في الصغر هو المحرم ، لأنه به يدفع الجوع ، ولا يندفع جوع الكبير بذلك . (١)

٥- قوله ﷺ : ((الرضاع ما أنبت اللحم و أنشز العظم)) . (٢)

وجه الدلالة من الحديث : إن رضاع الصغير هو الذي ينبت اللحم وينشز العظم ، ولا يكون ذلك في الكبير ؛ لأن أمعاء الصغير تكون ضيقة لا يفتقها إلا اللبن ، وأما أمعاء الكبير فأمعاؤه متفتحة ولا تحتاج إلى فتق . (٣)

ثانياً : أدلة القول الثاني :

١- عن عائشة رضي الله عنها قالت : جاءت سهلة بنت سهيل إلى النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله إني أرى وجه أبي حذيفة من دخول سالم وهو حليفه ، فقال النبي ﷺ : أرضعيه . قالت : وكيف أرضعه وهو رجل كبير ؟ فتبسم رسول الله ﷺ وقال : ((قد علمت أنه رجل كبير)) . (٤) (٥)

٢- عن عائشة رضي الله عنها أن سالماً مولى أبي حذيفة كان مع أبي حذيفة وأهله في بيتهم ، فأتست - تعني - ابنة سهيل النبي ﷺ فقالت : إن سالماً قد بلغ ما يبلغ الرجل وعقل ما عقلوا ، وإنه يدخل علينا وإني أظن أن في نفس أبي حذيفة من ذلك شيئاً . فقال لها النبي ﷺ : ((أرضعيه تحرمي عليه ، ويذهب الذي في نفس أبي حذيفة)) ، فرجعت فقالت إني قد أرضعته فذهب الذي في نفس أبي حذيفة . (٦) (٧)

٣- عن زينب بنت أم سلمة قالت : قالت أم سلمة لعائشة : إنه يدخل عليك الغلام الأيفع الذي ما أحب أن يدخل علي ، فقالت عائشة : أما لك في رسول الله ﷺ أسوة

١- الكاساني ، بدائع الصنائع ، (٥/٤) .

٢- انظر : أبو داود ، سنن أبي داود ، حديث رقم (٢٠٥٩-٢٠٦٠) ، (٢/٢٢٢) .

ابن عبد البر ، يوسف بن عبد الله ، التمهيد ، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية ، المغرب ، (١٣٨٧ هـ) ، وقال عنه : أنه موقوف على ابن مسعود ، (٨/٢٦١) .

٣- الكاساني ، بدائع الصنائع ، (٥/٤) .

٤- مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب الرضاع ، باب رضاعة الكبير ، حديث رقم (١٤٥٣) ، (٢/١٠٧٦) .

٥- ابن حزم ، المحلى ، (١٠/٢٢،٢١) ، ط دار الأفاق الجديدة .

٦- مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب الرضاع ، باب رضاعة الكبير ، حديث رقم (١٤٥٣) ، (٢/١٠٧٦) .

٧- ابن حزم ، المحلى ، (١٠/٢٢،٢١) ، ط دار الأفاق الجديدة .

، قالت إن امرأة أبي حذيفة قالت : يا رسول الله إن سالماً يدخل علي وهو رجل ، وفي نفس أبي حذيفة منه شيء فقال الرسول ﷺ : ((أَرْضِعِيهِ حَتَّى يَدْخُلَ عَلَيْكَ)) (١). وجه الدلالة من الأحاديث : دلت الأحاديث الثلاثة السابقة على أن رضاع الكبير يحرم كما يحرم رضاع الصغير ، ولم تفرق بينهما (٢).

المنافشة والترجيح :

أولاً : المناقشة :

اعترض ابن حزم على أدلة الجمهور بما يلي : (٣)

١- أن الآية التي استدل بها الجمهور وهي قوله تعالى : ((وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ)) ، تفيد أن الإرضاع للطفل هو حولان كاملان ، وليس في هذا تحريم الرضاعة بعد ذلك ، ولا أن التحريم ينقطع بتمام الحولين .

٢- أن حديث ((إنما الرضاعة من المجاعة)) يفيد العموم ، والكبير كالصغير يحصل به طرد المجاعة إذا بلغ خمس رضعات .

وأما حديث : ((لا يحرم من الرضاع إلا ما فتق الأمعاء ...)) ، فإنه خبر منقطع ، لأن فاطمة بنت المنذر ، لم تسمع من أم سلمة أم المؤمنين رضي الله عنها .

اعتراضات الجمهور على أدلة ابن حزم التي تتلخص في قصة سالم مولى أبي حذيفة ، وليس له أدلة غيرها ، بما يلي :

١- أن نساء النبي رضي الله عنهن - غير عائشة رضي الله عنها - أبين أن يدخل عليهن أحد بهذه الرضاعة ، ورأين أن هذا كان خاصاً بسالم ، والخاص لا يكون إلا مخرجاً من حكم العام ، وإذا كان مخرجاً من حكم العام ، فالخاص غير العام ، ولا يجوز في العام إلا أن يكون رضاع الكبير لا يحرم (٤).

١- مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب الرضاع ، باب رضاعة الكبير ، حديث رقم (١٤٥٣) ، (١٠٧٧/٢) .

٢- ابن حزم ، المحلى ، (٢٢/١٠) ، ط دار الأفاق الجديدة .

٣- المرجع السابق ، (٢٣-٢١/١٠) .

٤- الشافعي ، محمد بن إدريس ، الأم ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، (١٤١٣هـ - ١٩٩٣) ، (٦/٨٠، ٧٩) .

٢- إن عدم تحريم الرضاع بعد الحولين مروي عن أصحاب النبي ﷺ ، فقد حكم عمر رضي الله عنه بذلك ، وقال ابن عمر رضي الله عنه : ((جاء رجل إلى عمر بن الخطاب فقال : كانت لي وليدة ، فكنت أطؤها ، فعمدت امرأتي إليها فأرضعتها فدخلت عليها ، فقالت : دونك ، والله أرضعتها ، فقال عمر ابن الخطاب : أوجعها وأت جاريتك ، فإنما الرضاع رضاع الصغير)) (١). ورواية عن ابن عباس : ((لا رضاع إلا ما كان في الحولين)) (٢).

ثانياً : الترجيح .

بعد عرض أقوال الفقهاء وأدلتهم ومناقشة هذه الأدلة ، يميل الباحث إلى الأخذ برأي جمهور الفقهاء ، بأن الرضاعة في الزيادة عن الحولين لا تحرم ، وذلك للأسباب التالية :

- ١- الله تعالى لما جعل تمام الرضاعة في العامين ، يفهم من ذلك بأن الحكم بعد الحولين خلاف ذلك وهو عدم التحريم (٣).
 - ٢- لأن أزواج النبي ﷺ - عدا - عائشة رضي الله عنها أبين أن يدخل عليهن بتلك الرضاعة أحد من الناس ، ورأين أن الخبر خاص بسالم رضي الله عنه وحده .
 - ٣- أن هذا قد قضى به عمر وابن عباس رضي الله عنهم .
- قال الشربيني : ((قال ابن المنذر : ليس يخلو أن يكون منسوخاً أو خاصاً بسالم كما قالت أم سلمة وسائر أزواج النبي ﷺ ، وهن بالخاص والعام والناسخ والمنسوخ أعلم)) (٤).

١- مالك ، مالك بن انس ، الموطأ ، كتاب الرضاع ، باب ما جاء في الرضاع ، مصر ، دار إحياء التراث العربي ، حديث رقم (١٢٦٦) ، (٦٠٦/٢) . الزرقاني، محمد بن عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، (١٤١١هـ)، (٣/٣١٨، ٣١٧)، وقال عنه : أنه منقطع .

٢- الشافعي، الأم، (٨١/٦).

ابن الملقن ، عمر بن علي، خلاصة البدر المنير ، تحقيق حمدي عبدالمجيد إسماعيل السلفي ، مكتبة الرشيد، الرياض، ط١، (١٤١٠هـ)، (٢/٢٥٠)، وقال عنه: رواه الدار قطني والبيهقي، ... وقال البيهقي وقفه على ابن عباس هو الصحيح .

٣- الشربيني ، مغني المحتاج ، (٤١٦/٣) .

٤- مغني المحتاج ، (٤١٦/٣) .

المطلب الثاني : الزيادة في أجره الرضاعة

في هذا المطلب سيبين الباحث أولاً : هل تستحق الأم أجره على إرضاع طفلها ؟

ثم إذا كانت تستحق ذلك ، فهل لها أن تطلب الزيادة على أجره المثل في الرضاع ؟

اتفق الفقهاء على أن الأم لها الحق في طلب الأجره على إرضاع ولدها في حالة الطلاق البائن (١)، لكنهم اختلفوا في طلب الأجره أثناء قيام الزوجية أو في الطلاق الرجعي على قولين :

القول الأول : أنها لا تستحق الأجره على الإرضاع .

وذهب إلى ذلك الحنفية (٢) والمالكية (٣).

قال ابن عابدين : ((إن إرضاع الولد واجب على أمه ما دام الأب ينفق عليها ، فلا يحل لها أخذ الأجره ، مع وجوب نفقتها عليه)) (٤).

القول الثاني : إنها تستحق الأجره على الإرضاع .

وذهب إلى ذلك الشافعية (٥) والحنابلة (٦).

قال الشربيني : ((فإن اتفقا على أن الأم ترضعه وطلبت أجره مثل له أجيب)) (٧).

١- انظر : الكاساني ، بدائع الصنائع ، (٤٠،٤١/٤) . ابن عابدين ، حاشية ابن عابدين ، (٦١٩/٣) . الحطاب ، مواهب الجليل . (٥٥٥/٥) . الخرشي ، حاشية الخرشي ، (١٩١/٥) . الشربيني ، مغني المحتاج ، (٤٥٠/٣) .

ابن قدامة ، المغني (٤٣١/١١) ، ط هجر .

٢- ابن عابدين ، حاشية ابن عابدين ، (٦١٩/٣) .

٣- الخرشي ، حاشية الخرشي ، (١٩١/٥) .

٤- ابن عابدين ، حاشية ابن عابدين ، (٦١٩/٣) .

٥- انظر : الماوردي ، الحاوي ، (٤٩٥/١١) . الشربيني ، مغني المحتاج (٤٥٠/٣) .

٦- انظر : ابن مفلح ، المبدع (٢٢٢/٨) . ابن قدامة ، المغني ، (٤٣٢/١١) ط هجر .

٧- مغني المحتاج ، (٤٥٠/٣) .

قال ابن قدامه : ((إن رضاع الولد على الأب وحده)) (١).

أدلة القولين :

أولاً : أدلة القول الأول .

١- قال تعالى : ((وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ)) (٢).

وجه الدلالة من الآية : الصيغة هنا للأمر على إيجاب الرضاعة على الأم ، ولم

توجب لها شيئاً وهي في حال الزوجية . (٣)

٢- إن الزوج مكلف بالإنفاق على زوجته ، فإذا أعطاهما أجراً على الإرضاع ، اجتمع على الزوج واجبان في آن واحد ، النفقة وأجرة الرضاع ولا يجوز اجتماع حقين ماليين على الزوج لزوجته في آن واحد . (٤)

٣- إن منافع الزوجة بالاستمتاع بها حق للزوج في أثناء قيام الزوجية ، فلا يجوز أن يستأجر ما هو حقه أو بعض حق له . (٥)

ثانياً : أدلة القول الثاني :

١- قال تعالى : ((وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ)) (٦).

وجه الدلالة من الآية : أن الزوج هو المكلف بالإنفاق على ابنه ، والرضاع من

الإنفاق على الصغير ، فتلزم الأب أجرة إذا طالبت بها الزوجة . (٧)

٢- قال تعالى : ((وَإِنْ تَعَاَسَرْتُمْ فَمَشْرُوعٌ لَهُ أُخْرَى)) (٨).

١- المغني ، (٤٣٠/١١-٤٣١) ، ط هجر .

٢- سورة البقرة ، من الآية (٢٣٣) .

٣- انظر : الجصاص ، أحكام القرآن ، (١٠٥/٢) . الكاساني ، بدائع الصنائع ، (٤١،٤٠/٤) .

ابن قدامه ، المغني ، (٤٣١/١١) ، ط هجر .

٤- الكاساني ، بدائع الصنائع ، (٤١،٤٠/٤) .

٥- نفس المرجع .

٦- سورة البقرة ، من الآية (٢٢٣) .

٧- ابن قدامه ، المغني ، (٤٣١/١١) ، ط هجر .

٨- سورة الطلاق ، من الآية (٦) .

وجه الدلالة من الآية : أن الزوج إذا اختلف مع زوجته ، فقد حصل التعاسر واستحقت الأجرة .(١)

٣- إن حق الرضاعة ، إما أن يكون حقاً للزوج ، أو للولد ، ولا يجوز أن يكون حقاً للزوج ؛ لأنه لا يستطيع أن يجبرها أن ترضع ولده من غيرها ، ولا يجوز أن يكون حقاً للولد لأنه لو كان له ؛ لأجبرت الأم على إرضاعه بعد الفقرة ، ولم يقل أحد بذلك .(٢) فيلزم أن يكون الإرضاع حقاً للأم على الأب وحده .

المنافشة والترجيح :

بعد عرض أقوال الفقهاء وأدلتهم يميل الباحث إلى الأخذ بالقول الأول القائل بعدم جواز أخذ الأجرة على الإرضاع من الزوج ، وذلك للأسباب التالية :

- ١- قوة أدلة الفريق الأول من حيث دلالة الآيات .
- ٢ - إن الآية ((وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ)) (٣) ليس فيها دلالة على وجوب أن نفقة رضاعة أثناء قيام الزوجية على الأب .
- ٣- إن الآية في قوله تعالى : ((وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ)) (٤) .
توجب الرضاعة على الأم أثناء قيام الزوجية .

وقد أخذ قانون الأحوال الشخصية الأردني في المادة (١٥٢) برأي الحنفية والمالكية ، وذلك بعدم وجوب النفقة للمرضع أثناء قيام الزوجية أو الطلاق الرجعي .
وإذا استحقت الزوجة مقابل بدل الرضاع، سواء في حال قيام الزوجية أو بعد الطلاق- على الخلاف المذكور سابقاً - فهل لها طلب الزيادة على أجرة المثل في الرضاع ؟

١- ابن قدامة ، المغني ، (١١/٤٣٠، ٤٣١) ، ط هجر .

٢- نفس المرجع .

٣- سورة البقرة ، من الآية (٢٣٣) .

٤- سورة البقرة ، من الآية (٢٣٣) .

اتفق فقهاء الحنفية (١) والمالكية (٢) والشافعية (٣) والحنابلة (٤) على أن الأم لها أجره المثل إذا طلبت ذلك حال الطلاق البائن، وأما إذا طلبت زيادة على ذلك ، فلا يجبر الزوج عليها .

قال المرغيناني : ((وإن انقضت عدتها فاستأجرها جاز ، فإن قال الأب : لا أستأجرها ، وجاء بغيرها فرضيت الأم بمثل أجر الأجنبية أو رضيت بغير أجر كانت هي أحق ، وإن التمس زيادة لم يجبر الزوج عليها)) . (٥)

قال أبو الحسن : ((لها أن تأخذ أجر رضاعها إن شاءت وإن لم تشأ لم تأخذ ، وهذا التحجير ثابت لها إذا طلبت أجره المثل ، أما إذا طلبت أكثر منها فالخيار للزوج بين أن يعطيها ذلك ، أو يؤجر غيرها)) . (٦)

قال الشربيني : ((فإن اتفقا على أن ترضعه وطلبت أجره المثل ؛ أجيبت ، وإن طلبت الأم فوقها - أي أجره المثل - فلا تلزمه الإجابة لتضرره)) . (٧)

وقال البهوتي : ((وإن طلبت أجره مثلها ووجد الأب من يتبرع له برضاعه فهي أي الأم أحق ، سواء كانت في حبال الزوج أو مطلقة ... فإن طلبت أكثر من أجره مثلها ولو بيسير لم تكن أحق به مع من يتبرع به أو يرضع بأجره المثل)) . (٨)

واستدل الفقهاء على ذلك بما يلي : (٩)

١- قال تعالى : ((وَإِنْ تَعَاسَرْتُمْ فَسَرِّضُوا لَهُ أُخْرَى)) . (١٠)

-
- ١- انظر : المرغيناني ، بداية المبتدي ، (٩٠/١) . الكاساني ، بدائع الصنائع ، (٤١/٤) .
 - ٢- ابن عبد البر ، كفاية الطالب ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، (١٤١٢هـ) ، (١٦٦/٢) .
 - ٣- الماوردي ، الحاوي ، (٤٩٧، ٤٩٦/١١) . الشربيني ، مغني المحتاج ، (٤٥٠/٣) .
 - ٤- انظر : ابن قدامة ، المغني ، (٤٣٢/١١) ، ط هجر . المرداوي ، الإنصاف ، (٤٠٧/٩) .
 - ٥- بداية المبتدي ، (٩٠/١) .
 - ٦- كفاية الطالب ، (١٦٦/٢) .
 - ٧- مغني المحتاج ، (٤٥٠/٣) .
 - ٨- كشف القناع ، (٤٨٧/٥) .
 - ٩- انظر : الكاساني ، بدائع الصنائع ، (٤١/٤) .
 - الماوردي ، الحاوي ، (٤٩٨، ٤٩٧/١١) .
 - ابن قدامة ، المغني . (٤٣٢/١١) ط هجر .
 - ١٠- سورة الطلاق ، من الآية (٦) .

وجه الدلالة من الآية : أن المرأة إذا طلبت أكثر من أجره المثل في الإرضاع، فقد تعاسرا ، جاز للأب أن يعدل به إلى غيرها ، لأن طالب الزيادة في حكم الممتنع (١).

٢- إن إلزام الزوج بالزيادة على أجره المثل إضرار له ، وقد قال تعالى : ((لا تُضَارَّ وَالِدَةُ بَوْلِدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ)) (٢).

أي لا يضار الأب بالتزامه الزيادة على ما تطلبه غيرها من النساء في إرضاع ولده (٣).

وقد أخذ قانون الأحوال الشخصية الأردني في المادة (١٥٣) برأي جمهور الفقهاء ، بعدم إجبار الزوج على دفع زيادة على أجره المثل للأب إذا أرادت إرضاع طفلها .

المطلب الثالث : الزيادة في مدة الحضانة .

المقصود من الحضانة هو رعاية شؤون الصغير، والقيام بالأعمال التي تصلحه وفي هذا الجانب تكون النساء أقدر من الرجال عليه (٤)، ولكن ما هي المدة التي يبقى المحضون فيها عند النساء ؟ وهل يحق للحاضن الزيادة في هذه المدة كيفما شاء ؟ أم هي محددة ولا يجوز الزيادة عليها ؟ هذا ما سيبينه الباحث في هذا المطلب :

١- انظر : الشوكاني ، محمد بن علي بن محمد ، فتح القدير ، تحقيق عبدالرزاق المهدي ، دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م) ، (٥/٢٤٥) .

الماوردي ، الحاوي ، (١١/٤٩٦) .

٢- سورة البقرة ، الآية (٢٣٣) .

٣- الكاساني ، بدائع الصنائع ، (٤/٤١) .

ابن قدامة ، المغني ، (١١/٤٣٢) ط هجر .

٤- انظر : الموصلي ، الاختيلر ، (٢/٢٤٧) .

الدسوقي ، حاشية الدسوقي ، (٢/٥٢٦) .

الشربيني ، مغني المحتاج ، (٣/٤٥٢) .

ابن قدامة ، المغني ، (٥/٤٩٥، ٤٩٦) ، ط دار الفكر .

أولاً : حضانة الغلام :

اختلف الفقهاء في مدة الحضانة للغلام عند الأم على قولين :

القول الأول : وذهب أصحابه إلى أن الغلام يبقى عند الأم حتى يستغني ، فيأكل ويشرب وحده ، ويلبس ويستتجي وحده ، وإذا استغنى فيحتاج بعدها إلى التأديب والتخلق بآداب الرجال ، وغالباً الأب أقدر على ذلك .

وذهب إلى ذلك الحنفية (١) وقدروه بسبع سنين اعتباراً للغالب ، والمالكية (٢) وقدروه بالبلوغ .

قال المرغيناني : ((والأم والجدة أحق بالغلام حتى يأكل وحده ويشرب وحده ...)) (٣).

قال الدسوقي : ((والمشهور في غاية أمد الحضانة أنها البلوغ)) (٤).

القول الثاني : وذهب أصحابه إلى أن حضانة النساء للغلام تستمر حتى سن السابعة من عمره ، فإذا بلغها غير معتوه خير بين أبويه ، فإذا تنازعا فيه ، خير بينهما ، فمن اختاره فهو أحق به ، وذلك إذا كان الأب أهلاً للحضانة .

وذهب إلى ذلك الشافعية (٥) والحنابلة (٦).

قال الشيرازي : ((وإن افترق الزوجان ولهما ولد وله سبع سنين أو ثماني سنين وهو مميز وتنازعا خير بينهما)) (٧).

قال ابن مفلح : ((وإذا بلغ الغلام سبع سنين خير بين أبويه)) (٨).

١- انظر : المرغيناني ، الهداية . (٣٨/٢) ، الكاساني ، البدائع (٤١/٤) .

٢- الخرشي ، حاشية الخرشي ، (٢١٥/٤) .

٣- الهداية ، (٣٨/٢) .

٤- حاشية الدسوقي ، (٥٢٦/٢) .

٥- النووي ، روضة الطالبين . (١٠٣/٩) .

٦- ابن مفلح ، المبدع ، (٢٣٧/٨) .

٧- المذهب ، (١٧١/٢) .

٨- المبدع ، (٢٣٧/٨) .

أدلة القولين :

أولاً : أدلة القول الأول :

١- الإجماع ، حيث ورد في الأثر أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه قضى بعاصم بن عمر لأمه مالم يشب أو تتزوج أمه (١)، وكان ذلك بمحضر من الصحابة ولم ينكر عليه أحد . (٢)

٢- أن الغلام بعد أن يستغني عن أمه (الحاضنة) ، فيأكل ويشرب ، ويستتجي وحده ، يحتاج بعدها إلى التأديب ، والتخلق بأخلاق الرجال ، وتحصيل أنواع الفضائل والعلوم والأدب ، والرجال أقدر على ذلك ، ولو بقي مع أمه لتعلم أخلاق النساء وهذا منه ضرر لو ولد الغلام ، وإذا خير ، قد يختار من يلعب عنده ويلهو ويترك تأديبه فيؤدي إلى فساد . (٣)

أدلة القول الثاني : القائلين بأن الغلام يخير بين أبوية بعد سن السابعة .

١- قال أبو هريرة رضي الله عنه : جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت : إن زوجي يريد أن يذهب ببني ، فقال رسول الله ﷺ : ((هذا أبوك ، هذه أمك ، فخذ بيدي أيهما شئت ، فأخذ بيدي أمه فانطلقت به)) . (٤)

وفهم من الحديث أن رسول الله ﷺ خير الغلام بين أبويه ولم يحكم به لأحد ، فدل ذلك على التخير .

٢- روي عن عمارة الجرمي أنه قال : ((خيرني علي بين أُمِّي وعمي ، وكنت ابن سبع أو ثمان)) (٥) . (٦)

١- ابن أبي شيبة ، أبو بكر عبدالله بن محمد ، مصنف ابن أبي شيبة ، تحقيق كمال يوسف الحوت ، مكتبة الرشيد ، الرياض ، ط ١ ، (١٤٠٩هـ) ، (١٨٠/٤) .

٢- الكاساني ، البدائع ، (٤٢/٤) .

٣- نفس المرجع .

٤- الحاكم ، المستدرک علی الصحیحین ، کتاب الأحکام ، حدیث رقم (٧٠٣٩) ، (١٠٨/٤) ، وقال عنه : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه .

٥- الشافعي ، مسند الشافعي ، (٢٨٨/١) ، ابن حجر ، تلخيص الحبير ، (١٣/٤) .

٦- ابن قدامة المغني ، (١٩١/٨) ، ط دار الفكر .

ثانياً : حضانة النساء للجارية .

اختلف الفقهاء في حضانة الجارية على أقوال :

القول الأول : تبقى الجارية عند الأم أو الجدة إذا كانت إحداها الحاضنة إلى سن البلوغ ، وبعدها تنتقل حضانتها للرجال .

وذهب إلى ذلك فقهاء الأحناف . (١)

قال المرغيناني : ((والأم والجدة أحق بالجارية حتى تحيض)) . (٢)

القول الثاني : وذهب أصحابها إلى أن الأم أحق بحضانة الجارية حتى تتزوج أو يدخل بها الزوج .

وذهب إلى ذلك المالكية . (٣)

قال الدردير : ((وحضانة الأنثى كالنفقة ، يعني حتى يدخل بها الزوج)) . (٤)

القول الثالث : وذهب أصحابه إلى أن الجارية تبقى في حضانة أمها إلى سن السابعة ثم تخير بين أبويها كالغلام .

وذهب إلى ذلك فقهاء الشافعية . (٥)

قال النووي : ((وإذا صار الصغير مميزاً فيخير بين أبويه ... وساوى في التخيير

بين الابن والبنت)) . (٦)

القول الرابع : أن الجارية تكون عند الأب بعد سن السابعة .

وذهب إلى ذلك فقهاء الحنابلة . (٧)

قال البهوتي : ((الجارية إذا بلغت سبع سنين فأكثر فعند أبيها إلى البلوغ وجوباً)) . (٨)

١- انظر : المرغيناني ، الهداية (٣٨/٢) .

٢- نفس المرجع

٣- انظر : الدسوقي ، حاشية الدسوقي ، (٥٢٦/٢) . الدردير ، الشرح الكبير ، (٥٢٦/٢) .

٤- الشرح الكبير (٥٢٦/٢) .

٥- انظر : الشيرازي ، المذهب ، (١٧١/٢) . النووي ، روضة الطالبين ، (١٠٣/٩) .

٦- الروضة ، (١٠٣/٩) .

٧- ابن قدامة ، المغني (٢١٤/٨) ، ط هجر . البهوتي ، كشاف القناع ، (٥٠٢/٥) .

٨- كشاف القناع ، (٥٠٢/٥) .

أدلة الأقوال :

دليل القول الأول :

إن الجارية قبل الحيض تحتاج إلى معرفة أدب النساء ، والحفاظ عليها ، لعدم قدرتها على القيام بحوائجها ، وتعليمها الطبخ والغسل وما شابه ذلك ، وبعد الحيض ، تحتاج إلى الصيانة والحفاظ على عرضها ، وإلى التزويج ، وهذا يختص به الأب . (١).

دليل القول الثاني :

أن الجارية لا حكم لاختيارها ، ولا يمكن انفرادها ، فكانت الأم أحق بها كما قبل السبع . (٢).

دليل القول الثالث :

قياساً على الغلام ، لأن سن البلوغ واحد . (٣).

دليل القول الرابع :

أن الغرض من الحضانة الحظ ، ويكون الحظ للجارية عند أبيها ، لأنها تحتاج إلى الحفظ والأب أولى وأقدر على ذلك ، وكذلك صلاحيتها للزوج بعد هذا السن ، وإنما تخطب الجارية من أبيها ، لأنه أعلم بكفاءة الزوج أكثر من الأم . (٤).

وهذه المدة التي ذكرها الفقهاء للحضانة - سواء للغلام أو للجارية - إذا حصل زيادة عليها لسبب ما ، مثل الجنون أو العته ... ، فإن المحضون إذا بقي عند الأم ؛ فإن نفقته تبقى على أبيه . (٥).

١- الهروي ، علي بن سلطان محمد المحبوبي ، فتح باب العناية بشرح النقاية ، دار الأرقم ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، (١٤١٨هـ - ١٩٩٧) ، (١٨٦/٢) .

٢- الدودير ، الشرح الصغير ، (٣٣٢/٢) . الخرشي ، حاشية الخرشي ، (٣٣٢/٢) .

٣- النووي ، المجموع ، (٣٣٧/١٨) .

٤- ابن قدامة ، المغني ، (١٩٢/٨ ، ١٩٣) ، ط دار الفكر .

٥- انظر : ابن عابدين حاشية ابن عابدين ، (٣٦٨/٣) .

الدردير ، الشرح الكبير ، (٥٢٦/٢) .

النووي ، الروضة ، (١٠٥/٩) .

البهوتي ، كشف القناع ، (٥٠٢/٥) .

المبحث الخامس : الزيادة في النفقة الواجبة

ويشتمل على ثلاثة مطالب :

- المطلب الأول : الزيادة في نفقة الزوجة .
- المطلب الثاني : الزيادة في نفقة الأب والأم .
- المطلب الثالث : الزيادة في نفقة الصغير .

المبحث الخامس

الزيادة في النفقة الواجبة

الحقوق الواجبة على المسلم نوعان : حقوق الله تعالى ، وحقوق العباد ، وهذه الحقوق - أي حقوق العباد - منها ما هو مشترك بين الرجل والمرأة ، ومنها ما هو مختص بالرجل ، ومنها ما هو مختص بالمرأة والتي منها النفقة الواجبة على الرجل .

وسيتناول الباحث في هذا المبحث - إن شاء الله - زيادة نفقة المرأة والأب والأم والصغير وذلك في ثلاثة مطالب :

- المطلب الأول : الزيادة في نفقة الزوجة .
- المطلب الثاني : الزيادة في نفقة الأب والأم .
- المطلب الثالث : الزيادة في نفقة الصغير .

المطلب الأول : الزيادة في نفقة الزوجة

أجمع الفقهاء على أن نفقة الزوجة واجبة على الزوج سواء كان معسراً أو موسراً ، وسواء كانت الزوجة غنية أم فقيرة . (١) وقبل أن يتطرق الباحث إلى الزيادة في نفقة الزوجة ، لا بد له أن يبحث مسألة تقدير النفقة ، فهل النفقة مقدرة بمقدار معين ؟ أو بالكفاية ؟ ثم بحال من تقدر هذه النفقة .

١- انظر : الكاساني ، بدائع الصنائع ، (١٦/٤) .

الدردير ، الشرح الصغير ، (٧٣١/٢) .

الشرييني ، مغني المحتاج ، (٤٢٦/٣) .

ابن قدامه ، المغني ، (٣٤٨/١١) ، ط هجر . البهوتي ، شرح منتهى الإرادات ، (٢٢٥/٣) .

اختلف الفقهاء في مسألة تقدير النفقة على قولين :

القول الأول : أن النفقة مقدرة حسب الكفاية .

وذهب إلى هذا القول : الحنفية و(١) المالكية و(٢) الحنابلة و(٣) والشافعي في القديم من مذهبه(٤) وابن حزم (٥).

قال صاحب المبسوط : ((ولها أن تطالب الزوج بفرض النفقة ... كل شهر ما يكفيها بالمعروف لأن النفقة مشروعة للكفاية)) (٦).

وقال صاحب حاشية الدسوقي : ((قوله بالعادة ... أي بعادة أمثالها ، فلو طلبت أزيد من عادة أمثالها ، أو طلبت ما هو أنقص ما جرى عادة أمثالها فلا يلتفت إليها)) (٧).

وقال صاحب كشاف القناع : ((النفقة مقدرة بالكفاية فيجب لها كفايتها)) (٨).

القول الثاني: إن النفقة مقدرة بقدر معين .

وذهب إلى ذلك الإمام الشافعي في الجديد من مذهبه (٩).

قال النووي : ((على موثر لزوجته كل يوم مَدًا طعام ، ومعسر مَدَّ ، ومتوسط مَدَّ ونصف)) (١٠).

١- السرخسي ، المبسوط ، (١٨١/٥) . الكاساني ، بدائع الصنائع ، (٢٣/٤) .

٢- الدردير ، الشرح الصغير ، (٧٣١/٢) .

٣- البهوتي ، شرح منتهى الإرادات ، (٣٦٩/٢) . ابن قدامة ، المغني ، (٣٥٠/١١) ط هجر .

٤- الشربيني ، مغني المحتاج ، (٤٢٦/٣) .

٥- ابن حزم ، المحلى ، (٨٨/١٠) ، ط دار أحياء التراث .

٦- السرخسي ، (١٨١/٥) .

٧- الدسوقي ، (٥٠٩/٢) .

٨- البهوتي ، (٤٦٠/٥) .

٩- انظر : الشربيني ، مغني المحتاج ، (٤٢٦/٣) .

المطيعي ، محمد نجيب ، تكملة المجموع ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م) ، (١٤٦/٢٠) .

١٠- متن مغني المحتاج ، (٤٢٦/٣) .

أدلة القولين :

أولاً : أدلة القول الأول:

١- قال تعالى : ((وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ)) (١).
وجه الدلالة : أن الله سبحانه وتعالى أوجب النفقة بالمعروف ، وليس من المعروف
إيجاب أقل من الكفاية، ومن قدر فقد خالف النص (٢).

٢- قول الرسول ﷺ : ((... ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف)) (٣) وقوله ﷺ
لزوجة أبي سفيان رضي الله عنهما: ((... خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف)) (٤).
وجه الدلالة من الحديثين : أن الرسول ﷺ قد أوجب على الرجل النفقة بالمعروف
، وحد المعروف، يختلف حسب الزمان والمكان، فتقدر بالكفاية (٥).
٣- إن الزوجة محبوسة لحق الزوج ، وممنوعة من الكسب ، فتقدر النفقة بقدر ما
يكفيها (٦).

٤- قياس نفقة الزوجة على نفقة عامل الزكاة ، بجامع أن كلا منهما محبوس لأجل
الآخر ، فكما أن عامل الزكاة قد تفرغ لجبايتها ، وليس له عمل يحصل منه على
مال ، يستحق لذلك أن يقدر له أجر منها ، فكذلك الزوجة لأنها محبوسة لحق الرجل
(٧).

١- سورة البقرة ، الآية (٢٣٣) .

٢- انظر : الكاساني ، بدائع الصنائع ، (٢٣/٤) . السرخسي ، المبسوط ، (١٨١/٥) .

ابن قدامه ، المغني ، (٣٥٠/١١) ط هجر .

٣- مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب الحج ، باب حجة النبي صلى الله عليه وسلم ، حديث رقم (١٢١٨) ، (٨٩٠/٢) .

٤- انظر : البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب النفقات ، باب إذا لم ينفق الرجل فللمرأة أن تأخذ بغير علمه ما
يكفيها وولدها بالمعروف ، حديث رقم (٥٠٤٩) ، (٢٠٥٢/٥) .

مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب الأقضية ، باب قضية هند ، حديث رقم (١٧١٤) ، (١٣٣٨/٣) .

٥- السرخسي ، المبسوط ، (١٨١/٥) .

ابن قدامه ، المغني ، (٣٥٠/١١) ط هجر .

٦- السرخسي ، المبسوط ، (١٨١/٥) .

ابن قدامه ، المغني ، (٣٥٠/١١) ط هجر .

٧- ابن قدامه ، المغني ، (٣٥٠/١١) ط هجر .

ثانياً: أدلة القول الثاني :

١- قال تعالى : ((لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ)) (١).

وجه الدلالة : أن الله سبحانه وتعالى فرق بين نفقة المعسر ونفقة الموسر ولم يقدر ذلك، فوجب قياسه بالأشبه ، فتقاس على الإطعام في الكفارة، فمن كان موسراً فمدان، ومن كان معسراً فمد ، ومن كان متوسطاً فمد ونصف (٢).

٢- أن النفقة لو قدرت بالكفاية لما وجبت للمريضة ، وذلك لأن المريضة تستغني بالشبع في بعض الأيام (٣).

المناقشة والترجيح :

من خلال ما ذكر الباحث من أدلة لكلا الفريقين يميل إلى ترجيح القول الأول ، وذلك للأسباب التالية :

- ١- قوة أدلة القول الأول من حيث وجود نصوص من السنة النبوية تبين ذلك .
- ٢- إن ابن حجر العسقلاني قد رجح القول بالكفاية ، حيث قال : ((والراجح من حيث الدليل الواجب الكفاية)) (٤).
- ٣- إن الخطيب الشربيني قال : ((قال الأزرعي : لا أعرف لإمامنا رضي الله تعالى عنه سلفاً في التقدير بالأمداد ، ولولا الأدب لقلت : الصواب أنها بالمعروف تأسيساً واتباعاً)) (٥).

١- سورة الطلاق ، الآية (٧) .

٢- الشربيني ، مغني المحتاج ، (٤٢٦/٣) .

٣- الماوردي ، كتاب النفقات ، ص (٥٢،٥١) .

٤- الماوردي ، كتاب النفقات ، ص (٥٢،٥١) .

٥- فتح الباري بشرح صحيح البخاري . (٥٠٠/٩) .

٥- مغني المحتاج ، (٤٢٦/٣) .

٤- إن الإمام النووي قال في شرح صحيح مسلم عندما تطرق لحديث ((خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف)) قال : إن هذا الحديث يرد على أصحابنا تقدير النفقة بالأمداد)) (١).

وهذا يدل على أن علماء المذهب الشافعي عدلوا عن قول إمام المذهب القائل بتقدير النفقة .

ثم بعد ذلك اختلف الفقهاء بحال من تقدر هذه النفقة ، هل تقدر بحال الزوج ؟ أو الزوجة ؟ أو كليهما معا ؟ وهذا الأمر لا يؤثر على الزيادة في النفقة ، فمن أراد الاستزادة فليرجع إلى مظانها (٢).

وقد أخذ قانون الأحوال الشخصية الأردني في المادة (٦٦) برأي جمهور الفقهاء بتقدير النفقة بالكفاية وتزداد حسب الظروف والأحوال .

زيادة النفقة :

بما أن الإمام الشافعي رحمه الله تعالى قد جعل النفقة مقدرة بمقدار معين ، فإن هذه النفقة ثابتة ولا تتغير ، بزيادة أو نقصان عن هذا القدر سواء في حالة الإرضاع أم لا ، وسواء في حالة اليسار أو الإعسار بالنسبة للزوج (٣). قال الشريبي : ((ولا تزداد نفقتها للإرضاع ...)) (٤).

١- انظر ، (٧/١٢) .

٢- انظر : السرخسي ، المبسوط ، (١٨٢/٥) . ابن عابدين ، حاشية ابن عابدين ، (٤٦٢/٢) . الخصاص ، أحمد بن عمرو بن مهير ، كتاب النفقات ، تحقيق أبو الوفاء الأفعاني ، دار الكتاب العربي ، ط ١ ، (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م) ، ص (٣٧) .

الدردير ، الشرح الكبير ، (٥٠٩/٢) . الدسوقي ، حاشية الدسوقي ، (٥٠٩/٢) .

الشريبي ، مغني المحتاج ، (٤٢٦/٣) . الماوردي ، النفقات ، ص (٥١) .

ابن قدامة ، المغني ، (١٥٦/٨) ط دار الفكر . ابن مفلح ، المبدع ، (١٨٦/٨) .

٣- انظر : الماوردي ، النفقات ، ص (٥١) . الماوردي ، الحاوي ، (٤٢٦، ٤٢٥/١١) . الشريبي ، مغني المحتاج ، (٤٥٠/٣) .

٤- مغني المحتاج ، (٤٥٠/٣) .

أما فقهاء الحنفية والمالكية والحنابلة وابن حزم ، القائلون بتقدير النفقة بالكفاية ، فقد قالوا بجواز زيادة هذه النفقة ، والسبب في ذلك أن حد الكفاية أمر نسبي ، أي يتغير بتغير الزمان والمكان ، وإذا زادت حاجتها فقد زادت كفايتها (١).

وأما الأسباب الموجبة لزيادة هذه النفقة عند الفقهاء هي : (٢)

- ١- ارتفاع الأسعار .
- ٢- يسار الزوج وتحسن أحواله .
- ٣- إرضاع المرأة ولدها من زوجها .

ومن أقوال الفقهاء في ذلك :

قال الكاساني : ((لو فرض القاضي نفقة شهر وهو معسر، ثم أيسر قبل الشهر ، يزيد لها في الفرض ... لو فرض لها فريضة للوقت والسعر رخيص ثم غلا فلم يكفها ما فرض لها ، فإنه يزيد لها في الفرض)) (٣).

وقال الدردير : ((فتزداد الموضع النفقة المعتادة ما تقوى على الإرضاع)) (٤).
وقال ابن قدامة : ((وإن أرضعت المرأة ولدها وهي في حبال والده ، فاحتاجت إلى زيادة نفقة لزمته ...)) (٥).

وقد اخذ قانون الأحوال الشخصية الأردني في المادة (٧١) برأي جمهور الفقهاء بزيادة نفقة الزوجة .

١- انظر : ابن عابدين ، حاشية ابن عابدين ، (٥٩٣/٣) . السرخسي ، المبسوط ، (١٨٦/٣) .
الدسوقي ، حاشية الدسوقي ، (٥١٤/٢) . الدردير ، الشرح الصغير ، (٥٠٩/٢) .
ابن قدامة ، المغني ، (٤٣٣/١١) ط هجر .
٢- نفس المراجع السابقة .
٣- بدائع الصنائع ، (٤٠/٤) .
٤- الشرح الصغير ، (٥٠٩/٢) .
٥- المغني ، (٤٣٣/١١) ط هجر .

ويمكن إضافة سبب آخر من أسباب زيادة النفقة وهو تغير قيمة العملة ، وبالتالي فإن الأسعار ستزيد ، وذلك بناءً على ما تقدم من رأي جمهور الفقهاء ، من أن نفقة الزوجة مقدرة بالكفاية ، وبما أن قيمة العملة قد تغيرت ؛ وبالتالي فإن ما فرض لها لن يكفيها ، ولذلك تزداد نفقتها .

وبناءً على ما تقدم من قولنا بزيادة النفقة إذا تغيرت قيمة العملة ، فهل يؤثر ذلك على المؤجل من المهر ؟

إن الأصل في الالتزامات المالية أنها تسدد بالمثل ، لكن إذا تغيرت قيمة العملة ، يجعل الالتزام بنفس المثل إجحافاً لصاحب الحق ، وهي الزوجة هنا ، فيرى الباحث أن الواجب هو قيمة المؤجل يوم العقد .(١)

المطلب الثاني : الزيادة في نفقة الأب والأم .

نفقة الأب والأم واجبة على الابن إذا كانا معسرين ، وهي ثابتة بالكتاب والسنة .

أولاً : من الكتاب .

١- قوله تعالى : ((وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبُلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْ وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا)) (٢).

٢- وقوله تعالى : ((وَصَاحِبْهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا)) (٣).

وجه الدلالة من الآيتين السابقتين : أن الله سبحانه وتعالى أمر الابن بالإحسان إلى الوالدين ، وعدم التأفف منهما ، ومن المعلوم أن ترك الإنفاق عليهما عند الحاجة ، وقدرة الولد على ذلك ، أكثر من إيدائهما من كلمة أف .(٤)

١- السبھاني ، عبد الجبار حمد عبيد ، وجه نظر في تغير قيمة العملة ، بحث منشور في مجلة الملك عبد العزيز ، الإقتصاد الإسلامي ، مج ١١ ، (١٤١٩هـ - ١٩٩٩) ، ص (٣٠) .

٢- سورة الإسراء ، الآية (٢٣) .

٣- سورة لقمان ، من الآية (١٥) .

٤- انظر : القرطبي ، تفسير القرطبي ، (٢٣٨/١٠) . الطبري ، تفسير الطبري ، (٦٢/١٥) .

ثانياً : من السنة .

قول الرسول ﷺ : ((إن أطيب ما أكلتم من كسبكم ، وإن أولادكم من كسبكم)) (١).
ويفهم من الحديث أن الولد من كسب الأب ، فماله كذلك .

مقدار نفقة الأبوين :

نفقة الأبوين مقدرة بالكفاية ، حسب الزمان والمكان ، فتزداد هذه النفقة حسب
الحاجة والظروف . (٢).

قال ابن قدامة : ((والواجب في نفقة القريب قدر الكفاية)) (٣).

وقد اخذ قانون الأحوال الشخصية الأردني في المادة (١٦٩) برأي جمهور
الفقهاء بأن نفقة الآباء والأمهات مقدرة بالكفاية وتزداد حسب الحاجة .

المطلب الثالث : الزيادة في نفقة الصغير .

أجمع الفقهاء على أن نفقة الصغير واجبة على والده (٤) ، ولكن ما مقدار هذه
النفقة على الوالد ؟

اتفق الفقهاء على أن نفقه الصغير مقدرة بالكفاية ، وذلك بالشروط التالية : (٥)

-
- ١- الترمذي ، سنن الترمذي ، كتاب الأحكام عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، باب ما جاء أن الوالد يأخذ من مال ولده ، (٢٣٩/٣) ، وقلب أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .
 - ابن ماجه ، سنن ابن ماجه ، كتاب الشركة والمضاربة ، باب ما للرجل من مال ولده ، حديث رقم (٢٢٩٠) ، (٧٦٨/٢) .
 - ٢- الكاساني ، البدائع ، (٣٨/٤) .
 - الشربيني ، مغني المحتاج ، (٤٤٦/٣ - ٤٤٨) .
 - ٣- المغني ، (١٧٧/٨) .
 - ٤- انظر ، الجصاص ، أحكام القرآن ، (١٠٥/٢) .
 - عليش ، محمد ، شرح منح الجليل على مختصر خليل وبهامش حاشية المسماة تسهيل فتح الجليل ، مكتبة النجاح ، طرابلس - لبنان ، (٤٥٠،٤٤٩/٢) .
 - الماوردي ، النفقات ، ص (١٩٦،١٩٧) .
 - ابن قدامة ، المغني ، (١٦٩/٨) ط دار الفكر .
 - ٥- نفس المراجع السابقة .

- ١- أن يكون الصغير فقيراً ، ولا مال له .
- ٢- أن يكون دون سن البلوغ ، فإذا بلغ تنتقل نفقته على نفسه ، إلا إذا كان مصاباً بمرض من الأمراض أو مجنوناً أو معتوها ، أما الجارية فتبقى نفقتها حتى تتزوج .
- ٣- أن يكون الصغير حراً ، لأن نفقة المملوك تجب على المالك .

وبما أن نفقة الصغير مقدرة باتفاق الفقهاء بالكفاية ، فإن مقدار الكفاية يختلف حسب الزمان والمكان ، فكلما دعت الحاجة إلى زيادة النفقة للصغير ، وجب على الأب فعل ذلك ، حيث إن نفته تزداد كلما كبر ، فيزيده الأب في هذه النفقة . (١)

قال عليش : ((وتجب نفقة الولد الذكر الحر الفقير العاجز عن الكسب على أبيه ... حتى يبلغ عاقلاً قادراً على الكسب ... وإن كسب ما لا يكفيه وجب على أبيه تمام كفايته وتجب بالقراءة نفقة الأنثى الحرة حتى يدخل بها الزوج)) . (٢)

وقال الشيرازي : ((ومن وجبت عليه نفقته بالقراءة ، وجبت نفقته على قدر الكفاية ، لأنها تجب للحاجة ، فقدرت بالكفاية)) . (٣)

وقال ابن قدامة : ((والواجب في نفقة القريب قدر الكفاية ... وقد قال النبي ﷺ :)) خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف (((٤) فقدر نفقتها ونفقة ولدها بالكفاية)) . (٥)

وتستمر نفقة الصغير على أبيه إلى أن يصبح قادراً على الكسب ، وإذا كان طالب علم متفرغاً له ، يعتبر بمنزلة العاجز عن الكسب ، فتستمر نفقته على والده إذا لم يكن له مال .

١- انظر : شرح منح الجليل ، (٤٥٠،٤٤٩/٢) .

المغني ، (١٧٧/٨) ، ط دار الفكر .

٢- شرح منح الجليل ، (٤٥٠،٤٤٩/٢) .

٣- المذهب ، (١٦٨/٢) ، ط دار المعرفة .

٤- سبق تخريجه ص (٦٨) .

٥- المغني ، (١٧٧/٨) ، ط دار الفكر .

قال الحصكفي : ((وكذا تجب نفقته لولده الكبير العاجز عن الكسب كأنثى مطلقا ...
وطالب علم لا يتفرغ لذلك)) (١) .

وقد أخذ قانون الأحوال الشخصية الأردني في المادتين (١٦٨، ١٦٩) برأي جمهور الفقهاء بأن نفقة الأبناء مقدرة بالكفاية وتزداد حسب الحاجة ، وتستمر حتى يصبح قادراً على الكسب ما لم يكن طالب علم ، فإذا كان طالب علم ؛ فإنها تستمر حتى يكمل الشهادة الجامعية الأولى .

٥- الحصكفي ، علاء الدين ، الدر المختار على شرح تنوير الأبصار ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، ط ٢ ، (١٣٨٦) ، (٦١٤/٣) .

الفصل الثاني

الزيادة المترتبة على الفرقة والوصايا وأحكام الفرائض

ويشتمل على المباحث التالية :

- المبحث الأول : الزيادة في لفظ الطلاق والظهار .
- المبحث الثاني : الزيادة في اللعان والإيلاء .
- المبحث الثالث : الزيادة في الوصية .
- المبحث الرابع : الزيادة في أحكام الفرائض .
- المبحث الخامس : مسائل متفرقة في الزيادة .

المبحث الأول : الزيادة في لفظ الطلاق والظهار .

ويشتمل على مطلبين :

المطلب الأول : الزيادة في لفظ الطلاق .

المطلب الثاني : الزيادة في لفظ الظهار .

المبحث الأول

الزيادة في لفظ الطلاق والظهار

شرع الإسلام الزواج سبيلاً لسعادة الإنسان ، وسبباً في بناء الأسرة الصالحة ، واللبنة القوية لبناء مجتمع صالح خير ، وطريقاً لإنتاج الذرية الصالحة ، والنسل القوي ، الذي ينشأ في ظل حياة الأبوين . قال تعالى : ((وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ)) (١) .

وقد يطرأ ما يعكر صفو هذا الأمر ، من أسباب شتى ، فتنافر الطبائع ويستعصي على المصلح الإصلاح ، فيصبح هذا النكاح سبباً في الشقاء والنكد ، ومبعثاً للهموم والغموم ؛ بدلاً من أن يكون سبباً للسعادة والطمأنينة .

في هذه الحالة ، شرع الإسلام الطلاق ليخلص هذه الأسرة من هذا العذاب ، الذي أصبحت تعاني منه ، وفصل في مسأله وأحكامه ، ومنها ألفاظ الطلاق الدالة عليه . كأن يقول لزوجته أنت طالق . ولكن إذا زاد الزوج كلاماً أو لفظاً آخر على ذلك ، كأن يزيد عدداً أو صفة ، فهل لهذه الزيادة اثر أم لا ؟ هذا ما سيتناوله الباحث في المطلبين التاليين :

المطلب الأول : الزيادة في لفظ الطلاق .

المطلب الثاني : الزيادة في لفظ الظهار .

١- سورة الروم ، الآية (٢١) .

المطلب الأول

الزيادة في لفظ الطلاق

قسم الفقهاء ألفاظ الطلاق إلى قسمين :

القسم الأول : الألفاظ الصريحة .

القسم الثاني : الألفاظ الكنائية .

القسم الأول : الألفاظ الصريحة .

وهي الألفاظ المشتقة من مادة طلق مع إضافتها إلى الزوجة صراحة ، نحو : أنت طالق ، أو مطلقة ، ... وهكذا . (١)

وهذه الألفاظ تأتي عليها الزيادة من ثلاثة جوانب :

الفرع الأول : زيادة صفة .

الفرع الثاني : زيادة نفس لفظ الطلاق ، (تكرار اللفظ) .

الفرع الثالث : زيادة عدد .

الفرع الأول : زيادة صفة .

اتفق الفقهاء من الحنفية (٢) والمالكية (٣) والشافعية (٤) والحنابلة (٥) على أن اللفظ الموصوف بالشدة نحو : أنت طالق أشد الطلاق ، أو طالق أبدا ... يقع طلاقا . واختلفوا في صفة هذا الطلاق ، فهل يقع بائنا أم رجعيا ؟

١- انظر : الكاساني ، بدائع الصنائع ، (١٠١/٣) .

العدوي ، حاشية العدوي ، (٧٣/٢) .

النووي ، روضة الطالبين ، (١٤/٨) .

المرداوي ، الإنصاف ، (٤٦١/٨) .

٢- الكاساني ، بدائع الصنائع ، (١٠١/٣) .

٣- العدوي ، حاشية العدوي ، (٧٣/٢) .

٤- النووي ، روضة الطالبين ، (١٤/٨) .

٥- المرادوي ، الإنصاف ، (٤٦١/٨) .

القول الأول : إن الطلاق يقع بائنا ، إذا نوى واحدة أو لم يكن له نية ، وإذا نوى ثلاثاً فيقع ثلاثاً . وإلى ذلك ذهب الحنفية . (١)

القول الثاني : يقع طلاقاً رجعيًا ما لم ينو ثلاثاً ، فإن نوى وقع ثلاثاً ؛ لأن اللفظ صالح لأن يراد به ذلك .

وإلى ذلك ذهب الجمهور من المالكية (٢) والشافعية (٣) والحنابلة . (٤)

أدلة القولين :

أولاً : دليل القول الأول :

إن ذكر لفظ الطلاق ينبي عن الطلاق البائن ، وذكر لفظ آخر معه يعطيه زيادة في الحكم ، فيقع الطلاق بائنا . (٥)

ثانياً : أدلة القول الثاني :

١- إن وصف الطلاق لا يقتضي عدداً ، فيكون رجعيًا .

٢- إن الطلاق البائن يقع بأسباب هي : طلاق الثلاث ، الخلع ، والطلاق قبل الدخول ، وهذا الطلاق ليس واحداً منها . (٦)

الترجيح :

بعد عرض الباحث لقولي الفقهاء وأدلة كل قول ، يميل إلى القول الثاني ، وذلك لأن الوصف لا يفيد أي زيادة في المعنى ، إذ لو كان كذلك ؛ لذكر مع أسباب الطلاق التي يقع فيها ثلاثاً ، على ما ذكره الفقهاء فيقع الطلاق رجعيًا .

١- السرخسي ، المبسوط ، مج ٣ (١٣٥/٦) .

٢- الدسوقي ، حاشية الدسوقي ، (٢٧٩/٣) .

٣- الشربيني ، مغني المحتاج ، (٣١٠/٣) .

٤- ابن مفلح ، المبدع ، (٢٦٦/٧) . المرداوي ، الإنصاف ، (١١/٩) .

٥- انظر : الكاساني ، بدائع الصنائع ، (١١٠/٣) . السرخسي المبسوط ، مج ٣ (١٣٥/٦) .

٦- انظر : ابن مفلح ، المبدع ، (٢٩٥/٧) . ابن قدامة ، المغني ، (٣٩١/٧) ، ط دار الفكر .

الفرع الثاني : زيادة نفس لفظ الطلاق . (تكرار اللفظ) .

يمكن تقسيم لفظ الطلاق من حيث المدخول بها وغير المدخول بها إلى قسمين :

القسم الأول : زيادة لفظ الطلاق في غير المدخول بها .

اختلف الفقهاء في تكرار لفظ الطلاق في غير المدخول بها على قولين :

القول الأول : انه يقع واحدة ، كأن يقول : أنت طالق ، أنت طالق .

وذهب إلى ذلك الحنفية (١) والشافعية (٢) والحنابلة (٣).

القول الثاني : يقع ثلاثاً .

وذهب إلى ذلك المالكية (٤).

أدلة القولين :

أولاً : دليل القول الأول :

إن غير المدخول بها تصبح بائناً بلفظ الطلاق الواحد ، وما بعدها فهو لغو

لانتفاء الزوجية حقيقةً وحكماً ، فلا أثر له فيعتبر لغواً أو تأكيداً للفظ الأول (٥).

ثانياً : أدلة القول الثاني .

إن تكرار اللفظ من غير فاصل يدل على إرادة المطلق واستئناف الكلام ، فيقع بعدد

ما كرر (٦).

١- نظام ، الفتاوى العالمية المعروفة بالفتاوى الهندية ، ضبطه وصححه عبد اللطيف حسن ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م) ، (٣٩٠/١) .

٢- الرافعي ، الشرح الكبير ، (١٠، ٩/٩) .

٣- ابن مفلح ، الفروع ومع تصحيح الفروع وحاشية ابن قندس ، (٧١-٦٩/٩) .

٤- الخرشي ، حاشية الخرشي ، (٤٩٢، ٤٩١/٤) .

٥- نظام ، الفتاوى الهندية ، (٣٩٠/١) .

الرافعي ، الشرح الكبير ، (١٠/٩) .

٦- الخرشي ، حاشية الخرشي ، (٤٩٢/٤) .

الترجيح :

وبعد عرض الباحث لقولي الفقهاء وأدلة كل منهما ، يميل الباحث إلى القول الأول ، وذلك لأن من طلق زوجته غير المدخول بها طلاقاً واحدة أصبحت منه بائناً ، واللفظ الثاني لا يلاقي زوجية قائمة فيلغو .

القسم الثاني : زيادة لفظ الطلاق في المدخول بها .

اختلف الفقهاء في تكرار لفظ الطلاق في المدخول بها على قولين :
القول الأول : يرى أصحابه وقوع الطلاق بعدد تكرار اللفظ ، وما زاد عن الثلاث فهو لغو .

وإلى هذا ذهب الحنفية (١) والمالكية (٢).

القول الثاني : يرى أصحابه أن الطلاق يعود إلى نية المطلق ، فإن نوى واحدة فهو واحدة ، وإن نوى أكثر ، يقع كما نوى .
وذهب إلى ذلك الشافعية (٣) والحنابلة (٤).

أدلة القولين :

أولاً : دليل القول الأول :

إن من أطلق لفظ الطلاق يريد إيقاعه ، ومن كرر هذا اللفظ كذلك فإنه يريد إيقاعه بعدد ما كرر ، ولا يصدق إذا قال أردت واحدة ؛ وذلك لأنه لو تفرقت هذه الكلمات لكانت كل واحدة طلاقاً ، فتقع (٥).

١- نظام ، الفتاوى الهندية ، (٣٩٠/١) .

٢- الخرشي ، حاشية الخرشي ، (٤٩٢،٤٩١/٤) .

٣- الرافعي ، الشرح الكبير ، (١٠٠،٩/٩) .

٤- ابن مفلح ، الفروع ، (٧١-٦٩/٩) .

٥- نظام ، الفتاوى الهندية ، (٣٩٠/١) .

الخرشي ، حاشية الخرشي ، (٤٩٢/٤) .

ثانيا : دليل القول الثاني .

ان تكرار لفظ الطلاق قد يريد به إفهام الزوجة ، أو التأكيد ، فلا يقع أكثر من واحدة إلا إذا صرح بذلك .(١)

الترجيح :

بعد عرض أدلة القولين يميل الباحث إلى ترجيح القول الثاني الذي اعتمد في توقيع الطلاق عند تكراره على النية ، فيحاسب عليها ؛ فإن نوى بالتكرار تأكيد الطلقة الأولى لم تقع إلا واحدة ، وإن أراد إستئناف الطلاق وقع ثلاثاً ، فالنية هي المعتبرة في هذا الأمر .(٢)

وقد اخذ قانون الأحوال الشخصية الأردني في المادة (٩٠) برأي الشافعية والحنابلة بعدم وقوع الطلاق إذا كرر المطلق نفس اللفظ .

الفرع الثالث : زيادة عدد .

اختلف الفقهاء في زيادة العدد على لفظ الطلاق نحو : أنت طالق ثلاثاً ، أو طالق ألفاً ... على أربعة أقوال :

القول الأول : إن العدد له أثر ، فلو قال أنت طالق ثلاثاً فإنه يقع ثلاثاً ، وما زاد على الثلاث - كمن قال : طالق مائة - تطلق ثلاثاً وتلغى الزيادة على الثلاث ، سواء في ذلك المدخول بها أو غير المدخول بها .

وذهب إلى ذلك جمهور الفقهاء من الحنفية (٣) والمالكية (٤) والشافعية (٥) والحنابلة (٦) وابن حزم الظاهري (٧).

١- الرافعي ، الشرح الكبير ، (٨/٩) .

٢- النووي ، روضة الطالبين ، (٧٣/٦) .

٣- انظر : الكاساني ، بدائع الصنائع ، (٩٦/٣) . السمرقندي ، محمد بن أحمد بن أبي أحمد ، تحفة الفقهاء ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط١ ، (١٤٠٥هـ) ، (١٨٠/١) .

٤- انظر : الدردير ، الشرح الصغير ، (٥٣٧/٢) . الخرشي ، حاشية الخرشي ، (٤٥٢/٤) .

٥- انظر : الشرييني ، مغني المحتاج ، (٢٩٦،٢٩٥/٣) . الرافعي ، الشرح الكبير ، (١٥/٩) .

٦- انظر : المرداوي ، الإنصاف ، (٤١٤/٨) . ابن قدامة ، المغني ، (٢٨٢/٧) ، ط دار الفكر .

٧- ابن حزم ، المحلى ، (١٦١/١٠) ، ط دار الآفاق الجديدة .

القول الثاني : إن الطلاق يقع واحدة رجعية ولا أثر للعدد .

وذهب إلى ذلك ابن عباس وطاؤوس وعكرمة وابن تيمية وابن القيم . (١)

القول الثالث : إن الطلاق لا يقع ، بل يرد لأنها بدعة محرمة ، والبدعة مردودة .

وذهب إلى ذلك الرافضة . (٢)

القول الرابع : فقد فرق بين المدخول بها وغيرها ، فيقع ثلاثا بالمدخول بها ، وتقع واحدة في غير المدخول بها .

وذهب إلى ذلك إسحاق بن راهويه . (٣)

سبب الخلاف :

وسبب الخلاف بين الفقهاء في مسألة طلاق الثلاث هو ، هل الحكم الذي جعله الشارع من البينة المطلقة بلفظ الثلاث يقع بإلزام المكلف نفسه الحكم في طلاق واحدة ، أو لا يقع ؟ فلا يلزمه إلا ما أقره الشرع وألزمه إياه ، وهي أن تقع واحدة . (٤)

أدلة الأقوال :

أولاً : أدلة القول الأول :

١- قول الله تعالى : ((الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَاِمْسَاكِ بِمَعْرِوْفٍ اَوْ تَسْرِيحٍ بِاِحْسَانٍ)) . (٥)
وجه الدلالة : أن ظاهر الآية يفيد جواز إرسال الثلاث أو الأثنتين مفترقات أو مجتمعات دفعة واحدة ، فيقع طلاقه بالعدد الذي ذكره . (٦)

١- انظر : ابن تيمية ، أحمد بن عبدالحليم ، مجموعة فتاوى ابن تيمية ، جمع وترتيب عبد الرحمن النجدي ، دار عالم الكتب ، الرياض ، (١٤١٢هـ - ١٩٩١م) ، (٩/٣٣) .

ابن القيم ، محمد بن أبي بكر الزرعي ، إعلام الموقعين عن رب العالمين ، دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م) ، (٣٠/٣) .

زاد المعاد فسي خير هدي العباد ، علق عليه وخرج أحاديثه شعيب الارنؤوط وعبد القادر الارنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، ط ٢ ، (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م) ، (٢٢٧/٥) .

٢- نفس المراجع السابقة .

٣- ابن القيم ، زاد المعاد ، (٢٢٧/٥) .

٤- ابن رشد ، بداية المجتهد ، (٢٢٧/٥) .

٥- سورة البقرة ، من الآية (٢٢٩) .

٦- الشوكاني ، نيل الأوطار ، (١٦/٧) .

فله ، وأما تسعمائة وسبعة وتسعون فعدوان وظلم ، إن شاء عذبه ، وإن شاء غفر له ((١) .

ويفهم من الحديث ، أن منطوقه يدل على وقوع الطلاق في العدد الذي قاله ، وما زاد على الثلاث أمره إلى الله .

٦- ما رواه الترمذي من حديث ركانة ، أنه طلق امرأته البتة ، فأتى رسول الله ﷺ فقال له : ((ما أردت)) ؟ قال : واحدة ، قال : ((الله)) ، قال : الله ، قال : ((هي على ما أردت)) . ((٢) .

وجه الدلالة : أن رسول الله ﷺ سأله عن إرادته بقوله البتة ، فقال : أردت واحدة ، فدل على أنه لو أراد ثلاثاً وقع .

٧- قال رجل لابن عباس : إني طلقتم امرأتي مائة طلقة ، فماذا علي ؟ قال ابن عباس : ((طلقتمك بثلاث ، وسبع وتسعون اتخذت الله بها هزوا)) . ((٣) .
ويفهم من الأثر ، أنه واضح الدلالة على وقوع الثلاث بكلمة واحدة ، وما زاد عليها فهو إثم عليه .

٨- أن رجلاً جاء إلى ابن مسعود فقال : إني طلقتم امرأتي ثمانى تطليقات ، فقال له : ما قيل لك ؟ قال : بانك منك ، قال : صدقوا . ((٤) .

-
- ١- انظر : الصنعاني ، مصنف عبدالرزاق ، حديث رقم (١١٣٣٩) ، (٢٩٣/٦) .
الشوكاني ، نيل الأوطار ، (١٧/٧) . وقال فيه : ((إن فيه يحيى بن العلاء ضعيف ، وعبدالله بن الوليد هالك ، وإبراهيم بن عبيدالله مجهول ، فأي صحة في حديث ضعيف عن هالك عن مجهول)) .
٢- انظر : الترمذي ، سنن الترمذي ، باب ما جاء في الرجل يطلق امرأته البتة ، حديث رقم (١١٧٧) ، (٣/٤٨٠) ، وقال فيه : ((لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، وسألت البخاري عنه قال : فيه اضطراب)) .
الحاكم ، المستدرک علی الصحیحین ، حديث رقم ، (٢٨٠٧) ، (٢١٨/٢) . وقال فيه : ((الحديث متابعاً من بنت ركانة بن عبد يزيد فيصح بها الحديث)) .
٣- انظر : مالك ، الموطأ ، كتاب الطلاق ، باب ما جاء في البتة حديث رقم (١١٤٦) ، (٥٥٠/٢) .
البغوي ، الحسين بن مسعود الفراء ، شرح السنة ، تحقيق شعيب الأرناؤوط وزهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ، بيروت - لبنان ، ط ٢ ، (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) ، (٢١٤/٩) ، وقال فيه شعيب الأرناؤوط : رجاله موثقون .
٤- انظر : مالك ، الموطأ ، كتاب الطلاق ، باب ما جاء في البتة ، حديث رقم (١١٤٧) ، (٥٥٠/٢) .
البغوي ، شرح السنة ، ٢١٤/٩ ، وقال فيه شعيب الأرناؤوط : إسناده صحيح .

وفي رواية البيهقي وأحمد أن ركانة طلق امرأته ثلاثا في مجلس واحد ، فحزن عليها حزنا شديدا ، قال : فسأله رسول الله ﷺ كيف طلقته ؟ فقال : طلقته ثلاثا ، فقال : في مجلس واحد ؟ قال : نعم ، قال النبي ﷺ : فإنما تلك واحدة ، فأرجعها إن شئت ، قال : فراجعته . (١).

وجه الدلالة من الحديثين : أن الرجل إذا طلق امرأته ثلاثا في مجلس واحد ، تقع واحدة رجعية فقط ، ويجوز له مراجعتها . ولهذا قال ابن حجر : ((وهذا نص في المسألة لا يقبل التأويل)) . (٢).

٢- ما رواه مسلم في صحيحه أن أبا الصهباء قال لابن عباس : هات هنة من هناتك ، ألم يكن الطلاق الثلاث على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر واحدة ؟ فقال : قد كان ذلك ، فلما كان في عهد عمر تتابع الناس في الطلاق ، فأجازه عليهم . (٣)
وفي رواية أخرى : أن أبا الصهباء قال لابن عباس : أتعلم إنما كانت الثلاث تجعل واحدة على عهد النبي ﷺ وأبي بكر وثلاثا من إمارة عمر ؟ فقال ابن عباس : نعم . (٤).

وفهم من الأثرين ، أنهما يدلان بمنطوقهما على أن طلاق الثلاث كان على عهد رسول الله ﷺ وخلافة أبي بكر وجزءاً من خلافة عمر يرد إلى واحدة .

٣- قال ابن عباس : كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة ، فقال عمر بن الخطاب : إن الناس قد استعجلوا

١- انظر : البيهقي ، سنن البيهقي ، كتاب الطلاق ، باب من جعل الثلاث واحدة وما ورد في خلاف ذلك ، حديث رقم (١٤٧٦٤) ، (٣٣٩/٧) . أحمد ، مسند أحمد ، حديث رقم (٢٣٨٧) ، (٢٦٥/١) ، واختلف المحققين لمسند أحمد :

فقال أحمد شاكر عنه : أنه صحيح الإسناد ، المسند ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، دار الحديث ، القاهرة ، ط ١ ، (١٤١٦هـ - ١٩٩٥م) ، (٩١/٣) .

وقال شعيب الأرناؤوط : هذا الإسناد لا تقوم به حجة لضعف في إسناده ، المسند ، تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرون ، مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م) ، (٢١٥/٤) .

٢- فتح الباري ، (٣١٦/٩) .

٣- مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب الطلاق ، باب طلاق الثلاث ، حديث رقم (١٤٧٢) ، (١٠٩٩/٢) .

٤- نفس المرجع .

في أمر قد كان لهم فيه أناة ، فلو أمضيناه عليهم ، فأمضاه عليهم . (١) .
وجه الدلالة : ان هذا الأثر عن ابن عباس صريح في الدلالة على أن طلاق الثلاث
على عهد النبي ﷺ وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر كان يعتد به بواحدة فقط ، وما
زاد عليها يعد لغوا ، وهو نص صريح في المطلوب . (٢) .
٤- القياس ، فإن من قال : احلف بالله ثلاثا لم يكن حالفا الا واحدة ، ومن قال
سبحان الله ثلاثا وثلاثين لم يكن قد قال الا مرة واحدة . (٣) .
قال ابن تيمية : ((ولا نعرف أحداً طلق على عهد النبي ﷺ امرأة ثلاثا بكلمة واحدة
فألزمه النبي ﷺ بالثلاث ، ولا روي في ذلك حديث صحيح ولا حسن ، ولا نقل أهل
الكتب المعتمد عليها في ذلك شيئا)) . (٤) .

ثالثاً : أدلة القول الثالث :

١- أن هذا الطلاق بهذه الصورة - وهو طلاق الثلاث - بدعة ، والبدعة مردودة
بقول الرسول ﷺ : ((من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد)) . (٥) . (٦) .
٢- أن الله سبحانه وتعالى جعل ولاية الإيقاع على وجه مخصوص ، ومن جعل له
ولاية التصرف على وجه ، لا يملك إيقاعه على غير ذلك الوجه كالوكيل . (٧) .

-
- ١- انظر : مسلم صحيح مسلم ، كتاب الطلاق ، باب طلاق الثلاث ، حديث رقم (١٤٧٢) ، (١٠٩٩/٢) .
الشوكاني ، نيل الأوطار ، (١٤/٠٧) .
 - ٢- الصنعاني ، محمد بن إسماعيل ، سبل السلام ، تحقيق محمد عبدالعزيز الخولي ، دار إحياء التراث ،
بيروت - لبنان ، ط ٤ ، (١٣٧٩هـ) ، (١٧٥/٣) .
 - ٣- انظر : ابن القيم ، زاد المعاد ، (٢٢٩/٥) .
القرطبي ، تفسير القرطبي ، (١٣٢/٣) .
 - ٤- ابن تيمية ، مجموعة الفتاوى ، (١٢/٣٣) .
 - ٥- مسلم ، صحيح مسلم ، باب نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور ، حديث رقم (١٧١٨) ، (١٣٤٣/٣) .
 - ٦- انظر : ابن القيم ، زاد المعاد ، (٢٠٥/٥) .
ابن عبد البر ، أبي عمر يوسف بن عبدالله ، الإستكثار ، وثق أصوله وخرج نصوصه ورقمها وقنن مسائله
ووضع فهرسه عبدالمعطي أمين قلجعي ، دار قتيبة للطباعة والنشر ، دمشق - بيروت ، ط ٢ ، (١٧/١٩، ٢٠) .
 - ٧- الكاساني بدائع الصنائع ، (٩٦/٣) .

رابعاً : أدلة القول الرابع .

- ١- ما رواه أبو داود في سننه عن طاووس أن رجلاً يقال له أبا الصهباء كان لابن عباس ، قال له : أما علمت أن الرجل كان إذا طلق امرأته ثلاثاً قبل أن يدخل بها جعلوها واحدة على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وصدرأ من إمارة عمر ؟ فلما رأى عمر الناس تتابعوا فيها ، قال : أجزوهن عليهم . (١)
- ٢- إن من قال لزوجته غير المدخول بها : أنت طالق ثلاثاً أو مائة ، فإنها تبين منه بلفظ طالق ، وما زاد عليها من عدد لا يلاقي زوجية ، فهو لغو . (٢)

المنافشة والترجيح :

أولاً : المناقشة .

- أورد ابن القيم على أدلة الجمهور عدة ردود منها : (٣)
- ١- أن استدلال الجمهور بالآية ، هو استدلال بنص عام ، وجاء في القرآن قوله تعالى : ((فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ)) (٤) . ولم يقل أحد بجواز الشهادة بلفظ واحد مضاف عليها عدد أربع ، ومثل هذا في القرآن والسنة النبوية كثير .
 - ٢- أن الاستدلال بحديث المتلاعنين ، استدلال غير صحيح ؛ لأن النكاح لم يبق وقد زال بحصول الملاعة ، فلم يبق من سبيل إلى بقائه . (٥)
 - ٣- أن حديث السيدة عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها وحديث فاطمة ليس فيهما دليل على أن الرجل طلق في مجلس واحد .
 - ٤- أن حديث عبادة بن الصامت ضعيف ، فلا تقوم به حجة . (٦)

١- انظر : أبو داود ، سنن أبو داود ، حديث رقم (٢١٩٩) ، (٢/٢٦١) .

البیهقي ، سنن البیهقي ، حديث رقم (١٤٧٦٢) ، (٧/٣٣٨) .

ابن حجر ، فتح الباري ، (٩/٣٦٣) ، وقال عنه : حديث معلول .

٢- ابن القيم ، زاد المعاد ، (٥/٢٢٩) .

٣- ابن القيم ، زاد المعاد ، (٥/٢٢٩) وما بعدها .

٤- سورة النور ، من الآية (٦) .

٥- انظر : الشوكاني ، نيل الأوطار ، (٧/١٣) .

ابن حجر ، فتح الباري ، (٩/٣٦٧) .

٦- انظر صفحة (٨٦) ، حاشية (١) من هذا البحث .

٥- أن الحديث الذي رواه الترمذي ، فيه اضطراب ، فلا تقوم به حجة . (١)

٦- أن حديث ابن عباس وابن مسعود كان عبارة عن فتوى منهما ، وقد ورد عنهما في صحيح مسلم رواية ، والرواية مقدمة على الفتوى .

٧- أن حديث ابن عمر كان فتوى منه ، وليس فيه شيء عن رسول الله ﷺ .

ردود الجمهور على القول الثاني :

١- إن ابن عباس مختلف الرواية عنه ، فروى عنه سعيد بن جبير ومجاهد وعطاء وغيرهم ، في طلاق الثلاث مجتمعات أنهن لازمات ، إلا طاووس ، فإنه روى عنه وقسوع الواحدة فقط ، وهذا وهم وغلط من طاووس ، ولم يتطرق لهذه الرواية فقهاء الحجاز والعراق ، فلا تقوى على معارضة الثقات . (٢)

٢- إن حديث أبي الصهباء قال فيه ابن عبد البر : إن أبا الصهباء لا يعرف من موالي ابن عباس ، أي أن الحديث ضعيف ، فلا تقوم به حجة (٣) .

٣- إن حديث ركانة في رواته من هم مجهولون ، والصحيح الرواية التي تقول إنه طلقها ألبته ، وليس ثلاثا ، ولعل فهم أحد الرواة أن طلاق البتة هو ثلاثا ، فغلط في الرواية . (٤)

٤- إن حديث ابن عباس قد أولوه على صورة تكرير لفظ الطلاق ، وأنه واقع إذا نوى ، وإذا قصد التأكيد فإنه لا يقع . (٥)

الردود على القول الثالث :

إن الأدلة التي أوردوها تدل على أن وقسوع طلاق الثلاث إذا نطق بهن جميعا سنة وليس ببدعة ، لقول الله تعالى : ((فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى

١- انظر صفحة (٨٦) ، حاشية (٢) من هذا البحث .

٢- ابن عبد البر ، الإستذكار ، (١٦،١٥/١٧) .

٣- انظر : ابن عبد البر ، الإستذكار ، (١٦،١٥/١٧) .

ابن حزم ، المحلى ، (١٦٨/١٠) ، ط دار الفكر .

٤- انظر : النووي ، شرح صحيح مسلم ، (٧١،٧٠/١٠) .

الشوكاني ، نيل الأوطار ، (١٨/٧) .

٥- الشوكاني ، نيل الأوطار ، (١٨/٧) .

تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ)) (١). ولم نفرق بين ما جمع القرآن ، كما لا نجمع بين ما فرق القرآن . (٢) وكذلك يخصص هذا الحكم بما سبق من أدلة القولين من الحكم بوقوع الطلاق . (٣)

الردود على القول الرابع :

إن حديث أبا الصهباء الذي احتج به ابن راهويه ليس فيه بيان أن رسول الله ﷺ هو الذي كان يجعل الثلاث واحدة ، في غير المدخول بها ، وثلاثاً في حق المدخول بها ، وأن الرواية الأخرى عن أبي الصهباء كانت عامة ، سواء في المدخول بها أو غير المدخول بها ، وهي أصح من هذه الرواية (٤) ، وقال عنه ابن حجر : إنه معلول .

ثانياً : الترجيح :

بعد عرض أدلة الأقوال ، يميل الباحث إلى ترجيح القول الثاني القائل بوقوع الطلاق رجعيًا ، ولا أثر للعدد المقترن بلفظ الطلاق ، وذلك للأسباب التالية :

١- ردود أصحاب القول الثاني على الأقوال الأخرى من حيث أن أدلتها في غير موضوع المسألة .

٢- لم ير الباحث في أدلة الأقوال الأخرى دليلاً صحيحاً أو صريحاً يدل على وقوع الثلاث في عهد رسول الله ﷺ ، بل كل ما ورد ، إما حديث ضعيف أو ليس فيه دلالة على المطلوب .

٣- ورود آثار عن الصحابة مثل ابن عباس وابن مسعود تفيد أن طلاق الثلاث أو المضاف إليه عدد يقع طلاقاً رجعيًا ، وما زاد من عدد لا يعتد به ، ونسبة ذلك إلى

١- سورة البقرة ، من الآية (٢٣٠) .

٢- ابن القيم ، زاد المعاد ، (٢٣٠/٥) .

٣- الشوكاني ، نيل الأوطار ، (٢٠/٧) .

٤- انظر ، ابن القيم ، زاد المعاد ، (٢٣٦/٥) .

الشوكاني ، نيل الأوطار ، (٢٠/٧) .

ابن حجر ، فتح الباري ، (٣٦٣/٩) .

عهد النبي ﷺ وخلافة أبي بكر ، وسنتين من خلافة عمر ، وهذه الآثار واردة في صحيح مسلم كما ذكرنا سابقا .

وقد اخذ قانون الأحوال الشخصية الأردني في المادة (٩٠) برأي ابن تيمية وتلميذه ابن القيم بوقوع الطلاق المقترن بعدد طلاق واحدة .

القسم الثاني من أقسام ألفاظ الطلاق : الألفاظ الكنائية .

وهي الألفاظ التي لم يخصصها الشارع ، أو العرف للطلاق خاصة ، بل تستعمل في الطلاق وغيره ، نحو : إلحقي بأهلك ، أمرك بيدك ، حبلك على غاربك... وغيرها (١).

فهذه الألفاظ تحتمل الطلاق وغيره ، فترجع في وقوع الطلاق إلى نية المتلفظ بها ، فإذا نوى الطلاق ، فهو واقع ، وإن لم ينو وقال : لم أرد الطلاق صدق كلامه .

وعلى هذا ؛ فأي زيادة على هذا اللفظ ، فإنها تلتحق أصل اللفظ ، فإذا أراد طلاقاً فهو كما أراد ، وإذا قال : لم أرد بذلك شيئاً فهو على قوله (٢) . ومثال ذلك : من قال لزوجته حبلك على غاربك ثلاثاً ، أو إلحقي بأهلك ثلاث مرات ، يسأل عن نيته ، فإن نوى الطلاق ، يقع ثلاثاً كما قال ، وإن لم ينو شيئاً فلا يقع .

١- انظر : الكاساني ، البدائع ، (١٠٥/٣) . السرخسي ، المبسوط ، مج ٣ ، (٧٣/٦) .

العدوي ، حاشية العدوي ، (١١٢/٢) .

الشربيني ، مغني المحتاج ، (٢٨٢/٣) .

المرداوي ، الإنصاف ، (٤٨٠/٨) .

٢- نفس المراجع السابقة .

المطلب الثاني

الزيادة في لفظ الظهر

الظهر لغة : مأخوذ من الظهر ، وهو موضع الركوب ، والمرأة مركوبة إذا غشيت (١).

واصطلاحاً : ذكر الفقهاء تعريفات مختلفة للظهر ، واختار الباحث تعريف ابن مفلح بتصرف قليل ، وهو : تشبيه المرأة أو عضو منها ببعض من تحرم عليه من النساء بقرابة أو نسب (٢).

واتفق الفقهاء على أن المظاهر إذا كفر ثم ظهر مرة أخرى ، فعليه كفارة أخرى ، واختلفوا إذا لم يكفر ، فهل يلزمه كفارة واحدة أو بعدد ما زاد من تكرار ؟

القول الأول : إن المظاهر إذا زاد في لفظ الظهر عدداً كمن قال لزوجته ، أنت علي كظهر أمي مائة مرة ... أو كرر نفس اللفظ مرات ، يحاسب حسب نيته ، فإذا أراد بالظهر الثاني أو بالعدد تأكيد الأول فليس عليه إلا كفارة واحدة ، وإذا أراد بذلك إنشاء الظهر مرة أخرى ، فعليه كفارة بكل عدد .
وذهب إلى ذلك الحنفية (٣) والشافعية (٤).

القول الثاني : إن المظاهر ليس عليه إلا كفارة واحدة ولو كرر نفس اللفظ مرات .
وذهب إلى ذلك المالكية (٥) والحنابلة (٦).

١- ابن منظور ، لسان العرب ، مادة ظهر ، (٥٢٨/٤) .

٢- انظر : السمرقندي ، تحفة الفقهاء ، (٢١١/٢) .

ابن عبد البر ، أبو عمر يوسف بن عبدالله ، الكافي ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، (١٤٠٧هـ) ، (٢٨٣/١) .

النووي ، روضة الطالبين ، (٢٦١/٨) .

ابن مفلح ، الفروع ومعه تصحيح الفروع وحاشية قلندس ، (٣٧٤/٥) .

٣- الكاساني ، بدائع الصنائع ، (٢٣٥/٣) .

٤- الماوردي ، الحاوي ، (٤٣٩/١٠) .

٥- الخرشي ، حاشية الخرشي ، (٤١/٥) .

٦- ابن قدامة ، المغني ، (١١٤/١١) ، ط هجر .

أدلة القولين :

أولاً : دليل القول الأول :

إن إضافة عدد أو تكرار لفظ الظهار وجب باللفظ الأول كفارة واحدة , فإذا زاد من التكرار للتغليظ والتشديد دون الإستئناف , فليس عليه كفارة أخرى , ومن أراد التجديد مرة أخرى , فعليه كفارة أخرى بعدد ما قال , ويفترق عن الطلاق , ان هذا لا يوجب البينونة , ولا زوال الملك , وإنما يحرم الوطء قبل التكفير . (١)

ثانياً : أدلة القول الثاني .

١- القياس على اليمين , فإن العدد أو التكفير لا يؤثر تحريماً آخر , فلم يترتب عليه كفارة أخرى . (٢)

٢- إن الزوجة حرمت على زوجها في الظهار الأول , والعدد لم يزد عليها تحريماً . (٣)

المناقشة والترجيح :

بعد عرض أقوال الفقهاء وأدلتهم , يميل الباحث إلى ترجيح القول الثاني , القائل بأن العدد ليس له أثر , وذلك للأسباب التالية :

١- صحة الإستدلال بالقياس على اليمين .

٢- أن المظاهر من زوجته بالمرّة الأولى , تصبح الزوجة عليه حراماً , وما قال بعد ذلك من كلام لا أثر له في التحريم , فلا نلزمه بشيء آخر .

١- انظر : الكاساني , بدائع الصنائع , (٢٣٥/٣) .

المطيعي , تكملة المجموع , (٧٨/١٩) .

٢- ابن قدامة , المغني , (١١٥/١١) , ط هجر .

٣- نفس المرجع .

المبحث الثاني : الزيادة في اللعان والإيلاء .

ويشتمل على مطلبين :

المطلب الأول : الزيادة في اللعان .

المطلب الثاني : الزيادة في الإيلاء .

المبحث الثاني

الزيادة في اللعان والإيلاء .

تعرض الباحث في المبحث السابق إلى الطلاق والظهار وما يتعلق بهما من زيادة ، ويلحق بهما التفريق عن طريق اللعان بين الزوجين ، أو انتهاء المدة في الإيلاء .

وسيشعر الباحث في بيان الزيادة في اللعان والإيلاء في مطلبين :
المطلب الأول : الزيادة في اللعان .
المطلب الثاني : الزيادة في الإيلاء .

المطلب الأول : الزيادة في اللعان .

اللعان لغة : هو الإبعاد والطرده ، ويأتي كذلك بمعنى السب والشتيم (١).
واصطلاحاً : اختلفت ألفاظ الفقهاء في تعريف اللعان ، وكلها تأتي بمعنى : شهادات مؤكدة بالأيمان مقرونة باللعن قائمة مقام حد القذف في حقه ، ومقام حد الزنى في حقها (٢) . وإذا زاد الزوج كلاماً على لفظ القذف ، أو زاد في الأيمان الخمسة التي يحلفها الزوج أو الزوجة ، فهل لهذه الزيادة أثر في الحكم ؟
هذا ما سيبينه الباحث في فرعين :

الفرع الأول : الزيادة في لفظ اللعان .

صورة المسألة : إذا قال الزوج لزوجته : يا زانية يا بنت الزانية ، أو كرر لفظ يا زانية ، أو أضاف عدداً ، مثل ، زنيته مائة مرة ، فهل لهذه الزيادة أثر ؟

١- انظر : ابن منظور ، لسان العرب ، مادة لعن ، (٣٨٧/١٣) . القنوي ، أنيس الفقهاء ، (١٦٢/١) .

٢- انظر : الكاساني ، بدائع الصنائع ، (٢٣٧/٣) .

الرددير ، الشرح الكبير ، (٤٥٧/٢) .

الشربيني ، مغني المحتاج ، (٣٦٧/٣) .

ابن قدامة ، المغني ، (١٨٣/١١) ، ط هجر .

الجرجاني ، علي بن محمد بن علي ، التعريفات ، تحقيق إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب العربي ، بيروت -

لبنان ، ط ١ ، (١٤٠٥هـ) ، (٢٤٦/١) .

اتفق الفقهاء الأربعة : الحنفية (١) والمالكية (٢) والشافعية (٣) والحنابلة (٤) ، على أن الزوج إذا قال لزوجته : يا زانية يا بنت الزانية ، أن عليه ملاءنة زوجته إذا كذبت ، وحدث الجلد لقذف أم زوجته .

وإذا كرر لفظ القذف ، أو أضاف عددا ، فإنه ليس عليه إلا حد واحد ، أو لعان واحد .

واستدلوا على ذلك بما يلي : (٥)

١- القياس على الزنى فمن زنى أكثر من مرة ، فليس عليه إلا حد واحد .

٢- أن حد القذف لا يتكرر سببه قبل إقامة الحد ، فلا يحد إلا مرة واحدة .

الفرع الثاني : الزيادة على خمسة أيمان في اللعان .

قال تعالى : ((وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ﴿٦٠﴾ وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴿٦١﴾ وَيَذَرُوا عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ ﴿٦٢﴾ وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ)) (٦٠).

فهذه الآيات الكريمة تفيد أن الذي يقذف زوجته بالزنى ، ولم يأت بأربعة شهداء ، فعليه بدلا من ذلك خمسة أيمان ، وإن كذبت هي تشهد كذلك خمسة أيمان أن الزوج كاذب فيما رماها به من الزنى .

وعلى ذلك فأى زيادة على هذه الأيمان الخمسة ، سواء من قبل الزوج أو من قبل الزوجة ، لا أثر لها ؛ وذلك لأن الحكم ثبت بخمسة ، وما زاد عليها لا أثر له في الحكم (٧).

١- انظر : الكاساني ، بدائع الصنائع ، ٢٣٩/٣ .

٢- الخرشي ، حاشية الخرشي ، (٢٠٥/٥) .

٣- الشيرازي ، المهذب ، (٢٧٥/٢) .

٤- ابن قدامة ، المغني ، (١٨٣/١١) . ط هجر .

٥- انظر : الكاساني ، بدائع الصنائع ، (٢٣٩/٣) .

ابن قدامة ، المغني ، (١٨٣/١١) ، ط هجر .

٦- سورة النور ، الآيات من (٦-٩) .

٧- الطبري ، تفسير الطبري ، (٨٦،٨٥/١٨) .

المطلب الثاني : الزيادة في الإيلاء .

الإيلاء لغة : مأخوذ من ألى يولي إيلاء ، أي حلف . (١)

وهذا المعنى قريب من المعنى الإصطلاحي ، إذ الإيلاء اصطلاحاً : الحلف على ترك الزوج جماع زوجته مدة معينة . (٢)

وكان الإيلاء في الجاهلية غير مقدر بمدة معينة ، فقد يولي الرجل السنة والسنتين ، وذلك بقصد الإضرار بالزوجة ، فجاء الإسلام ووقت لهم ذلك بأربعة أشهر فقط .

قال تعالى : ((لِلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ فَإِنْ فَاءُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ)) (٣)

اتفق الفقهاء الأربعة: الحنفية (٤) والمالكية (٥) والشافعية (٦) والحنابلة (٧) على أنه إن كانت المدة أقل من أربعة أشهر فهو يمين ، وتلزم المولي كفارة اليمين إذا جامع زوجته خلالها ، وأما إذا انقضت المدة وهي أربعة أشهر ، فقد اختلف الفقهاء في ذلك ؛ فهل يقع الطلاق بزيادة يوم ، أم لا يقع حتى ترفع أمرها إلى القضاء ؟
القول الأول : ان الزوجة تطلق بزيادة يوم واحد على الأربعة أشهر .
وهو قول الحنفية . (٨)

١- ابن منظور ، لسان العرب ، مادة آلا ، (٤١/١٤) .

٢- انظر : الكاساني ، بدائع الصنائع ، (١٦١/٣) .

ابن عبد البر ، الكافي ، (٢٧٩/١) .

الشيرازي ، المذهب ، (١٠٥/٢) .

ابن قدامة ، المغني ، (٤١٤/٧) ، ط دار الفكر .

٣- سورة البقرة ، الآية (٢٢٦) .

٤- انظر : المرغيناني ، بداية المبتدي ، (٧٨/١) .

٥- ابن عبد البر ، الإستذكار ، (٢٧٩/١) .

٦- الشرييني ، مغني المحتاج ، (٣٤٣/٣) .

٧- البهوتي ، كشف القناع ، (٣٥٦/٥) .

٨- انظر : الموصلي ، الاختيار ، (١٩٧، ١٩٦/٢) .

الجصاص ، أحكام القرآن ، (٤٦/٢) .

القول الثاني : أن الزوجة لا بد أن ترفع أمرها للقاضي ، فيخيرها القاضي بين الوطاء أو الطلاق .

وذهب إلى ذلك المالكية (١) والشافعية (٢) والحنابلة (٣).

القول الثالث : يقع الطلاق رجعياً .

وذهب إلى ذلك سعيد بن المسيب ، والزهرى وطاؤوس وعطاء (٤).

سبب الخلاف :

وسبب اختلاف الفقهاء في ذلك هو اختلافهم في تفسير قوله تعالى : ((وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ)) (٥) . فهل العزم هو الوقوع بعد انتهاء المدة مباشرة ، أم حتى يعزم الزوج على ذلك ويطلق (٦).

أدلة الأقوال :

أدلة القول الأول :

١- أن آية الإيلاء قد اشتملت على الأحكام التالية : (٧)

- قراءة عبدالله بن مسعود : ((فَإِنْ فَاؤُوا فِيهِمْ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ)) .
- أن الله سبحانه وتعالى جعل مدة الإيلاء أربعة أشهر ، فلو كانت الفيئة بعدها لزادت على مدة الإيلاء عن النص ، وذلك غير جائز .

١- الدسوقي ، حاشية الدسوقي ، (٤٨٢/٢) .

٢- الشربيني ، مغني المحتاج ، (٣٤٣/٣) .

٣- ابن قدامة ، المغني ، (٤١٥،٤١٤/٧) ، ط دار الفكر .

٤- انظر : الجصاص ، أحكام القرآن ، (٤٩/٢) . ابن كثير ، تفسير القرآن ، (٤٥٥،٤٥٤/١) .

٥- سورة البقرة ، الآية (٢٢٧) .

٦- انظر : الجصاص ، أحكام القرآن ، (٥٠/٢) .

الدسوقي ، حاشية الدسوقي ، (٤٢٨/٢) .

٧- انظر : الجصاص ، أحكام القرآن ، (٥٠/٢) وما بعدها . الموصلي ، الاختيار ، (١٩٦/٢) .

- القياس على الدَّيْن ، فإن من قال لغريمه : اصبر عليك بديني مدة شهر ، فإن وفيتني في هذه المدة ؛ وإلا حبستك . فلا يفهم من ذلك أنه ينتظر عليه بعد انتهاء الشهر يوما واحدا .

٢- قول ابن عباس رضي الله عنهما : ((عزيمة الطلاق انقضاء أربعة أشهر والفيء الجماع)) (١) .

٣- قول ابن مسعود رضي الله عنه : ((إذا مضت أربعة أشهر فقد بانت منه بتطليقة)) (٢) .

٤- القياس على الطلاق ، فإن المطلقة تتربص بنفسها ثلاثة قروء ، وبمضي المدة تبين من زوجها في حالة الطلاق الرجعي .
أدلة القول الثاني :

١- استنبط أصحابه من آية الإيلاء الأحكام التالية : (٣)

- إن العزم من المولي في قوله تعالى : ((وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ)) (٤) . يدل على عدم وقوع الطلاق تلقائيا .

- إن الله سبحانه وتعالى قد خير المولي بين أمري: إما الطلاق وإما الفئنة ، فإذا وقع الطلاق بعد مضي الأربعة أشهر مباشرة ، لا يكون هناك اختيار .

- إن الله سبحانه وتعالى قد ختم الآية بقوله : ((فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ)) (٥) . ولا يكون السمع الا بعد قول المولي قولاً يسمع ليحسن ختم الآية بصفة السمع .

١- انظر : ابن أبي شيبة ، مصنف ابن أبي شيبة ، حدث رقم (١٢٩) ، (١٣١/٤) . الصنعاني ، مصنف عبدالرزاق ، باب انقضاء الأربعة ، حديث رقم (١١٦٣٩) ، (٤٥٤/٦) . ابن منصور ، سعيد بن منصور ، سنن سعيد بن منصور ، تحقيق سعد بن عبدالله بن عبدالعزيز ، الرياض ، ط١ ، (١٤١٤هـ) ، (٣/٨٧٠) ، وقال عنه : سنده ضعيف .

٢- ابن حجر ، فتح الباري ، (٤٢٨/٩) .

٣- انظر : الشوكاني ، فتح القدير ، (٢٣٤، ٢٣٣/١) .

ابن كثير ، تفسير القرآن ، (٤٥٤/١) .

ابن حجر ، فتح الباري ، (٤٢٩/٩) .

٤- سورة البقرة ، من الآية (٢٢٧) .

٥- سورة البقرة ، من الآية (٢٢٧) .

- إن الله سبحانه وتعالى جعل للمولي شيئاً ، وعليه أحد شيئين ، فالذي له التربص ، والذي عليه : إما الطلاق وإما الفينة .

٢- قول ابن عمر رضي الله عنهما : ((لا يحل لأحد بعد الأجل إلا أن يمسك بالمعروف أو يعزم الطلاق كما أمر الله عز وجل)) . وقال رضي الله عنه أيضاً : ((إذا مضت أربعة أشهر يوقف حتى يطلق ، ولا يقع الطلاق حتى يطلق ، ويذكر ذلك عن : عثمان وعلي وأبي الدرداء وعائشة ، واثنى عشر رجلاً من أصحاب النبي ﷺ)) (١) .

وجه الدلالة : أن الأثر يدل دلالة واضحة على أن المدة إذا انقضت فإن الحالف يخير بين الرجوع أو الطلاق (٢) . وهذا نص في المسألة .

المناقشة والترجيح :

بعد عرض أقوال الفقهاء وأدلتهم في مسألة الطلاق بعد الإيلاء ، يميل الباحث إلى القول الثاني ، وهو رفع الزوجة أمرها إلى القاضي ليخير الزوج بين الوطء أو الطلاق ، وذلك للأسباب التالية :

- ١- قوة أدلتهم ، إذ ورد في صحيح البخاري نص في المسألة عن ابن عمر رضي الله عنهما ، ولا يقول بذلك إلا عما سمعه من رسول الله ﷺ .
- ٢- أن العزم معناه ما عقد عليه القلب (٣) ، أي ما أراد فعله وليس ما كان الفعل تلقائياً .

١- البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب الطلاق ، باب للذين يؤولون من نسائهم تربص أربعة أشهر ، حديث رقم (٤٩٩٨٥) ، (٤٩٨٥/٥) .

٢- ابن حجر ، فتح الباري ، (٤٢٨/٩) .

٣- انظر : ابن منظور ، لسان العرب ، مادة عزم ، (٣٩٩/١٢) .

القرطبي ، تفسير القرطبي ، (١١٠/٣) .

الطبري ، تفسير الطبري ، (٢٢/١٦) .

المبحث الثالث : الزيادة في الوصية

ويشتمل على مطلبين :

المطلب الأول : الزيادة على الثلث في الوصية .

المطلب الثاني : الزيادة في الموصى به .

المبحث الثالث

الزيادة في الوصية

من الأعمال التي دعا إليها الإسلام ، وحبب إليها الوصية ؛ لما لها من أهمية للأحياء من أقرباء الميت غير الوارثين ، واليتامى والمساكين والفقراء ، إذ تفرج عنهم من كرب الحياة الدنيا .

وعرف الفقهاء الوصية بتعريفات متقاربة ، وكلها تدور حول المعنى التالي : تمليك مضاف إلى ما بعد الموت .(١)

وقد يستعمل بعض المسلمين هذه الوصية للإضرار بالورثة ، فيوصي بزيادة عما قدره الشرع ، وقد تحصل زيادة في نفس الوصية ، سواء في حال حياة الموصي ، أو بعد مماته ، فما حكم هذه الزيادة ؟ وما أثرها في الوصية ؟ هذا ما سيبينه الباحث في هذين المطلبين :

المطلب الأول : الزيادة على الثلث في الوصية .

المطلب الثاني : الزيادة في الموصى به .

١- انظر : الكاساني ، بدائع الصنائع ، (٣٣٣/٧) .

ابن عبد البر ، الكافي ، (٤١٤/٢) .

الشربيني ، مغني المحتاج ، (٣٩/٣) .

البهوتي ، كشاف القناع ، (٣٣٥/٤) .

الجزجاني ، التعريفات ، (٧٢٧/١) .

المطلب الأول : الزيادة على الثلث في الوصية .

اتفق الفقهاء الفقهاء الأربعة (١) على أن الوصية بالثلث أو أقل منه جائزة ،
واختلفوا فيما زاد على الثلث ، وبيان ذلك في فرعين :
الفرع الأول : أن يكون للموصي ورثة .

إذا كان للموصي ورثة ، فهل يجوز له أن يزيد في الوصية على الثلث ؟
اختلف الفقهاء في ذلك على قولين :

القول الأول : جواز الزيادة ولكنها موقوفة على إجازة الورثة ، فإن أجازوها صحت ،
وإن لم يجيزوها لم تصح .

وذهب إلى ذلك الحنفية (٢) والشافعية (٣) والحنابلة (٤).

قال الكاساني : ((ومن أحكام الإسلام أن الوصية بما زاد على الثلث ممن له وارث ،
تقف على إجازة الورثة ، وإن لم يكن له وارث أصلاً تصح من جميع المال))
(٥).

قال السنوي : ((ينبغي أن لا يوصي بأكثر من ثلث ماله ، فإن زاد ورد الوارث
بطلت في الزائد ، وإن أجاز فإجازته تنفذ)) (٦).

وقال ابن قدامة : ((الوصية لغير وارث تلزم في الثلث من غير إجازة ، وما زاد
على الثلث يقف على إجازتهم ، فإن أجازوه جاز وإن رده بطل)) (٧).

١- انظر : الموصلي ، الاختيار ، (٢/٥٢٦، ٥٢٧) .

ابن عبد البر ، الكافي ، (١/٥٤٣) .

الشربيني ، مغني المحتاج ، (٣/٤٧، ٤٦) .

ابن قدامة ، المغني ، (٨/٣٩٣) ، ط هجر .

٢- انظر : الكاساني ، بدائع الصنائع ، (٧/٣٣٥) .

ابن عابدين ، حاشية ابن عابدين ، (٦/٦٥٠، ٦٥١) .

٣- انظر : الشربيني ، مغني المحتاج ، (٣/٤٧) .

الرملي ، محمد بن أبي العباس ، نهاية المحتاج ، دار الفكر ، ط الأخيرة ، (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م) ، (٦/٥٣) .

٤- ابن قدامة ، المغني ، (٨/٤٠٤) ، ط هجر .

٥- بدائع الصنائع ، (٧/٣٣٥) .

٦- متن منهاج الطالبين بشرح الشربيني ، (٣/٤٧، ٤٦) .

٧- المغني ، (٨/٤٠٤) ، ط هجر .

القول الثاني : يرى عدم جواز الوصية بزائد على الثلث ، سواء وافق الورثة على ذلك أم لم يوافقوا .

وذهب إلى ذلك المالكية (١) وابن حزم (٢).

قال الدسوقي : ((وبطل الإيصاء لوارث ، ولو بقليل ، زيادة على حقه ... كما تبطل الوصية لغير الوارث بزائد الثلث ، فإذا أوصى لأجنبي بنصف ماله أو بقدر معين يبلغ نصف ماله ، نفذت الوصية بالثلث ، ورد ما زاد عليه ولم يكن له وارث لحق بيت المال ، وهذا مذهب مالك)) (٣).

قال ابن حزم : ((ولا تجوز الوصية بأكثر من الثلث ، كان له وارث أم لم يكن ، أجاز الورثة أم لم يجيزوها)) (٤).

سبب الخلاف :

يمكن بيان سبب خلاف الفقهاء في هذه المسألة ، أن من يرى جواز الزيادة على الثلث ؛ أنها بأصلها مشروعة ، وأن الحديث لا يمنعها ، وأنها موقوفة على إجازة الورثة فحسب ، وأما من يرى عدم جواز الزيادة على الثلث ، فعملاً بظاهر الحديث القاضي بمنع الزيادة بأصلها .

أدلة الأقوال :

أولاً : أدلة القول الأول :

١- ما رواه البخاري عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه أنه قال يا رسول الله : بلغ بي من الوجع ما ترى ، وأنا ذو مال ، ولا يرثني إلا ابنة لي واحدة ، أفأتصدق

١- انظر : الدسوقي ، حاشية الدسوقي ، (٤٩٢/٦) .

الخرشي ، حاشية الخرشي ، (٤٦٠/٨) .

٢- ابن حزم ، المحلى ، (٣٥٦/٨) ، ط دار الكتب العلمية .

٣- حاشية الدسوقي ، (٤٩٢/٦) .

٤- المحلى ، (٣٥٦/٨) ، ط دار الكتب العلمية .

بثلاثي مالي ؟ قال : لا ، قال أفأتصدق بشطره ؟ قال : لا ، قال الثلث يا سعد والثلث كثير ، إنك ان تدع ورثتك أغنياء خير من أن تذرهم عالة يتكففون الناس)) (١).

وجه الدلالة : أن الرسول ﷺ أعطى الموصي حق التصرف في الوصية بثلاث ماله فما دون ، حماية لحق الورثة ، فإذا أسقطوا حقهم زال المانع من نفاذ الوصية في الزائد على الثلث (٢).

٢- ما رواه الإمام أحمد في مسنده أن رسول الله ﷺ قال : ((إن الله تبارك وتعالى تصدق عليكم بثلاث أموالكم في آخر أعماركم زيادة في أعمالكم)) (٣).

وجه الدلالة : أن الحديث لا يدل بمنطوقه على منع الوصية بأكثر من الثلث ، والزيادة على الثلث في الوصية مسكوت عنها ، فجاز ذلك إذا أجاز الوارثة (٤).

٣- إن الموصي متصرف في ملك نفسه ، والأصل فيه النفاذ ؛ لأن التصرف صدر من أهله ، ولكنه امتنع لمانع وهو حق الورثة ، فإذا أجاز الورثة ذلك فقد زال المانع ، فينفذ الزائد عن الثلث (٥).

١- البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب مناقب الأنصار ، باب قول النبي ﷺ أمضي لأصحابي هجرتهم ، حديث رقم (٣٧٢١) ، (١٤٣١/٣) .

٢- انظر : الماوردي ، الحاوي ، (١٩٦،١٩٥/٦) .

ابن قدامة ، المغني ، (٤٠٤/٨) ، ط هجر .

٣- انظر : أحمد ، المسند ، (٤٤١،٤٤٠/٦) .

الدارقطني ، سنن الدارقطني ، (١٥٠/٤) .

الألباني ، إرواء الغليل ، (٧٩-٧٦/٦) .

ذكر الألباني خمسة طرق لهذا الحديث ثم قال :

إن جميع طرق هذا الحديث ضعيفة شديدة الضعف ، إلا الطريق الثانية والثالثة والخامسة ، فإن ضعفها يسير ، ولذا فإني أرى أن الحديث بمجموع هذه الطرق الثلاثة يرتقي إلى درجة الحسن ، وسائر الطرق إن لم ترده قوة لم تضره) . إرواء الغليل ، (٧٩/٦) .

٤- سمارة ، محمد ، أحكام التركات والمواريث في الأموال والأراضي ، الدار العلمية الدولية ، عمان - الأردن ، (٢٠٠٢م) ، ص (٢٨٤) .

٥- الكاساني ، البدائع ، (٣٧٠/٧) .

ثانياً : أدلة القول الثاني .

١- قول الرسول ﷺ لسعد رضي الله عنه في الحديث الذي رواه البخاري : ((...
الثالث والثالث كثير)) (١).

وجه الدلالة : أن الزيادة في الوصية عن الثالث ، زيادة على ما حدده الشارع ، فهو
تعد لحدود الله سبحانه وتعالى ، وهذا أمر غير جائز . وكذلك فإن الرسول ﷺ منع
سعداً رضي الله عنه من الزيادة على الثالث رغم أنه ليس لسعد إلا وارث واحد هي
ابنته ، ولم يستثن صورة الإجازة ، فدل ذلك على عدم الصحة حتى لو أجازها
الورثة . (٢)

٢- ما رواه مسلم في صحيحه من حديث عمران بن الحصين في الرجل الذي أعتق
سنة مملوكين له عند موته ، لم يكن له مال غيرهم ، فدعا بهم رسول الله ﷺ فجزأهم
أثلاثاً ثم أقرع بينهم ، فأعتق اثنين وأرق أربعة)) (٣).

وجه الدلالة : أن رسول الله ﷺ قد أجاز تصرف الموصي في الثالث فقط ، وهو
اثنان من ستة ، ورد الأربعة إلى ملكه ، فدل ذلك على أن الوصية بما زاد على
الثالث باطلة ، ولو أجازها الورثة ، لأنه لم ينقل أن رسول الله ﷺ قد راجع الورثة ،
فدل ذلك على المنع مطلقاً . (٤)

٣- قول ابن عباس رضي الله عنه : ((لو غصّ الناس إلى الربع)) لأن رسول الله
ﷺ قال : ((الثالث والثالث كثير أو كبير)) . (٥)

١- سبق تخريجه صفحة (١٠٨) .

٢- انظر : ابن حزم ، المحلى ، (٣٥٧/٨) ، ط دار الكتب العلمية .

ابن حجر ، فتح الباري ، (٣٧٣/٥) .

أبو البصل ، عبدالناصر موسى ، أحكام التركات في الفقه والقانون ، مؤسسة حمادة للخدمات والدراسات
الجامعية ، إربد- الاردن ، ط ١ ، ص (١٠٥، ١٠٦) .

٣- مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب الأيمان ، باب من أعتق شركاء له في عبد ، حديث رقم (١٦٦٨) ، (١٢٨٨/٣) .

٤- انظر : النووي ، شرح صحيح مسلم ، (١٤٠/١١) .

ابن حجر ، فتح الباري ، (٣٧٣/٥) .

٥- البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب الوصايا ، باب الوصية بالثالث ، حديث رقم (٢٥٩٢) ، (١٠٠٧/٣) .

وجه الدلالة : دل الأثر على أن الأفضل والأولى نقصان الوصية عن الثلث ، أما الزيادة عليها فلا . (١)

المناقشة والترجيح :

بعد عرض أدلة كل قول ، يميل الباحث إلى ترجيح القول الثاني ، القائل بعدم جواز الوصية بالزيادة على الثلث ، وذلك للأسباب التالية :

١- قوة أدلة القول الثاني ، ومنها حديث الرجل الذي أعتق ستة مملوكين حيث إنه نص في المسألة .

٢- أن العلة في حديث سعد - من أدلة القول الأول - لا تصلح لأن تكون سببا في جواز زيادة الوصية على الثلث ؛ لأنه لو كان كذلك ، لجاز للموصي الذي له ورثة أغنياء أن يوصي بكل ماله ، ولم يقل أحد بذلك . (٢)

٣- أن الإنسان محدود التصرف في ماله من قبل الشرع ، فلا يحق لأحد أن يتجاوز هذه الحدود ، ومن وصّى بالزيادة على الثلث فقد تجاوز الحدود . (٣)

الفرع الثاني : أن لا يكون للموصي وارث .

اختلف الفقهاء في الوصية بالزيادة على الثلث إذا لم يكن للموصي وارث على قولين .

القول الأول : تجوز الوصية بالزيادة على الثلث إذا لم يكن للموصي ورثة حتى لو وصّى بجميع ماله .

وذهب إلى ذلك الحنفية (٤) والحنابلة (٥) في الراجح عندهم .

١- ابن حجر ، فتح الباري ، (٣٧١/٥) .

٢- انظر : ابن حزم ، المحلى ، (٣٦٠،٣٥٩/٨) .

المأوردي ، الحاوي ، (١٩٦/٨) .

٣- نفس المرجعين السابقين .

٤- الكاساني ، بدائع الصنائع ، (٣٧٠/٧) .

٥- ابن قدامة ، المغني ، (٥١٦/٨) ، ط هجر .

القول الثاني : عدم جواز الوصية بالزيادة على الثلث مطلقا .
وذهب إلى ذلك المالكية (١) والشافعية (٢).

أدلة القولين :

أولاً: أدلة القول الأول :

١- عن ابن مسعود رضي الله عنه ، أنه قال : ((إنكم من أخرى (٣) حي بالكوفة ان يموت أحدكم فلا يدع عسبة ولا رحما ، فلا يمنعه إذا كان ذلك أن يضع ماله في الفقراء والمساكين)) (٤).

ويفهم من الأثر، أنه يدل دلالة صريحة على جواز الوصية بكل المال لمن ليس له وارث.

٢- ان المانع من الوصية بالزيادة على الثلث كان لحق الورثة ؛ ولأنه ليس للموصي ورثة ، لم يتعلق بالمال حق لأحد ، فتنفذ الوصية بكل المال (٥).

١- الدسوقي ، حاشية الدسوقي ، (٤٩٢/٦) وما بعدها .

٢- انظر : الماوردي ، الحاوي ، (١٩٥/٨) . الشربيني ، مغني المحتاج ، (٤٧/٣) .

٣- أخرى : أي أجدر ، الرازي ، مختار الصحاح ، (٥٦/١) .

٤- انظر : الطبراني ، سليمان بن أحمد بن أيوب ، المعجم الكبير ، تحقيق حمدي بن عبد الحميد السلفي ، مكتبة دار العلوم ، الموصل ، ط ٢ ، (١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م) ، حديث رقم (٩٧٢٣) ، (٣٤٧/٩) .
الصنعاني ، مصنف عبدالرزاق ، (٦٨/٩) .

الهيتمي ، علي بن أبي بكر ، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، دار الريان للتراث ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، بيروت (١٤٠٧ هـ) ، كتاب الوصايا ، باب استحباب الوصية بأكثر من الثلث لمن لا وارث له ، وقال رجاله رجال الصحيح ، (٢١٢/٢) .

٥- انظر : السرخسي ، المبسوط ، مج ١٥ ، (١٩، ١٨/٢٩) .

ابن حزم ، المحلى ، (٣٥٧/٨) وما بعدها ، ط دار الكتب العلمية .

ابن قدامة ، المغني ، (٥١٧، ٥١٦/٨) ، ط هجر .

ثانياً : أدلة القول الثاني .

١- إن الذي يتوفى وليس له وارث ، فماله يصبح حقاً لبيت مال المسلمين ، لقول الرسول ﷺ : ((من ترك مالا فلورثته وأنا وارث من لا وارث له أعقل عنه وأرثه)) (١).

وجه الدلالة : أن الرسول ﷺ لا يرث شيئاً لنفسه ، وإنما هو لبيت مال المسلمين ، ولا حق لغير بيت المال فيه (٢) . وهذا نص في المسألة.

٢- إن الزائد في الوصية عن الثلث - إذا صح - بحاجة إلى أن يجيزه الورثة ، والورثة هنا جميع المسلمين ، ولا يمكن ذلك ، ولا أحد يجيز عنهم ، فلا تنفذ (٣).

المناقشة والترجيح :

بعد عرض أدلة كل قول ، يميل الباحث إلى القول الثاني وهو عدم جواز الزيادة على الثلث إذا لم يكن للمتوفى ورثة ؛ وذلك للأمور التالية :

١- أدلة القول الثاني ؛ حيث إن أصحابه استدلوا بحديث الرسول ﷺ ، بينما استدل أصحاب القول الأول بأثر عن ابن مسعود ، والاستدلال بالحديث مقدم على الأثر .

٢- أن النبي ﷺ يرث مال المتوفى بصفته ولي أمر المسلمين .

٣- إن المال الذي تركه المتوفى ممن ليس له ورثة تعلق به حق جميع المسلمين ، ولا أحد يجيز عنهم حتى لو كان خليفتهم .

١- انظر ، ابن ماجه ، محمد بن يزيد ، سنن ابن ماجه ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، حديث رقم (٢٦٣٣) ، (٢٧١/٣) .

الألباني ، إرواء الغليل ، (١٣٨/٦-١٤١) ، وقال فيه : الحديث صحيح بلا ريب .
وورد بألفاظ متقاربة عند مسلم ، كتاب الوصية ، باب من ترك مالا فلورثته ، (١٢٣٧/٣) .

٢- الماوردي ، الحاوي ، (١٩٥/٨) ، (١٩٦) .

٣- ابن قدامة ، المغني ، (٥١٦/٨) ، (٥١٧) ، ط هجر .

المطلب الثاني : الزيادة في الموصى به .

إذا حصل زيادة في الموصى به ، سواء في حال حياة الموصي أو بعد موته ، فما مصير هذه الزيادة ، هل هي للموصي ؟ أم لورثته من بعده ؟ أم هي للموصى له ؟ أم هي للورثة و الموصى له ؟
صورة المسألة : إذا أوصى إنسان بمزرعة حيوانات ، فتوالدت هذه الحيوانات ، سواء في ذلك قبل موت الموصي أو بعده ، فلمن تؤول هذه الزيادة .
اتفق فقهاء المذاهب الأربعة (١) على أن الوصية لا تثبت للموصى له إلا بشرطين هما :

١- موت الموصي .

٢- قبول الموصى له الوصية إذا كانت لمعين .
وفيما يلي تفصيل المذاهب في هذه المسألة :

أولاً : المذهب الحنفي . (٢)

يرى فقهاء الحنفية أن ما حدث من زيادات بسيطة في الموصى به في حال حياة الموصي مثل : بناء غرفة ، أو ترميم البيت ، هي للموصى له ؛ لأنه مما يتساهل به عرفاً . أما إذا كانت الزيادات واضحة ، ولا يمكن تسليم الموصى به إلا مع الزيادة ، مثل : البناء في الأرض ، أو الغرس ، فهذا يعد رجوعاً من الموصي عن الوصية .

أما الزيادات التي تحصل في الموصى به بعد موت الموصي وقبل قبول الموصى له ، فهي للموصى له إذا قبل الوصية ، وللورثة إذا رد الوصية .

١- المرغيناني ، علي بن أبي بكر بن عبد الجليل ، الهداية شرح البداية ، المكتب الإسلامي ، بيروت - لبنان ، (٢٣٥/٤) . الكاساني ، بدائع الصنائع ، (٣٣١/٧) .

الدسوقي ، حاشية الدسوقي ، (٤٨٦/٦) . الدردير ، الشرح الكبير ، (٤٢٤/٤) .

النووي ، روضة الطالبين ، (١٤٣/٦) . الشربيني ، مغني المحتاج ، (٥٣/٣) .

ابن مفلح ، المبدع ، (١٩/٦) .

٢- السرخسي ، المبسوط ، مج ١٥ ، (١٤،١٣/٢٩) . الكاساني ، بدائع الصنائع ، (٣٨٦/٧) .

قال الكاساني : ((الزوائد الحادثة قبل موت الموصي فلا يملكها الموصى له)) (١). وقال المرغيناني : ((ومن أوصى لرجل بجارية فولدت بعد موت الموصي ، كلاهما يخرجان من الثلث ، فهما للموصى له)) (٢).

ثانيا : المذهب المالكي (٣).

الزيادات الحاصلة في الوصية في حال حياة الموصي هي له ولورثته من بعده ، وليس للموصى له أي حق فيها ؛ لأنها نمت في ملك الموصي .
أما ما حدث من زيادات في الموصى به بعد موت الموصي ، فهناك خلاف في المذهب ، المشهور : أن ما حصل من زيادة في الموصى به إن كانت الزيادة مع الموصى به أقل من ثلث التركة فهي للموصى له ، وإن زادت عن الثلث فهي من جملة مال الموصي ، وليس للموصى له إلا ثلث الزيادة فقط .
قال الدسوقي : ((غلصة الموصى به الحادثة بعد الموت وقبل القبول ، قيل كلها للموصى له ، وقيل كلها للموصي ، وقيل ثلثها فقط ... وهو المشهور)) (٤).

ثالثا : المذهب الشافعي (٥).

الزيادة الحاصلة في الوصية قبل موت الموصي لا حق للموصى له فيها ، ولا تتناولها الوصية .
وأما ما حصل من زيادة بعد موت الموصي وقبل قبول الموصى له ، فهناك خلاف في المذهب ، والأظهر أنها موقوفة ، فإن قبلها الموصى له فهي له ، وإن ردها فهي للورثة .

١- بدائع الصنائع ، (٣٨٦/٧) .

٢- الهداية ، (٢٤٣/٤) .

٣- انظر : الدردير ، الشرح الكبير ، (٤٢٥،٤٢٤/٤) .

الدسوقي ، حاشية الدسوقي ، (٤٨٨-٤٨٦/٦) .

الخرشي ، حاشية الخرشي ، (٤٦٠،٤٥٩/٨) .

٤- حاشية الدسوقي ، (٤٨٨،٤٨٧/٦) .

٥- انظر : النووي ، روضة الطالبين ، (١٤٤،١٤٣/٦) .

الشرييني ، مغني المحتاج ، (٥٤/٣) .

قال السنوي : ((كسب العبد وثمره الشجر ، وسائر زوائد الموصى به إن حصلت قبل موت الموصي فهي له ... وإن حصلت بعده وقبل قبول الموصى لسه ، فهي للموصى له وإن حصلت بعد موته وقبل القبول ، فإن قلنا يملك بالموت فهي للموصى له قبل الوصية أم ردها ... وإن قلنا بالوقف - وهو الأظهر - فهي موقوفة ، فإن قبل فله وإلا فلا)) (١).

رابعاً : المذهب الحنبلي (٢).

لم يجد الباحث - حسب اطلاعه - كلاماً لفقهاء الحنابلة عن الزيادة قبل موت الموصي .

أما الزيادة التي تحصل في الموصى به بعد موت الموصي وقبل قبول الموصى له ، هي من حق الورثة ، وليس للموصى له قبل القبول أي حق في هذه الزيادة ، وما حدث بعد القبول هي حق له ، وهذا ظاهر المذهب .

وذلك لأن الوصية تمليك ، وهذا التمليك يحتاج إلى قبول من الموصى له ، وقبول الوصية شرط من شروط صحة الوصية وانتقال الملك .

قال ابن مفلح : ((وإن قبلها بعد الموت ، ثبت الملك للموصى له حين القبول في الصحيح من المذهب)) (٣).

وقال أيضاً : ((فما حدث قبله أي قبل القبول من نماء منفصل كالولد والثمرة فهو لورثته)) (٤).

الترجيح :

بعد العرض المفصل لأقوال الفقهاء في مسألة الزيادة في عين الموصى به ، يميل الباحث إلى القول بأن ما حصل من زيادة في الموصى به قبل قبول الموصى

١- روضة الطالبين ، (١٤٣/٦، ١٤٤) .

٢- انظر : ابن مفلح ، المبدع ، (٢١/٦، ٢٢) . البهوتي ، كشاف القناع ، (٣٧٨/٦) . ابن قدامة ، المغني ، (٦/٦٦) ، ط دار الفكر .

٣- المبدع ، (٢١/٦) .

٤- المرجع السابق ، (٢٢/٦) .

له ، ليس للموصى له فيها حق ، لأن الفقهاء متفقون على أنه لا يدخل في ملك الإنسان شيء إلا برضاه - عدا الميراث - ، وبناء على ذلك تكون زيادات الموصى به من نصيب الورثة ، وإذا كانت الزيادة لا تنفصل عن الأصل كالبناء يتصلح عليها الورثة مع الموصى له .

المبحث الرابع : الزيادة في أحكام الفرائض

ويشتمل على مطلبين :

- المطلب الأول : العول . (الزيادة في أصل المسألة) .
- المطلب الثاني : الرد . (الزيادة على أنصبة الورثة) .

المبحث الرابع

الزيادة في أحكام الفرائض

من أحكام التشريع الإسلامي الميراث ، فإن الإنسان إذا مات وترك مالا ، فإن هذا المال يؤول إلى ورثته كل حسب فرضه ، وهم : أصوله ، وفروعه ، وزوجته إذا كان المتوفى الزوج ، والزوج إذا كانت الزوجة هي المتوفاه . وهذه الأحكام مفصلة في كتب الفقهاء ، استنادا إلى القران الكريم والسنة النبوية ، وآثار الصحابة رضي الله عنهم .

فإذا توفي إنسان وترك مالا ، فلا بد من تقسيم هذا المال على ورثته ، ولكن إن وجد عند التقسيم أن هذا المال لا يكفي لإعطاء أصحاب الفروض فروضهم ، أو زاد مالا بعد إعطاء أصحاب الفروض فرضهم ، ولا يوجد عاصب يأخذ الباقي ، فما الحكم عندها ؟

هذا ما سيبينه الباحث في هذا المبحث وذلك في مطلبين :

المطلب الأول : العول . (الزيادة في أصل المسألة) .

المطلب الثاني : الرد . (الزيادة على أنصبة الورثة) .

المطلب الأول : العول . (الزيادة في أصل المسألة) .

الفرع الأول : تعريف العول لغة واصطلاحاً .

أولاً : العول لغة : تجاوز الحد ، وعالت الفريضة عولاً ، يعني ارتفع حسابها وزادت سهامها . (١)

ثانياً : العول اصطلاحاً : ذكر الفقهاء تعريفات متقاربة للعول ، واختار الباحث تعريف الماوردي وهو : ((زيادة الفروض في التركة عن جميعها ، فيدخل النقص على الفروض بالحصص)) . (٢)

ومعنى ذلك ؛ أن المال الذي ينقص من حصص أصحاب الفروض يقسم عليهم ، وذلك حسب نصيب كل واحد .

ولا يخرج أصول مسائل الميراث عن ثلاث حالات : (٣)

الحالة الأولى : أن تكون المسألة عادلة ، بأن تساوي سهام الفريضة أصل المسألة .

الحالة الثانية : أن تزيد الفروض - سهام الفريضة - على أصل المسألة ، وهذا الذي يسمى العول ، وهو ما سيبينه الباحث في هذا المطلب .

الحالة الثالثة : أن تزيد التركة على سهام الورثة ، وتسمى هذه بالمسألة القاصرة ، أو الناقصة (الرد) ، وهو ما سيبينه الباحث في المطلب الثاني من هذا المبحث .

١- ابن منظور ، لسان العرب ، (١١/٤٨١، ٤٨٢) .

٢- الموصلي ، الاختيار ، (٢/٥٦٦، ٥٦٧) .

الدردير ، الشرح الكبير ، (٤/٤٧١) .

الماوردي ، الحاوي ، (٨/١٢٩) .

ابن قدامة ، المغني ، (٩/٣٦) ، ط هجر .

٣- السرخسي ، المبسوط ، مج ١٥ ، (٢٩/١٦٠، ١٦١) .

الماوردي ، الحاوي ، (٨/١٢٩) .

ابن قدامة ، المغني ، (٩/٣٥) ، ط هجر .

الفرع الثاني : أول مسألة عالت في الإسلام . (١) .

أول من حكم في مسألة العول هو سيدنا عمر رضي الله عنه ، فقد وقعت في خلافته مسألة ضاق أصلها عن فروضها ، وهي : زوج وأختان ، وقيل زوج وأم وأخت . فقال عمر رضي الله عنه : ((والله ما أدري أيكم قدم الله ولا أيكم أخر الله ، وما أجد في هذا المال شيئا أحسن من أن أقسمه عليكم بالحصص)) . (٢) .

فقضى به وتابعه الصحابة على ذلك ، ولم ينكر عليه أحد إلا ابن عباس رضي الله عنهما ، وذلك بعد وفاة عمر رضي الله عنه ، فسأله رجل عما يصنع بالفريضة ، فقال : ((أدخل النقص على من هو أسوأ حالا وهن البنات ، فإنهن ينقلن من فرض مقدرة إلى فرض غير مقدرة)) . (٣) .

ومثال ذلك : ماتت عن زوج وأختين شقيقتين ، فللزوجة النصف ، وللأختين الثلثان ، فأصل المسألة من (٦) ، فيكون للزوجة (٣) أسهم ، وللأختين (٤) أسهم ، ومجموع ذلك هو (٧) ، وهذا المجموع أكثر من أصل المسألة ، وهو (٦) .

١- انظر : السرخسي ، المبسوط ، مج ١٥ ، (١٦١/٢٩) .

الشربيني ، مغني المحتاج ، (٣٢/٣) .

ابن قدامة ، (١٧٥/٦) ، ط دار الفكر .

٢- البيهقي ، السنن الكبرى ، كتاب الفرائض ، باب العول في الفرائض ، حديث رقم (١٢٢٣٧) ، (٢٥٣/٦) .
الألباني ، إرواء الغليل ، (١٤٥/٦ ، ١٤٦) ، وقال فيه : صحيح على شرط مسلم وقره الذهبي .

٣- الحاكم ، المستدرک على الصحيحين ، حديث رقم (٧٩٨٥) ، (٢٧٨/٤) .

الفرع الثالث : مشروعية العول .

نظرا لكون مسألة العول لا نص فيها من القرآن أو السنة النبوية ، ولم تحدث
الا في عصر عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، اختلف الصحابة في هذه المسألة
على قولين :

القول الأول : جواز العول في مسائل الميراث .

وذهب إلى ذلك جمهور الصحابة وعلى رأسهم عمر وعلي وابن مسعود (١) ، ومن
الفقهاء : الحنفية (٢) والمالكية (٣) والشافعية (٤) والحنابلة (٥).

القول الثاني : عدم جواز العول .

وذهب إلى ذلك : عبدالله بن عباس وعطاء بن رباح (٦) ، وأخذ برأيهم ابن حزم
الظاهري (٧).

أدلة الأقوال :

أولاً : أدلة القول الأول :

١- أن الله سبحانه وتعالى قدر الفروض في كتابه العزيز وسنة رسول الله ﷺ ،
فلأخست النصف ، وللزوج النصف ، وللاختين من الأم الثلث ... وهكذا ، في بقية
أصحاب الفروض ، وإذا كان الأمر كذلك ، فلا يجوز إعطاء بعضهم دون الآخر
بالرأي والتحكم ، ولا يمكن الوفاء بها جميعا ، فوجب أن يتساووا بالنقص على قدر
حصصهم (٨).

١- ابن قدامة ، المغني ، (١٧٤/٦) ، ط دار الفكر .

٢- انظر : الموصلي ، الاختيار ، (٥٦٧،٥٦٦/٥) . ابن عابدين ، حاشية ابن عابدين ، (٧٨٧،٧٨٦/٦) .

٣- العدوي ، حاشية العدوي ، (٤٩٢/٢) ، ط دار الفكر .

الدردير ، الشرح الصغير ، (٦٤٥/٤) .

٤- المناوردي ، الحاوي ، (١٢٩/٨) .

الشربيني ، مغني المحتاج ، (٣٢/٣) .

٥- ابن قدامة ، المغني ، (١٧٤/٦) ، ط دار الفكر .

٦- المرجع السابق ، (١٧٦،١٧٥/٦) .

٧- ابن حزم ، المحلى ، (٢٧٧/٨) .

٨- انظر : السرخسي ، المبسوط ، مج ١٥ ، (١٦١/٢٩) .

ابن قدامة ، المغني ، (١٧٥/٦) ، ط دار الفكر .

٢- قول عمر رضي الله عنه لما تدافعت عليه الفرائض : ((والله لا أدري كيف أصنع بكم ؟ والله ما أدري أيكم قدم الله ولا أيكم آخر ؟ وما أجد في هذا المال شيئاً أحسن من أن أقسمه عليكم بالحصص)) (١).

وجه الدلالة : أن عمر رضي الله عنه قد حكم بالعول على مسمع من كبار الصحابة ، ولم يخالفه أحدٌ منهم في حال حياته ، فكان إجماعاً (٢).

٣- القياس على الديون التي تضيق التركة عن الوفاء بها ، فإن التركة تقسم على أصحاب الديون على حسب نسبة دينه (٣).
ثانياً : أدلة القول الثاني .

١- قول عمر رضي الله عنه : ((والله لا أدري أيكم قدم الله ...)) (٤).
وجه الدلالة : أن عمر رضي الله عنه قد صرح بأنه لا يعرف من قدم الله سبحانه وتعالى ممن آخر ، وعرف ذلك غيره من الصحابة كابن عباس رضي الله عنهم أجمعين (٥).

٢- أن الله سبحانه وتعالى قد جعل لبعض الورثة فرضاً في حال ، مثل : الأخوات والبنات ، والباقي في حالة أخرى ، فهذا هو الذي أخره الله ، والمقدم هو من له فرض ثابت ومقدر (٦).

٣- مخالفة ابن عباس لعمر رضي الله عنهما بعد وفاته ، فقيل له : ما لك لم تقل هذا لعمر ؟ فقال : كان رجلاً مهلباً فهبته (٧).

١- سبق تخريجه ، ص (١٢٠) .

٢- انظر : السرخسي ، المبسوط ، مج ١٥ ، (١٦١/٢٩) .

الماوردي ، الحاوي ، (١٢٩٩/٨) .

ابن قدامة ، المغني ، (١٧٥/٦) ، ط دار الفكر .

٣- نفس المراجع السابقة .

٤- سبق تخريجه ص (١٢٠) .

٥- انظر : الماوردي ، الحاوي ، (١٢٩/٨) .

ابن قدامة ، المغني ، (١٧٥/٦) ، ط دار الفكر .

٦- ابن حزم ، المحلى ، (٢٧٩/٨) .

٧- أبو البصل ، أحكام التركات في الفقه والقانون ، ص (٢١٥) . ولم يعثر الباحث على تخريج لهذا الأثر حسب اطلاعه .

٣- أن المال إذا اتسع لجميع أصحاب الفروض ، فإن الله سبحانه وتعالى قد جعل لهم ذلك ، وإذا لم يبق من المال بعد توريث أصحاب الفروض شيء ، فإن الله سبحانه وتعالى لم يجعل لمن يرث في حال والباقي في حال أخرى نصيباً في هذا المال . (١)

المناقشة والترجيح :

أولاً : المناقشة .

- رد أصحاب القول الأول - وهم الجمهور - على القول الثاني بما يلي : (٢)
- ١- أن ضيق المال عن أصحاب الفروض يكون ذلك مع عدم العول ، أما مع وجود العول يأخذ كل وارث نصيبه .
 - ٢- إن جميع أصحاب الفروض مقدمون ، وذلك لأمرين :
 - أن فرض جميعهم مقدر من الله تعالى ، وما قالوه هو إبطال لهذا التقدير .
 - أن العول لا يحجب بعضهم بعضاً .

ردود ابن حزم على الجمهور : (٣)

- ١- أن قول عمر رضي الله عنه كان بالاجتهاد ، وقد صرح بأنه لم يعرف الذي قدمه الله سبحانه وتعالى على الذي أخره ، وعرف ذلك ابن عباس ، ومن غاب عنه الحكم ليس بحجة على من عرفه .
- ٢- لا يحق لأحد أن ينقص من فريضة أحد إلا بنص ، والعول إنقاص من أنصبة أصحاب الفروض .
- ٣- أن الإجماع الذي ادعاه ابن قدامة منتف بمخالفة ابن عباس .

١- ابن حزم ، المحلى ، (٢٧٩/٨) .

٢- انظر : الماوردي ، الحاوي ، (١٣١/٨) .

٣- ابن حزم ، المحلى ، (٢٦٤، ٢٦٥/٩) ، ط دار الأفاق الجديدة .

ثانيا : الترجيح :

من خلال عرض أقوال الفقهاء في مسألة العول ، وبما رد بعضهم على بعض ،
يميل الباحث إلى القول الأول القائل بالعول ، وذلك للأسباب التالية :

١- أن مسألة العول لا نص فيها - كما ذكرنا سابقا- وما لا نص فيه يرجع فيه إلى
الإجماع ، ثم القياس ، والصحابة في عهد عمر رضي الله عنهم أجمعوا على العول
، وما عرف مخالف لهم إلا ابن عباس وذلك بعد موت عمر رضي الله عنهم
أجمعين .

٢- أن الأسلم في مسائل الزيادة في أنصبة الورثة ، هو العول ، وغير ذلك يؤدي
إلى حجب أحد الورثة ، وهذا مخالف للنصوص الصريحة بتوريثه .

٣- قوة أدلة القول الأول من حيث العمل بجميع نصوص الميراث ، وعدم تعطيل
نص منها .

قال ابن قدامة : ((ولا نعلم اليوم قائلًا بمذهب ابن عباس ، ولا نعلم خلافاً

بين فقهاء الأمصار في القول بالعول بحمد الله ومنه)) (١) .

١- ابن قدامة ، المغني ، (١٧٥/٦) ، ط دار الفكر .

المطلب الثاني : الرد . (الزيادة على أنصبة الورثة) .

تعريف الرد لغةً واصطلاحاً .

الرد لغةً : رجع الشيء ، نقول رددت الشيء أردته رداً . (١)

واصطلاحاً : اختلفت عبارات الفقهاء في تعريف الرد ، وكلها تدور حول معنى واحد هو : أن تعجز سهام الفريضة عن استيعاب جميع التركة ولا عصبية يأخذ الباقي (٢) .

ومعنى ذلك : أن هناك مالا يبقى بعد توزيع أنصبة الورثة ، ومثال ذلك : مات رجل وترك بنتين فقط ، فيرثان ثلثا التركة ، ويكون أصل المسألة ثلاثة ، فيبقى سهم واحد ، فما العمل في هذا المال ؟ أيرد على الورثة ؟ أم يرد على بيت مال المسلمين ؟

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على قولين :

القول الأول : ان الزائد يرد على كل الورثة ، وذلك بقدر فروضهم ، ولا يرد شيء منه على الزوجين ، الا رواية عن عثمان رضي الله عنه ومتأخري الحنفية فإنهم يرون الرد عليهما كذلك .

والى ذلك ذهب عمر وعلي وابن مسعود رضي الله عنهم (٣) ، ومن الفقهاء الحنفية (٤) والحنابلة (٥) .

القول الثاني : ان الزائد يرد على بيت مال المسلمين .

وذهب إلى ذلك المالكية (٦)

١- ابن فارس ، معجم مقاييس اللغة ، (٣٨٦/٢) .

٢- انظر : الموصلي ، الاختيار ، (٥٧٠،٥٦٩/٢) .

الماوردي ، الحاوي ، (٧٦/٨) .

ابن قدامة ، الكافي ، (٥٤٣/٢) .

٣- ابن قدامة ، المغني ، (١٨٥/٦) ، ط دار الفكر .

٤- ابن عابدين ، حاشية ابن عابدين ، (٧٨٨،٧٨٧/٦) .

٥- ابن قدامة ، المغني ، (١٨٥/٦) ، ط دار الفكر .

٦- الحطاب ، مواهب الجليل ، (٥٩٢/٨) .

أدلة الأقوال :

أولاً : أدلة القول الأول .

- ١- قال تعالى : ((وَأُولُوا الْأَرْحَامَ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ)) (٣). وجه الدلالة : أن أصحاب الفروض هم أقارب المتوفى ، ويدخلون في مسمى ذوي الأرحام ، فيقدمون على جميع المسلمين الذين يمثلهم بيت المال (٤).
- ٢- ما رواه مسلم في صحيحه من حديث عبدالله بن بريدة عن أبيه أنه قال : بينما أنا جالس عند رسول الله ﷺ إذ أتته امرأة فقالت : إني تصدقت على أُمي بجارية وأنها ماتت ، فقال : ((وجب أجرك وردّها عليك الميراث)) (٥). وجه الدلالة : أن رسول الله ﷺ بين أن هذه المرأة رد إليها الجارية ، فهو ظاهر على إجازة الرد (٦).
- ٣- ما رواه البخاري من حديث سعد : ((... إنه لا يرثني إلا ابنتي ، أفأوصي بجميع مالي ؟ قال : لا ، ... إلى قوله : الثلث والثلث كثير)) (٧). وجه الدلالة : أن سعداً لم يكن له وارث إلا ابنته ، ولو لم تستحق البنت كل التركة ، لأجاز الرسول ﷺ لسعد الوصية بأكثر من الثلث (٨).
- ٤- ما رواه الحاكم من حديث الرسول ﷺ : ((أن المرأة تحوز ثلاثة موارِيث ،

١- الماوردي ، الحاوي ، (٧٦/٨) .

٢- ابن حزم ، المحلى ، (٣٤٨/٨) .

٣- سورة الأنفال ، من الآية (٧٥) .

٤- الماوردي ، الحاوي ، (٧٦/٨) .

٥- مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب الصيام ، باب قضاء الصيام عن الميت ، حديث رقم (١١٤٩) ، (٨٠٥/٢) .

٦- سمارة ، أحكام التركات والموارِيث ، ص(٢٣١) .

٧- سبق تخريجه ص(١٠٨) .

٨- السرخسي ، المبسوط ، مج ١٥ ، (١٩٥/٢٩) .

عتيقها ، ولقيطها ، وولدها الذي لاعنت عنه)) (١).
 وجه الدلالة : أن المرأة تنفرد بميراث ولدها الذي نفى ولده من أبيه باللعان ، فكذلك
 تحوز ميراث من أعتقته ، ولا يكون ذلك إلا بالرد (٢).
 ٥- القياس على العول ، فالمسألة التي تعول ، يتحمل كل صاحب فرض فيها نقصا
 من ميراثه بنسبة سهمه ، وكذلك عند حدوث العكس ، فإن أي زيادة في التركة عن
 أصحاب الفروض وليس هناك عاصب ، توزع الزيادة عليهم بنسبة ميراث كل واحد
 منهم (٣).

ثانيا : أدلة القول الثاني .

١- قوله تعالى : ((يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنَّ امْرَأَتَكَ لَأَنَّ لَكَ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ)) (٤).
 وجه الدلالة : أن آيات الميراث - ومنها هذه الآية - حددت أصحاب الفروض ،
 والزيادة على هذه الفروض مخالفة لنص القرآن ، وأن الآية السابقة قد أعطت
 الأخت النصف من غير أن تفرق بين أن يكون للميت وارث آخر أم لا يكون ؟ (٥).
 ٢- ما رواه الترمذي عن عمرو بن خارجة قال : قال رسول الله ﷺ : ((إن الله قد
 أعطى كل ذي حق حقه ، ألا لا وصية لوارث)) (٦).

١- الحاكم ، المستدرک علی الصحیحین ، حدیث رقم (٧٩٨٦) ، (٣٧٨/٤) . وقال فيه : هذا صحيح الإسناد
 ولم يخرجاه ووافقه الذهبي .

وقال الشوكاني : في إسناده عمر بن ربيعة التغلبي ، قال البخاري : فيه نظر .

وقال الخطابي : هذا الحديث غير ثابت عند أهل النقل ، الألباني ، إرواء الغليل ، (١٨٥/٦) .

وقال السترمذي ، هذا حديث حسن غريب لا يعرف إلا من هذا الوجه ، سنن الترمذي ، باب ما جاء ما يرث
 النساء من الولاء ، (٤٢٩/٤) .

٢- السرخسي ، المبسوط ، مج ١٥ ، (١٩٥/٢٩) .

٣- الماوردي ، الحاوي ، (٧٧/٨) .

٤- سورة النساء ، من الآية (١٧٦) .

٥- الشافعي ، الأم ، (٩٩/٤) .

٦- السترمذي ، سنن الترمذي ، كتاب الوصايا ، باب ما جاء لا وصية لوارث ، حدیث رقم (٢١٢١) ، (٤/٤٣٤) ، وقال فيه : حديث حسن صحيح .

وجه الدلالة : أن الله سبحانه قدر المواريث وحددها ، وبين نصيب كل وارث ، والزيادة على أنصبة أصحاب الفروض بالرد خروج عن هذا التقدير ، وهذا أمر غير جائز إلا بدليل ولا دليل على ذلك . (١)

٣- أن الرد نوع من الفرض في الميراث ، لأنه زيادة في نصيب الورثة ، وتقدير الفروض ثبت بالكتاب والسنة ، والزيادة عليها تجاوز على ما حدده الله ورسوله ، قال تعالى : ((وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَاراً خَالِداً فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ)) (٢) . والزيادة في الفروض تعد ، وهو ممنوع بنص الآية . (٣)

المناقشة والترحيج :

أولاً : المناقشة :

رد أصحاب القول الأول على القول الثاني بما يلي :

١- أن الآية التي استدلت بها أصحاب القول الأول ليست في موضعها ، فموضوعها هو التوارث بالهجرة والمؤاخاة ، وهما نوعان من أنواع الميراث كان يعمل بهما قبل نزول آيات المواريث . (٤)

٢- أن حديث المرأة التي تصدقت على أمها بجارية لا علاقة له ألبته بمسألة الرد ، وغاية ما يفيد أن المرأة أخذت الجارية من ضمن ميراثها ، وليس في الحديث ما يشير إلى أنها انفردت بجميع الميراث . (٥)

٣- أن حديث سعد رضي الله عنه ليس فيه أي دلالة على أن ميراثه لابنته بالرد ، وغاية ما يفيد أنه منع الوصية بأكثر من الثلث . (٦)

٤- أن حديث المرأة التي تحوز ميراث عتيقها ولقيطها ... مختلف في تصحيحه ، فلا يحتج به .

١- الماوردي ، الحاوي ، (٧٧/٨) .

٢- سورة النساء ، الآية (١٤) .

٣- السرخسي ، المبسوط ، مج ١٥ ، (١٩٤، ١٩٣/٢٩) .

٤- الجصاص ، أحكام القرآن ، (٧٥/٣) .

٥- الشافعي ، الأم ، (١٠٠/٤) .

٦- نفس المرجع .

ثانيا : الترجيح :

- وبعد هذه المناقشة يميل الباحث إلى القول الثاني ، الذي يرى أن ما بقي من التركة إذا لم يكن هناك عاصب يرد إلى بيت المال ، وذلك للأسباب التالية :
- ١- عدم وجود دليل صريح واضح يوجب الرد على الورثة مباشرة ، وكل الأدلة التي استدلو بها رد عليها ، وهي ليست في بابها .
 - ٢- أن الزيادة على فرض أي وارث لا تثبت إلا بدليل ، ولا دليل على ذلك .
 - ٣- أن الميراث ثبت على غير القياس ، وما كان كذلك فلا يقاس عليه ، ويقتصر على مورد النص .

المبحث الخامس : مسائل متفرقة في الزيادة

ويشتمل على مطلبين :

المطلب الأول : الزيادة في تأديب الزوجة عن الحد المذكور في آية النشوز .

المطلب الثاني : الزيادة في مدة الحداد .

المبحث الخامس

مسائل متفرقة في الزيادة

سيُتحدث الباحث في هذا المبحث عن مسألتين : الأولى ، مسألة عصيان الزوجة لزوجها ، وطريقة علاج هذا العصيان في الشرع ، فقد رتب الشارع الحكيم لذلك طريقاً لإصلاح الزوجة وهو : الوعظ ثم الهجر في المضجع ، ثم الضرب . وسيقوم الباحث بالنظر في هذه المسألة من حيث مدة الهجر للزوجة ، والزيادة على ما قرره الشرع من ضرب الزوجة .

أما المسألة الثانية فهي الحداد والزيادة في مدته ، سواء كان ذلك على الزوج أم على غيره .

وذلك في مطلبين :

المطلب الأول : الزيادة في تأديب الزوجة عن الحد المذكور في آية النشوز .

المطلب الثاني : الزيادة في مدة الحداد .

المطلب الأول : الزيادة في تأديب الزوجة عن الحد المذكور في آية النشوز .

قال تعالى : ((وَاللَّائِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا)) . (١)

ففي هذه الآية الكريمة بين الله سبحانه وتعالى طرق تأديب الزوجة إذا حصل منها نشوز ، كأن تمتنع عن طاعته ، أو تخرج من بيته من غير إذنه (٢) ... ، على عدة مراحل ، وهذه المراحل هي :

أولاً : الوعظ والإرشاد ، ويكون تارة بالكلام الرقيق اللين ، كأن يقول لها : كوني من الصالحات القانتات الحافظات للغيب ، ولا تكوني من كذا وكذا ... وتارة بالترهيب من عذاب الله عز وجل ، بأن يقول لها : احذري عذاب الله سبحانه وتعالى ، واتقي سخط الجبار ، وغضب خالق الجنة والنار ... وهكذا .

ولا ينتقل إلى الطريق الثاني إلا بعد اليأس من الترغيب والترهيب . (٣)

ثانياً : الهجر في المضجع :

ويكون ذلك إذا تكرر نشوزها - كما ذكرنا سابقاً في معنى النشوز - (٤) .

والهجر مأخوذه من البعد ، يقال هجرت الشيء : أي تركته . (٥)

١- سورة النساء ، من الآية (٣٤) .

٢- انظر : القرطبي ، تفسير القرطبي ، (١٧٠/٥ ، ١٧١) . الطبري ، تفسير الطبري ، (٦٢/٥) .

الكاساني ، بدائع الصنائع ، (٣٣٤/٢) .

الشربيني ، مغني المحتاج ، (٢٥٩/٣) .

ابن قدامة ، المغني ، (٢٥٩/١٠) ، ط هجر .

٣- انظر : المراجع السابقة نفسها .

٤- انظر : الجصاص أحكام القرآن ، (١٤٩/٣) . القرطبي ، تفسير القرطبي ، (١٧٠/٥ ، ١٧١) .

الكاساني ، بدائع الصنائع ، (٣٣٤/٢) .

الشربيني ، مغني المحتاج ، (٢٥٩/٣) .

ابن قدامة ، المغني ، (٢٥٩/١٠) ، ط هجر .

٥- ابن منظور ، لسان العرب ، مادة هجر ، (٢٥١/٥) .

وفي الاصطلاح : ترك الدخول على الزوجات ومضاجعتهن ، ويأتي كذلك بمعنى ترك الكلام . (١).

وينبغي على هذا الكلام مسألة وهي : ما هي مدة الهجر المقصود في الآية ؟ ورد في ذلك نصان عن رسول الله ﷺ :

الأول : ما رواه مسلم في صحيحه من حديث ابن عمر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : ((لا يحل للمؤمن أن يهجر أخاه فوق ثلاثة أيام)) . (٢)

والثاني : ما رواه البخاري في صحيحه من حديث عبد الله بن عباس ، رضي الله عنهما في قصة إفشاء حفصة السر لعائشة رضي الله عنها ، ومعاتبه الله سبحانه وتعالى له ؛ أنه هجر أزواجه شهرا ، حيث قال ﷺ : ((ما أنا بداخل عليهن شهرا)) . (٣).

والتوفيق بين هذين النصين فيما يلي :

إن نص الحديث الأول يفيد حرمة هجر المسلم لأخيه المسلم فوق ثلاثة أيام ، وهو نص عام يشمل كل المسلمين ، حتى الزوج مع زوجته ، فيحمل هذا على عدم وجود عذر شرعي ، أما إذا وجد عذر شرعي لهذا الهجر ؛ كأن يكون المهجور مبتدعا ، أو فاسقا ، أو تكون الزوجة ناشزا ، فعندها يجوز الهجر فوق ثلاثة أيام ، كما فعل النبي ﷺ مع نسائه رضي الله عنهن ، وهذا ما يفيد النص الثاني . (٤) ولا يجوز الهجر أكثر من شهر ، وذلك لفعل النبي ﷺ .

١- انظر الكاساني ، بدائع الصنائع ، (٣٣٤/٢) .

ابن قدامة ، المغني ، (٢٥٩/١٠) ، ط هجر .

٢- مسلم ، صحيح مسلم ، كتاب البر والصلة والآداب ، باب تحريم الهجر فوق ثلاثة أيام ، حديث رقم (٢٥٦١) ، (١٩٨٤/٤) .

٣- البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب النكاح ، باب موعظة الرجل ابنته لحال زوجها ، حديث رقم (٤٨٩٥) ، (١٩٩١/٥) .

٤- انظر : القسطلاني ، أحمد بن محمد ، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري ، ضبطه وصححه محمد عبد العزيز الخالدي ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، (١٤١٦هـ - ١٩٩٦م) ، (٤٩٤/١١) .
النووي ، روضة الطالبين ، (٣٦٧/٧) .

قال القرطبي : ((وهذا الهجر غايته شهر ، كما فعل النبي ﷺ حيث أَسْرَ إلى حفصة فأفشته إلى عائشة)) (١). وبهذا يحصل التوفيق بين النصين ، إذ يستحيل ورود حديثين عن النبي ﷺ صحيحين متعارضين .

ثالثاً : الضرب :

وينستقل الزوج إلى هذا العلاج بعد أن يبأس الزوج من استجابة زوجته له بالوعظ والهجر .

ويتصف هذا الضرب بأن لا يكون مبرحاً ، أي لا يكون شديداً مؤدياً إلى تلف عضو من أعضاء الزوجة أو هلاكها ، أو إلحاق أذى كبيراً بها (٢). قال الدردير : ((وإن لم يفد الهجر ضربها ضرباً غير مبرح ، ولا يجوز الضرب المبرح ، وهو الذي يكسر عظماً أو يشين لحماً)) (٣). وقال القرطبي : ((والضرب في الآية هو ضرب الأدب غير المبرح ، وهو الذي لا يكسر عظماً ولا يشين جارحة كاللكزة (٤) ونحوها ، فإن المقصود منه الصلاح لا غير)) (٥).

وهنا تتفرع مسألة وهي : ما عدد الضربات التي أباحها الشرع للزوج بضرب زوجته ، وهل يجوز الزيادة عليها ؟

إن ضرب الزوجة نوع من التعزير ، وقد حدد النبي ﷺ ذلك بما لا يزيد الضرب بالسوط في غير الحد عن عشرة أسواط ، كما رواه البخاري في صحيحه

١- تفسير القرطبي ، (١٧٢/٥) .

٢- انظر : القرطبي ، تفسير القرطبي ، (١٧٢/٥) .

ابن حجر ، فتح الباري ، (٣٠٣/٩) .

النووي ، روضة الطالبين ، (٣٦٨/٧) .

ابن قدامة ، المغني ، (٢٦٠/١٠) ، ط هجر .

٣- الشرح الصغير ، (٥١٢،٥١١/٢) .

٤- اللكزة : الدفع في الصدر بالكف . ابن منظور ، لسان العرب ، (٤٠٦/٥) .

٥- القرطبي ، تفسير القرطبي ، (١٧٢/٥) .

عن أبي بردة رضي الله عنه قال : كان النبي ﷺ يقول : ((لا يجلد فوق عشر جلدات إلا في حد من حدود الله)) (١).

وجه الدلالة : أن الحديث يدل صراحة على عدم الزيادة على عشر جلدات في التعزير ، والذي منه تأديب الزوجة (٢).

قال ابن قدامة : ((ولا يزيد في ضربها على عشرة أسواط)) (٣). ولكن إذا حصل من الزوج تجاوز الحد ، فضرب ضرباً مبرحاً ، أو زاد على عشرة أسواط ، مما أدى إلى الإتلاف ، أو كسر العظم ، فما الحكم ؟

للزوجة أن تخاصمه ، ويضمن الزوج ما أتلف ووجب عليه الغرم . ولا يجوز له الزيادة على العشرة أسواط سواء أتلف أم لم يتلف ، لأن الضرب للزوجة نوع من التعزير ، والحديث نص صراحة على عدم جواز الضرب فوق عشرة أسواط في غير حدود الله تعالى (٤).

قال القرطبي : ((والضرب في هذه الآية هو الضرب غير المبرح ، وهو الذي لا يكسر عظماً... فلا جرم إذا أدى إلى الهلاك وجب الضمان)) (٥). وذلك لأنه تجاوز الحد ، ومن تجاوز الحد فعليه الغرم . ويحصل ذلك إما بالتراضي أو بالنقاضي .

١- البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب الحدود ، باب كم التعزير والأدب ، حديث رقم (٦٨٤٨) ، (٢٥١٢/٦)

٢- انظر : النووي ، روضة الطالبين ، (٣٦٨/٧) .

ابن حجر ، فتح الباري ، (٣٠٣/٩) .

ابن قدامة ، المغني ، (٢٦٠/١٠) ، ط هجر .

٣- المغني ، (٢٦١/١٠) ، ط هجر .

٤- انظر : القرطبي ، تفسير القرطبي ، (١٧٢/٥) .

النووي ، روضة الطالبين ، (٣٦٨/٧) . ابن حجر ، فتح الباري ، (٣٠٣/٩) .

البهوتي ، كشف القناع ، (٢٠٩/٥) . ابن قدامة ، المغني ، (٢٦٠/١٠) ، ط هجر .

٥- القرطبي ، تفسير القرطبي ، (١٧٢/٥) .

المطلب الثاني : الزيادة في مدة الحداد .

الحداد لغة : المنع ، ويأتي بمعنى ثياب المآتم السود . (١)
واصطلاحاً : عرف الفقهاء الحداد بتعريفات متقاربة ، (٢) واختار الباحث
تعريف الموسوعة الفقهية لشموله ، وهو : ((امتناع المرأة من الزينة وما في
معناها مدة مخصوصة ، في أحوال مخصوصة)) . (٣)
وهل لهذا الامتناع مدة محدودة في الشرع لا يحق للزوجة أو غيرها تجاوزها في
الحداد ؟

هذا ما سيبينه الباحث في هذا المطلب في فرعين .

الفرع الأول : مدة الحداد على الزوج .

شرع الإسلام للزوجة الحداد على الزوج مدة أربعة أشهر وعشرة أيام ، لقوله
تعالى : ((وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ
وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا
تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ)) . (٤)

وعلى هذا فلا يجوز للمرأة المتوفى عنها زوجها الزيادة عن المدة المذكورة
في الآية ، وهي أربعة أشهر وعشر ، وذلك للأسباب التالية :

١- أن الآية السابقة ناسخة لقوله تعالى : ((وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا
وَصِيَّةً لِّأَزْوَاجِهِمْ مَّتَاعاً إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ)) . (٥)

١- ابن منظور ، لسان العرب ، مادة حدد ، (١٤٣/٣) .

٢- انظر ، الموصلي ، الاختيار ، (٢٢٥/٢) .

الحطاب ، مواهب الجليل ، (٤٩٣/٥) .

الشريني ، مغني المحتاج ، (٣٩٩/٣) .

الحنبلي ، مرعي بن يوسف ، دليل الطالب ، المكتب الإسلامي ، بيروت - لبنان ، ط ٢ ، (١٣٨٩هـ) ، ص (٢٧٧) .

٣- وزارة الشؤون الإسلامية ، الموسوعة الفقهية ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، الكويت ، ط ٢ ،
مصطلح احداد ، (١٠٤/٢) .

٤- سورة البقرة ، الآية (٢٣٤) .

٥- سورة البقرة ، من الآية (٢٤٠) .

على قول عامة المفسرين (١).

٢- ما رواه البخاري في صحيحه عن أم حبيبة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال : ((لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد فوق ثلاثة أيام إلا على زوجها أربعة اشهر وعشرا)) (٢).

٣- ما رواه البخاري في صحيحه عن أم سلمة رضي الله عنها قالت : جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت يا رسول الله : إن ابنتي توفي عنها زوجها وقد اشتكت عينها ، أفنكحها ؟ فقال ﷺ : لا ، مرتين أو ثلاث ، كل ذلك يقول لا ، ثم قال رسول الله ﷺ : إنما هي أربعة اشهر وعشر ...)) (٣).

الفرع الثاني : مدة الإحداد على غير الزوج .

حدد الشرع الحكيم الحداد على غير الزوج بثلاثة أيام فقط ، ولم يجز الزيادة على ذلك . (٤).

قال النووي : ((ولها إحداد على غير الزوج ثلاثة أيام ، وتحرم الزيادة)) (٥). ومن الأدلة على ذلك :

١- ما رواه البخاري في صحيحه من حديث زينب بنت أبي سلمة أنها دخلت على أم حبيبة زوج النبي ﷺ حين توفي أبوها أبو سفيان بن حرب ، فدعت أم حبيبة بطيب فيه صفرة خلوق أو غيره ، فدهنت منه جارية ثم مست بعارضيتها ، ثم قالت

١- انظر : الجصاص ، أحكام القرآن ، (١١٨/٢) . القرطبي ، تفسير القرطبي ، (١٧٤/٣) . الطبري ، تفسير الطبري ، (٥٧٨/٢) .

٢- البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب المغازي ، باب الكحل للحادة ، حديث رقم (٥٠٢٥) ، (٢٠٤٣/٥) .

٣- المرجع السابق ، كتاب المغازي ، باب تحد المرأة عن زوجها أربعة أشهر وعشرا ، حديث رقم (٢٠٢٤) ، (٢٠٢٤/٥) .

٤- انظر : ابن نجيم ، زين بن إبراهيم بن محمد ، البحر الرائق شرح كنز الدقائق ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان ، (١٦٣/٤) .

القرطبي ، تفسير القرطبي ، (١٨٠/٣) .

الشربيني ، مغني المحتاج ، (٤٠١/٣) .

البهوتي ، كشف القناع ، (٤٢٩/٥) .

٥- منهاج الطالبين بشرح مغني المحتاج ، ط دار الفكر ، (٤٠١/٣) .

: والله ما لي بالطيب من حاجة ، غير أنني سمعت رسول الله ﷺ يقول : ((لا يحل
لمرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث ليال ، إلا على زوج
أربعة أشهر وعشراً)) . قالت زينب : فدخلت على زينب بنت جحش حين توفي
أخوها ، فدعت بطيب فمست منه ، ثم قالت : أما والله مالي بالطيب من حاجة ،
غير أنني سمعت رسول الله ﷺ يقول على المنبر : ((لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم
الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث ليال ، إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً)) . (١)
٢- ما رواه البخاري في صحيحه ، عن أم عطية قالت : كنا ننهي أن نحد على
ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً ...)) . (٢)

وإن ما يفعله بعض الناس في هذه الأيام من الحداد مدة تزيد على الثلاث ،
وقد تصل إلى عدة أشهر ، هو مخالف لأمر نبينا محمد ﷺ مهما كانت منزلة هذا
المتوفى ، إلا ما استثنى الرسول الكريم ﷺ وهو إحداد الزوجة على زوجها .

١- البخاري ، صحيح البخاري ، كتاب الطلاق ، باب تحد المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشراً ، حديث
رقم (٥٠٢٤) ، (٢٠٤٢/٥) .

٢- المرجع السابق ، كتاب الحيض ، باب الطيب للمرأة ثم غسلها من الحيض ، حديث رقم (٣٠٧) ، (١١٩/١) .

الخاتمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى آله وأصحابه ومن سار على نهجهم ، واتبع سنتهم إلى يوم الدين ، وبعد :

بعد أن أنعم الله علي بإتمام هذا العمل ، لا يفوتني أن أذكر أن هذا العمل جهد بشري ، قابل للخطأ والصواب ، وحسبي أنني اجتهدت وتحريت الصواب ، فإن كان هذا هو ، فهو فضل الله عز وجل ، والله ذو الفضل العظيم ، وإن كان الآخر ، فأستغفر الله وأتوب إليه ، وأنا راجع إلى الحق عند ظهوره لي .

ولا أزعم أنني أتيت بجديد لم أسبق إليه ، غير أنني جمعت ما تفرق ، ونظمت ما تناثر ، وهذه جملة ما دونته في هذا البحث :

- أن الزيادة على المهر تتبع الأصل ، وتكون جزءاً منه إذا حصل فرقة قبل الدخول .

- أن أي زيادة على لفظ الطلاق لا يعتد بها ، ويعتبر طلاق رجعي .

- أن المرأة إذا طلبت الزيادة على مهر المثل ، أو على أجره الرضاع ، لا تجاب إلى ذلك .

- أن النفقة مقدرة بالكفاية حسب الظروف والأحوال ، وتزداد تبعاً لذلك .

- أن أي زيادة في الموصى به تعتبر ، من حق الورثة إلى قبول الموصى له الوصية .

وفي الختام ، أسأل الله عز وجل الإخلاص والسداد في القول والعمل ، والمغفرة لي ولوالدي ولمشايعي وسائر إخواني المسلمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

الفهارس

وتشتمل على الفهارس التالية :

فهرس الآيات القرآنية .

فهرس الأحاديث والآثار .

فهرس المصادر والمراجع .

فهرس الآيات

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ...	البقرة	٢٢٦	١٠٠
وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ .	البقرة	٢٢٧	١٠١ , ١٠٢
الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ ...	البقرة	٢٢٩	٨٤
فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَتَكِّحَ زَوْجًا غَيْرَهُ ...	البقرة	٢٣٠	٩٢
لَا تُضَارُّ وَالِدَهُ بَوْلِدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ ...	البقرة	٢٣٣	٦٠
وَالَّذِينَ يَتُوقُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا ...	البقرة	٢٣٤	١٣٦
وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ ...	البقرة	٢٣٧	٢٩ , ٣٠ , ٣٤
وَالَّذِينَ يَتُوقُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِلْأَزْوَاجِهِمْ ...	البقرة	٢٤٠	١٣٦
فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ .	النساء	٣	٤١ , ٤٢
وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً ...	النساء	٤	٢٨
وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ...	النساء	١٤	١٢٨
حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ... وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ .	النساء	٢٣	٤٧
وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ ...	النساء	٢٤	٣٠ , ٣١ , ٣٢
يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ .	النساء	١٧٦	١٢٧
وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ ...	الأنفال	٧٥	١٢٦

٧٢	٢٣	الإسراء	وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ...
٩٩	٦	النور	وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاحَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ ...
٢٣ , ٢٠	٣٠	النور	قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ .
٢٠	٣١	النور	وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ ...
٧٨	٢١	الروم	وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ ...
٧٢	١٥	لقمان	وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا .
٤٣	٢١	الأحزاب	لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ .
٤١	١	فاطر	جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ .
٨٧	١	الطلاق	يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ .
٥٩ , ٥٧	٦	الطلاق	وَإِنْ تَعَاسَرْتُم فَسَترُضِعْ لَهُ أُخْرَى .
٦٩	٧	الطلاق	لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ ...

فهرس الأحاديث والآثار

الصفحة	الراوي	طرف الحديث أو الأثر الحديث
٣٧	البهقي ، ابن حجر	أتردين عليه الحديقة
٣٧	ابن حجر	اختلعت من زوجي بما دون
٢٢	أحمد ، الألباني	إذا خطب أحدكم امرأة فلا جناح
١٠٣ ، ١٠٢	ابن حجر	إذا مضت أربعة أشهر ...
٥٣	مسلم	ارضعیه تحرمي عليه ...
٥٤	مسلم	أرضعیه حتى يدخل عليك ...
٥٣	مسلم	أرضعیه ، قالت كيف أرضعه.....
٩٠	البهقي ، أبي داود	أما علمت أن الرجل كان إذا طلق ...
٤٢	البهقي ، الشوكاني	أمسك أربعاً ، اختر منهن أربعاً .
٨٨	مسلم	أن أبا الصهباء قال لابن عباس ...
١٢٧	الترمذي	أن الله أعطى كل ذي ...
١٠٨	أحمد ، الدارقطني	إن الله تصدق عليكم ...
١٢٦	الحاكم ، الترمذي	أن المرأة تحوز ثلاثة
٧٣	الترمذي ، ابن ماجه	إن أطيب ما أكلتم ...
١٢٦	مسلم	أن رسول الله ﷺ أنه أتته امرأة فقالت إني تصدقت ..
١٣٣	البخاري	أن رسول ﷺ هجر أزواجه ...
٨٨	الترمذي	أن ركانة طلق امرأته البتة ...
١٨ ، ١٣	الحاكم	انظر إليها فإنه أحرى أن ...
٢٣	مسلم	انظرت إليها ؟ .. قال لا
٥٢	البخاري ، مسلم	انظرن من أخواتكم
٢٢	البهقي ، الصنعاني	أن عمر بن الخطاب خطب ابنة علي ...
٨٥	البخاري ، مسلم	أن عويمر العجلاني طلق امرأته ...

١١١	الطبراني،الصنعاني	أنكم من أخرى حي بالكوفة ...
٨٦	مــــــــــــــــالك	إني طلقت امرأتي مائة تطليقه ...
١٠٧	البخــــــــــــــــاري	بلغ بي الوجد ما ترى ...
١٣٧ ، ٦٢	البخــــــــــــــــاري	جاءت امرأة إلى رسول الله ...
٨٧	البيهقي ، أحمد	حديث مكانه .. راجع امرأتك ...
٨٥	مســــــــــــــــلم	حديث فاطمة بنت قيس أن زوجها....
٧٤ ، ٧٠ ، ٦٨	البخاري ،مسلم	خذي ما يكفيك ...
١١٠ ، ١٠٩	مســــــــــــــــلم	الرجل الذي أعتق ستة مملوكين ...
٥٣	أبــــــــــــــــو داود	الرضاع ما أنبت اللحم
٢٤	الحــــــــــــــــاكم	شمي عوارضها وانظري إلى عرقوبها ...
٨٥	الصنعاني،الشوكاني	طلق جدي امرأته ألف تطليقه ...
١٠٢	ابن أبي شيبة ،الصنعاني	عزيمة الطلاق انقضاء أربعة ...
٤٢	البيهقي ، الشافعي	فارق واحدة وامسك أربعاً ...
٩٠ ، ٨٨	مســــــــــــــــلم ، الشــــــــــــــــوكاني	كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر ...
٤٦	الصنعاني	كان للوليد بن عقبة أربع نسوة ...
٣٨	البيهقي ، الصنعاني	كره رسول الله ﷺ أن يأخذ ...
١٣٨	البخــــــــــــــــاري	كنا ننهي أن نحد على ميت ...
٨٥	البخــــــــــــــــاري	لا حتى يذوق عسيلتها
٥٥ ، ٥٢	البيهقي،الدارقطني	لا رضاع إلا ما كان في ...
١٣٥	البخــــــــــــــــاري	لا يجلد فوق عشرة أسواط ...
٥٢	الترمــــــــــــــــذي	لا يحرم من الرضاع إلا ...
١٠٣	البخــــــــــــــــاري	لا يحل لأحد بعد الأجل ...
١٣٨ ، ١٣٧	البخــــــــــــــــاري	لا يحل لامرأة تؤمن بالله ...

١٣٣	مسلم	لا يحل للمؤمن أن يهجر ...
٣٧، ٣٦	البیهقي، الدارقطني	لو اختلعت امرأة من زوجها ...
٢٥	البخاري	المرأة التي وهبت نفسها للنبي ﷺ فنظر ...
٤٦	العسقلاني، الصنعاني	ملعون من جمع ماءه
١١٢	ابن ماجه ، الألباني	من ترك مالاً فلورثته ...
٨٩	مسلم	من عمل عملاً ليس ...
٤٦	العسقلاني، الصنعاني	من كان يؤمن بالله واليوم الآخر
١٢٢، ١٢٠	البیهقي ، الألباني	والله ما أدري أيكم ...
٦٨	مسلم	ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن ...
٢١	البیهقي	يا أسماء ان المرأة إذا بلغت ...

المصادر والمراجع :

القرآن الكريم .

١- الألباني ، محمد ناصر الدين ، سلسلة الأحاديث الصحيحة ، المكتب الإسلامي ، ط ٢ ، (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م) .

- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ، المكتب الإسلامي ،

بيروت - لبنان ، ط ٢ ، (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) .

- الثمر المستطاب في فقه السنة والكتاب ، غراس للنشر والتوزيع ، ط ١

٢- البخاري ، محمد بن إسماعيل ، الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله

صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه المشهور بصحيح البخاري ، دار ابن

كثير ، اليمامة - بيروت ، ط ٣ ، (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م) .

٣- أبو البصل ، عبد الناصر موسى ، أحكام التراكات في الفقه والقانون ،

مؤسسة حمادة للخدمات والدراسات الجامعية ، اربد- الأردن ، ط ١ .

٤- البغوي ، الحسين بن مسعود الفراء ، شرح السنة ، تحقيق شعيب الأرناؤوط

وزهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ، بيروت - لبنان ، ط ٢ ، (١٤٠٣هـ -

١٩٨٣م) .

٥- البهوتي ، منصور بن يونس بن إدريس ، كشف القناع على متن الإقناع ،

تحقيق هلال مصيلحي ومصطفى هلال ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، (

١٤٠٢هـ) .

- شرح منتهى الإرادات ، طبعة عالم الكتب .

٦- البيهقي ، أحمد بن الحسين ، سنن البيهقي الكبرى ، مكتبة دار الباز ، مكة

المكرمة .

٧- الترمذي ، محمد بن عيسى السلمي ، سنن الترمذي ، تحقيق أحمد محمد

شاكر ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان .

٨- ابن تيمية ، أحمد بن عبد الحلیم ، مجموعة فتاوى ابن تيمية ، جمع وترتيب

عبد الرحمن النجدي ، دار عالم الكتب ، الرياض ، (١٤١٢هـ - ١٩٩١م) .

- ٩- الجرجاني ، علي بن محمد بن علي ، التعريفات ، تحقيق إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، (١٤٠٥هـ) .
- ١٠- ابن جزي ، محمد أحمد الكلبي ، القوانين الفقهية ، دار القلم ، بيروت - لبنان .
- ١١- الجصاص ، أحمد بن علي ، أحكام القرآن ، دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان .
- ١٢- الجويني ، أبو المعالي عبد الملك بن عبدالله بن يوسف ، البرهان في أصول الفقه ، تحقيق عبد العظيم محمود الديب ، دار الوفاء ، المنصورة - مصر ، ط ٤ ، (١٤١٨هـ) .
- ١٣- الحاكم ، محمد بن عبدالله ، المستدرک علی الصحیحین ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، (١٤١١هـ - ١٩٩٠م) .
- ١٤- ابن حجر ، أحمد بن علي العسقلاني ، فتح الباري ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان ، (١٣٧٩هـ) .
- ١٥- أبو الحسن المالكي ، كفاية الطالب ، دار الفكر - بيروت ، لبنان ، (١٤١٢هـ) .
- ١٦- ابن حزم ، علي بن أحمد بن سعيد ، المحلى بالآثار ، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت - لبنان .
- ١٧- الحصكفي ، علاء الدين ، الدر المختار على شرح تنوير الأبصار ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، ط ٢ ، (١٣٨٦) .
- ١٨- الخطاب ، محمد بن عبدالرحمن المغربي ، مواهب الجليل ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، ط ٤ ، (١٣٩٨هـ) .
- ١٩- ابن حنبل ، أبو عبدالله أحمد بن حنبل ، مسند أحمد ، مؤسسة قرطبة ، مصر .
- ٢٠- الحنبلي ، مرعي بن يوسف ، دليل الطالب ، المكتب الإسلامي ، بيروت - لبنان ، ط ٢ ، (١٣٨٩هـ) .

- ٢١- الخرشي ، محمد بن عبدالله بن علي ، حاشية الخرشي على مختصر سيدي خليل ، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه زكريا عميرات ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، (١٤١٧هـ - ١٩٩٧م) .
- ٢٢- الخصاف ، أحمد بن عمرو بن مهير ، كتاب النفقات ، تحقيق أبو الوفاء الأفغاني ، دار الكتاب العربي ، ط ١ ، (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م) .
- ٢٣- الدارقطني ، علي بن عمر ، سنن الدارقطني ، تحقيق عبدالله هاشم يماني المدني ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان ، (١٣٨٩هـ - ١٩٦٦م) .
- ٢٤- أبي داود ، سليمان بن الأشعث السجستاني ، سنن أبي داود ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، دار الفكر .
- ٢٥- الدردير ، أحمد أبو البركات ، الشرح الكبير ، دار الفكر ، بيروت - لبنان .
- الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك ، أخرجه وضبط شكله وخرج أحاديثه مصطفى كمال وصفي ، دار المعارف ، مصر .
- ٢٦- الدريني ، محمد فتحي ، بحوث مقارنة في الفقه الإسلامي وأصوله ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م) .
- ٢٧- الدسوقي ، محمد بن عرفة ، حاشية الدسوقي ، دار الفكر بيروت - لبنان .
- ٢٨- الرازي ، محمد بن أبي بكر ، مختار الصحاح ، مكتبة لبنان ، بيروت - لبنان .
- ٢٩- الرافعي ، عبد الكريم بن محمد ، الشرح الكبير ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، (١٤١٧هـ - ١٩٩٧م) .
- ٣٠- ابن رشد ، محمد بن أحمد بن محمد ، بداية المجتهد ، دار الفكر ، بيروت - لبنان .
- ٣١- الرملي ، محمد بن أبي العباس ، نهاية المحتاج ، دار الفكر ، ط الأخيرة ، (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م) .

٣٢- الزرقا ، أحمد مصطفى ، شرح القواعد الفقهية ، نسقه وراجعہ وصححه عبد الستار أبو غدة ، دار الغرب الإسلامي، ط ١ .

٣٣- الزرقاني، محمد بن عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، (١٤١١هـ)

٣٤- الزركشي ، محمد بن بهاء الدين بن عبدالله ، المنشور في القواعد ، تحقيق تيسير فائق أحمد محمود ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، الكويت ، ط ٢ ، (١٤٠٥هـ) .

٣٥- الزيباري ، عامر سعيد ، أحكام الخلع في الشريعة الإسلامية ، دار ابن حزم ، لبنان - بيروت ، ط ١ ، (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م) .

٣٦- زيدان ، عبد الكريم ، المفصل في أحكام المرأة والبت المسلم في الشريعة الإسلامية ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م) .

٣٧- السبھاني ، عبد الجبار حمد عبيد ، وجه نظر في تغيير قيمة العملة ، بحث منشور في مجلة الملك عبد العزيز ، الإقتصاد الإسلامي ، مج ١١ ، (١٤١٩هـ - ١٩٩٩) .

٣٨- السرخسي ، محمد بن أبي سهل ، المبسوط ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان ، (١٤٠٦هـ) .

٣٩- سمارة ، محمد ، أحكام التركات والمواريث في الأموال والأراضي ، الدار العلمية الدولية ، عمان - الأردن ، (٢٠٠٢م) .

٤٠- السمرقندي ، محمد بن أحمد بن أبي أحمد ، تحفة الفقهاء ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، (١٤٠٥هـ) .

٤١- الشافعي ، محمد بن إدريس ، الأم ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١

٤٢- الشربيني ، محمد الخطيب ، مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، (١٤١٥هـ) .

- ٤٣- الشوكاني ، محمد بن علي ، نيل الأوطار ، دار الجيل ، بيروت - لبنان ، (١٩٧٣م) .
- فتح القدير ، تحقيق عبد الرزاق المهدي ، دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م) .
- ٤٤- ابن أبي شيبة ، أبو بكر عبدالله بن محمد ، مصنف ابن أبي شيبة ، تحقيق كمال يوسف الحوت ، مكتبة الرشيد ، الرياض ، ط ١ ، (١٤٠٩هـ) .
- ٤٥- الشيرازي ، إبراهيم بن علي بن يوسف ، المذهب ، دار الفكر ، بيروت - لبنان .
- ٤٦- الصنعاني ، عبد الرزاق بن همام ، مصنف عبد الرزاق ، ، المكتب الإسلامي ، بيروت - لبنان ط ٢ ، (١٤٠٣هـ) .
- ٤٧- الصنعاني ، محمد بن إسماعيل ، سبل السلام ، تحقيق محمد عبد العزيز الخولي ، دار إحياء التراث ، بيروت - لبنان ، ط ٤ ، (١٣٧٩هـ) .
- ٤٨- الطبراني ، سليمان بن أحمد بن أيوب ، المعجم الكبير ، تحقيق حمدي بن عبد الحميد السلفي ، مكتبة دار العلوم ، الموصل ، ط ٢ ، (١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م) .
- ٤٩- الطبري ، محمد بن جرير ، جامع البيان عن تأويل آي البيان المشهور بتفسير الطبري ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، (١٤٠٥هـ) .
- ٥٠- ابن عابدين ، محمد أمين ، حاشية رد المحتار على الدر المختار المشهورة بحاشية ابن عابدين ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، ط ٢ ، (١٣٨٦هـ) .
- ٥١- ابن عبد البر ، يوسف بن عبد الله ، التمهيد ، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية ، المغرب ، (١٣٨٧هـ) .
- الإستذكار، وثق أصوله وخرج نصوصه ورقمها وقنن مسائله ووضع فهارسه عبدالمعطي أمين قلعجي ، دار قتيبة للطباعة والنشر ، دمشق - بيروت ، ط ٢ .
- الكافي ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، (١٤٠٧هـ) .

- ٥٢- عتر ، عبد الرحمن ، خطبة النكاح ، مكتبة المنار ، الزرقاء - الأردن ، ط ١ ، (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) .
- ٥٣- العظيم آبادي ، أبو الطيب محمد شمس الحق ، عون المعبود شرح سنن أبي داود ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، (١٤١٥هـ) .
- ٥٤- العدوي ، علي الصعيدي ، حاشية العدوي ، تحقيق يوسف الشيخ ومحمد البقاعين ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، (١٤١٢هـ) .
- ٥٥- العسقلاني ، أحمد بن علي بن حجر ، تلخيص الحبير ، تحقيق عبدالله هاشم اليماني ، المدينة المنورة ، (١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م) .
- ٥٦- عقله ، محمد ، نظام الأسرة في الإسلام ، مكتبة الرسالة ، عمان - الأردن ، ط ١ ، (١٤٠هـ - ١٩٩٠) .
- ٥٧- عlish ، محمد ، شرح منح الجليل على مختصر خليل وبهامش حاشية المسماة تسهيل فتح الجليل ، مكتبة النجاح ، طرابلس - لبنان .
- ٥٨- ابن عقيل ، علي ، الواضح في أصول الفقه ، تحقيق عبدالله بن عبد المحسن التركي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م) .
- ٥٩- الغزالي ، أبو حامد محمد بن محمد ، الوسيط ، تحقيق أحمد محمود إبراهيم ومحمد محمد تامر ، دار السلام ، القاهرة ، ط ١ ، (١٤١٧هـ) .
- ٦٠- ابن فارس ، أحمد ، معجم مقاييس اللغة ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، (١٤١١هـ - ١٩٩١م) .
- ٦١- ابن قدامة ، عبدالله بن أحمد ، المغني ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، (١٤٠٥هـ) .
- الكافي في فقه الإمام أحمد بن حنبل ، تحقيق زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ، بيروت - لبنان ، ط ٢ ، (١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م) .
- ٦٢- القرطبي ، محمد بن أحمد بن أبي بكر ، الجامع لأحكام القرآن المشهور بتفسير القرطبي ، دار الشعب ، القاهرة ، ط ٢ ، (١٣٧٢هـ) .

٦٣- القسطلاني ، أحمد بن محمد ، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري ، ضبطه وصححه محمد عبد العزيز الخالدي ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، (١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م) .

٦٤- قليوبسي وعميرة ، أحمد بن أحمد وأحمد البرلسي ، حاشيتا قليوبي وعميرة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ .

٦٥- القنوي ، قاسم بن عبدالله ، أنيس الفقهاء ، تحقيق أحمد بن عبدالله الكبسي ، دار الوفاء ، جدة ، (١٤٠٦ هـ) .

٦٦- ابن القيم ، محمد بن أبي بكر الزرعي ، إعلام الموقعين عن رب العالمين ، دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، (١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م) .

- زاد المعاد في خير هدي العباد ، علق عليه وخرج أحاديثه شعيب الارنؤوط وعبد القادر الارنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، ط ٢ ، (١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م) .

٦٧- الكاساني ، علاء الدين ، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، دار الكتاب العربي ، بيروت - لبنان ، (١٩٨٢ م) .

٦٨- ابن كثير ، إسماعيل بن عمر ، تفسير ابن كثير ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، (١٤٠١ هـ) .

٦٩- ابن ماجه ، محمد بن يزيد ، سنن ابن ماجه ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار الفكر ، بيروت - لبنان .

٧٠- مالك ، مالك بن أنس ، موطأ مالك ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، مصر .

٧١- الماوردي ، علي بن محمد بن حبيب ، كتاب النفقات ، تحقيق وتعليق ودراسة عامر سعيد الزبياري ، دار ابن حزم ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، (١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م) .

٧٢- المرتضى ، أحمد بن يحيى ، البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار ، دار الحكمة اليمانية ، صفاء ، ط ١ .

٧٣- المرادوي ، علي بن سليمان ، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف ، تحقيق محمد حامد الفقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان .

٧٤- المرغيناني ، علي بن أبي بكر ، بداية المبتدي ، تحقيق حامد إبراهيم كرسون ومحمد إبراهيم بحيري ، مطبعة محمد علي صبيح ، القاهرة ، ط ١ ، (١٣٥٥هـ) .

٧٥- مسلم ، مسلم بن الحجاج القشيري ، صحيح مسلم ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، (١٤١٧هـ - ١٩٩٧م) .

٧٦- المطيعي ، محمد نجيب ، تكملة المجموع ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م) .

٧٧- ابن مفلح ، إبراهيم بن محمد ، المبدع شرح المقنع ، المكتب الإسلامي ، بيروت - لبنان ، (١٤٠٥هـ) .

- كتاب الفروع ومعه تصحيح الفروع وحاشية ابن قندس ، تحقيق عبدالله بن عبدالمحسن التركي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م) .

٧٨- ابن الملقن ، عمر بن علي ، خلاصة البدر المنير ، تحقيق حمدي عبدالمجيد إسماعيل السلفي ، مكتبة الرشيد ، الرياض ، ط ١ ، (١٤١٠هـ) .

٧٩- المناوي ، محمد عبد الرؤوف ، التعاريف ، تحقيق محمد رضوان الداية ، دار الفكر المعاصر ، بيروت - لبنان ، ط ١ ، (١٤١٠هـ) .

٨٠- ابن منصور ، سعيد بن منصور ، سنن سعيد بن منصور ، تحقيق سعد بن عبدالله بن عبدالعزيز ، الرياض ، ط ١ ، (١٤١٤هـ) .

٨١- ابن منظور ، جمال الدين محمد بن مكرم ، لسان العرب ، دار صادر ، بيروت - لبنان ، (٢٠٠٠م) .

٨٢- الموصلي ، عبدالله بن محمود ، الاختيار لتعليل المختار ، دار الأرقم بن أبي الأرقم ، بيروت - لبنان .

٨٣- ابن نجيم ، زين بن إبراهيم بن محمد ، البحر الرائق شرح كنز الدقائق ، دار المعرفة ، بيروت - لبنان .

٨٤- الندوي ، علي أحمد ، القواعد والضوابط الفقهية الحاكمة للمعاملات المالية في الفقه الإسلامي ، تقرّظ عبدالله بن عبد العزيز بن عقيل ، شركة الراجحي المصرفية للاستثمار ، الرياض ، (١٤١٩هـ - ١٩٩٩م) .

٨٥- نظّام ، الفتاوى العالمية المعروفة بالفتاوى الهندية ، ضبطه وصححه عبد اللطيف حسن ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط١ ، (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م) .

٨٦- النووي ، محيي الدين بن شرف النووي ، روضة الطالبين ، المكتب الإسلامي ، بيروت - لبنان ، ط٢ ، (١٤٠٥هـ) .

- شرح النووي على صحيح مسلم ، ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت - لبنان ، ط٢ .

- المجموع شرح المذهب ، تحقيق محمد نجيب المطيعي ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، ط١ ، (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م) .

٨٧- الهروي ، علي بن سلطان محمد المحبوبي ، فتح باب الغاية بشرح النفاية ، دار الأرقم ، بيروت - لبنان ، ط١ ، (١٤١٨هـ - ١٩٩٧) .

٨٨- ابن الهمام ، محمد بن عبد الواحد ، شرح فتح القدير ، دار الفكر ، بيروت - لبنان ، ط٢ .

٨٩- الهيثمّي ، علي بن أبي بكر ، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، دار الريان للتراث ، دار الكتاب العربي ، القاهرة - بيروت ، (١٤٠٧هـ) .

٩٠- الهيثمّي ، شهاب الدين أحمد بن محمد بن حجر ، تحفة المحتاج بشرح المنهاج ، ضبطه وصححه عبدالله محمد ومحمد عمر ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ط١ ، (١٤٢١هـ - ٢٠٠١م) .

٩١- وزارة الشؤون الإسلامية ، الموسوعة الفقهية ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، الكويت ، ط٢ .

Abstract

Outbiding and his impact personal status

Prepared by : Sufyan Mahmoud Hailat .

Supervised by : Dr. ahmad Al_sa,ad .

Member of Commission : Mohmmad Al_Faleh .

Muslim reciter of koran concerned with representation of juritic judgement, due to its importance in the lives of muslims. One of these judgement is that of dealing with vital statistics and what their additions occur. The recters of koran didn,t explain the addition in the domains of fiqh- some of are marriage and divorce and their matters- in the sense other than linguistic one of addition which is growthor outgrow.

It was also delt with addition in words that is any addition in form must follow addition in meaning.

This thesis constisted of preniminaries, two main chapters and conclusion.

The preliminaries included the meaning of addition related words and cuitable guristic bases.

The first chaptre contained addition in marriage contract and its iffect whether in form or financial mattars.

The second chaptre tauched the groups of marriage, the judgements of heritage and their addition follow.

Finally, conclusiton comprised the most important results.